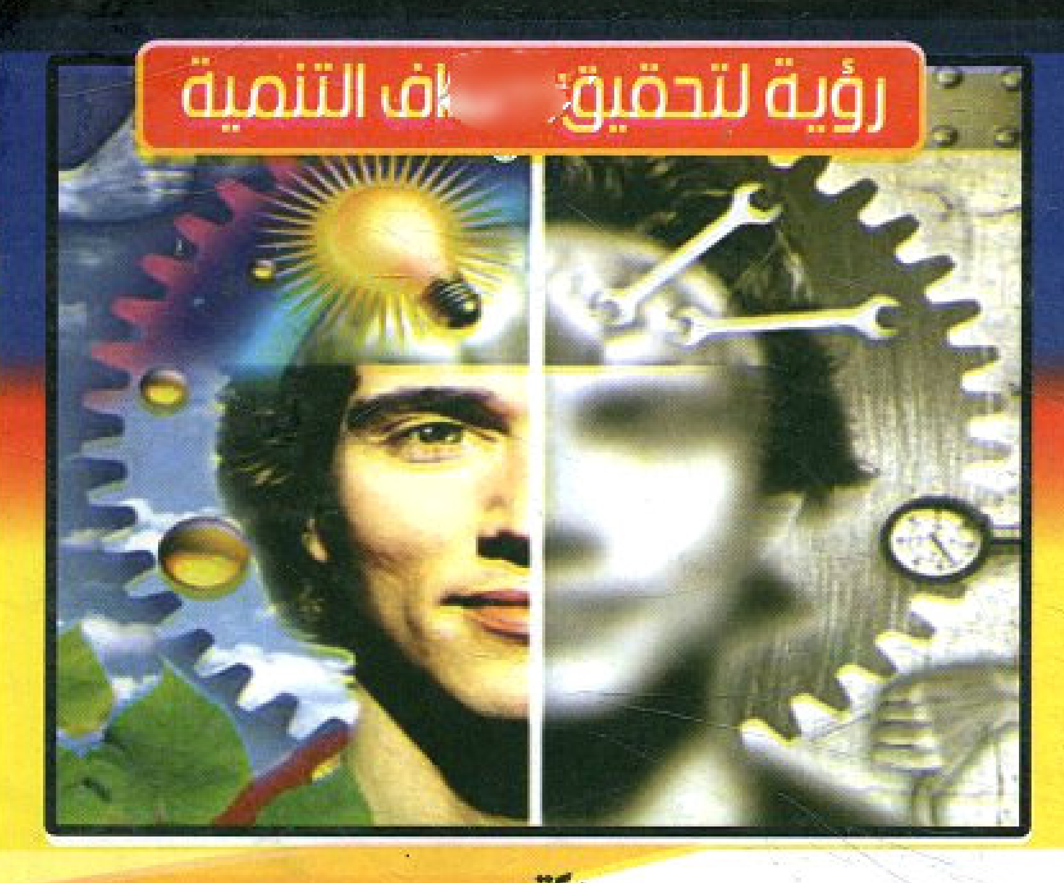
حتمية
التخطيط الاجتماعي



دكتور
سامي مصطفى كامل زايد
وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بالإسكندرية



حتمية
التخطيط الاجتماعي
(رؤية لتحقيق أهداف التنمية)

حتمية
التخطيط الاجتماعي
(رؤية لتحقيق أهداف التنمية)

دكتور
سامي مصطفى كامل زايد
وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بالإسكندرية

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	حتمية التخطيط الاجتماعي
اسم المؤلف	سامي مصطفى كامل زايد
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2013/22975
الترقيم الدولي	978-977-438-357-6
تاريخ الطبعة	الأولى ديسمبر 2013.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف: الآية 76

مقدمة

أعطت ظروف وأوضاع المجتمع المصري أولوية للأخذ بالاتجاه التنموي في ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى جانب الاتجاه الوقائي والعلاجي، وذلك وصولاً في تحسين أحوال المجتمع وتحقيق تنمية الإنسان المصري من مختلف النواحي.[1]

وتساهم الخدمة الاجتماعية التنموية في دفع قوة وفاعلية المشاركة الشعبية والاستفادة من جهود المواطنين للإسهام في خطة التنمية المحلية.[2]

وعندما نتحدث عن مشاركة المواطنين أو نتحدث عن الجهود الذاتية، لابد لنا أن نعترف بأنه على الرغم من أهمية الجهود الذاتية إلا أن على الجهود والجهات الحكومية أن تدعم هذه الجهود الذاتية لكي تكون أكثر فاعلية.[3]

وقد أصبح من الضروري مساهمة الناس في صنع التغيرات الهامة التي تجرى بمجتمعاتهم للسيطرة عليه، ومساهمة الناس في العمل المجتمعي يتم عن طريق تكوين تنظيمات (التنظيمات الشعبية) التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة ولينظموا مجتمعاتهم، وليس من المستحيل أن يتم التغيير بدون الرجوع إلى المجتمع، إلا أن مشاركة السكان في عمليات التغيير تصبح ذات أهمية بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

1- بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هناك معنى للديمقراطية.[4]

2- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والتواكل.

3- مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نموه وإحساسه بكيانه.

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، دار الثقافة، القاهرة، 1983، ص ص273-277.

(2) هناء حافظ بدوي، دور المجلس الشعبي المحلي في تنمية المجتمع الحضري، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم، جامعة القاهرة، 1989، ص2.

(3) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع (مدخل تنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص50.

(4) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص292.

4- مشاركة السكان في وضع الأهداف تؤدي إلى إنجاز تلك الأهداف.[1]

ويمكن أن نحدد مشاركة تلك التنظيمات في عدة نواحي أهمها:

1- المشاركة في تحديد المطالب والاحتياجات.

2- المشاركة في التخطيط للبرامج وتصميمها واقتراح أساليب مواجهتها.

3- المشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها.

4- المشاركة في الاستفادة من الخطط والبرامج المنفذة.[2]

وأيضاً ارتبطت دراسة سياسات الرعاية الاجتماعية باهتمامات العديد من الباحثين والمهتمين بالعلوم الإنسانية منذ منتصف هذا القرن، كما كانت مصدراً لاهتمام القائمين على وضع برامج الرعاية وصناع القرار.[3]

وعلى ذلك فإن الدولة والمنظمات الحكومية تقوم بالعديد من النشاطات المتمثلة في برامج الرعاية الاجتماعية لتأدية خدمات المواطنين التي يحتاجون إليها، وحيث تتميز برامج الرعاية الاجتماعية بأنها تؤدي في ظل سياسة قومية وخطة عامة بغرض توفير خدمات أساسية للمواطنين من قبل الدولة.[4]

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية ذات دور هام في تنمية المجتمع إلى جانب غيرها من المهن الأخرى، وتمارس الخدمة الاجتماعية ذلك الدور التنموي من خلال مؤسسات أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، أو من خلال مؤسسات ثانوية تؤدي وظائف أخرى.[5]

---

(1) محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1981، ص182.

(2) سلمية فهمي، محروس خليفة، ملاك الرشيدي، اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1983، ص72.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص21.

(4) مصطفى حسان، الرعاية الاجتماعية في الإسلام والخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1991، ص3.

(5) Jack Rotlman & Irving Spergel, Social Planning and Community Organization, Encyclopedia of Social Work, Vol.2, N.A.S.W., 1977, P.1352.

ومن خلال موضعنا هذا والذي يدور حول حتمية التخطيط الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع المصري، نرى أنه لكي تقوم برامج وخطط تنمية المجتمع لابد من مشاركة كل من الجهود الحكومية والجهود الشعبية، ومن الخطورة بمكان أن تقتصر التنمية على واحدة من هذه الجهود.

فالحكومة وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياها، ومن الضروري المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة وأيضاً في اتخاذ القرارات، حيث أن اتخاذ القرار هو عملية اختيار بديل واحد من مجموعة من البدائل، وعندما يتم اختيار البديل يعتقد متخذوه أنه الأنسب لموقفهم ولوضعهم.[1]

ومن وجهة نظرنا لابد من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار جانباً بجنب الحكومة، وذلك عن طريق الممثلين الشرعيين لهم (أعضاء المجالس الشعبية)، حيث المواطنين هم أدرى الناس باحتياجاقم.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية والتي تعد جوهر العملية التنموية.[2]

ومن هنا فالكتاب الذي بين أيدينا يتناول كما هو واضح من عنوانه "حتمية التخطيط الاجتماعي (رؤية لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع المصري)"، ويحتوي على ستة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول "المشاركة والتنمية الاجتماعية (رؤية سوسيولوجية)"، والفصل الثاني "تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية (مفاهيم- قضايا- تجارب وتطبيقات)"، والفصل الثالث "اتجاهات ونماذج التخطيط لبرامج الخدمات الاجتماعية"، والفصل الرابع "التخطيط من أجل التنمية (تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الثروة البشرية)"، والفصل الخامس "نماذج لدراسات تساهم في تحقيق أهداف التنمية"، أما الفصل السادس والأخير

---

(1) David D. Van Fleet, Tim O., Peterson, Comporary Management, Third Edition, Houghton Mifflin Company, U.S.A., 1994, P. 218.

(2) إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجمل في دراسات في الحركة التقدمية العربية، جامعة الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص216.

فيتناول "السياسة الاجتماعية (مفاهيم- مجالات)". وقد حاولنا أن يكون الكتاب سهل العبارة بسيط الأسلوب بعيداً عن التعقيد الذي قد نلمسه أحياناً في الكتب التي تتناول هذا المجال، وقد استفدنا من طريقة وأسلوب العلماء والمتخصصين في هذا المجال بطريقة العرض وبساطة الأسلوب.

وأخيراً نرجو من الله عز وجل أن نكون قد أصبنا في مادة هذا الكتاب وما يفيد طلابنا والمهتمين بهذا المجال.

والله ولي التوفيق،،،

د. سامي زايد

الفصل الأول
المشاركة والتنمية الاجتماعية
(رؤية سوسيولوجية)

- مقدمة.

أولا: ماهية المشاركة الشعبية.

ثانيا: دوافع ومعوقات المشاركة الشعبية.

ثالثا: أنماط المشاركة الشعبية وأهدافها.

رابعا: المشاركة والتنمية الاجتماعية -رؤية سوسيولوجية-.

خامسا: المشاركة وتنظيمات الإدارة المحلية.

سادسا: المجالس الشعبية والتنفيذية -دراسة بنائية وظيفية في ضوء المجالس الشعبية-.

- خاتمة.

الفصل الأول
المشاركة والتنمية الاجتماعية (رؤية سوسيولوجية)

مقدمة:

شهدت مصر العديد من الأنظمة على مدار القرون والسنين، ولكن لم تعرف المشاركة الشعبية في الحكم المحلي طبقاً للمفاهيم الديمقراطية الحديثة، إلا منذ فترات قريبة بعد ثورة 1952، ثم واصلت المسيرة والتطور حتى وصلت إلى الشكل القائم الآن في فترة الثمانينات وحتى الفترة الحالية.[1] والمشاركة لا تحدث إلا إذا ما وجدت الظروف التي تأخذ كل فئة فرصتها لتحريك دوافع المشاركة لديهم، ويتم ذلك من خلال العمل على توفير إشباعات الإنسان المختلفة، ومنها فرص التعليم، والعمل، والعلاج، والمسكن المناسب لتحقيق آدميته، والعمل أيضاً على توفير الحياة الديمقراطية التي تضمن له حرية التعبير، وهذه خدمات من قبل المجتمع لأفراده.[2]

والمشاركة الشعبية بالنسبة للحكم المحلي تتوقف على مدى ما يتمتع به الحكم المحلي من سلطات واختصاصات، ومدى ما تبذله الحكومة المركزية من جهود في سبيل تطوير هذا النظام وليصبح أكثر فاعلية وكفاءة.

وباعتبار الجهود الشعبية مؤشراً هاماً لما يتمتع به المجتمع من حيوية تقوم على الأخذ بذمام المبادأة للتخلص من المشكلات والأوضاع التي تعوق مسيرته نحو تحقيق مستويات أفضل من النمو والتقدم.[3]

ومن خلال هذا الفصل سوف يتحدث الباحث عن المجالس التنفيذية والشعبية وأهمية المشاركة الجماهيرية في بنهائها، وذلك من خلال عرض نظري يشتمل على تشكيل المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات واختصاصاتها، ونظام سير العمل بها، وكذلك التحدث عن المجالس التنفيذية بالمحافظات واختصاصاتها، ثم ننتقل للتحدث عن المشاركة الشعبية، ماهيتها

(1) أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1986، ص5.

(2) Arthure Dunham, The New Community Organization, N.Y., The Free Press, 1970, P.176.

(3) محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1981، 182.

ومبادئها، ودورها الهام في عمليات التغيير وأهميتها في تحقيق التنمية للمجتمع المعاصر، كذلك توضيح أنماط المشاركة الشعبية في إطار أجهزة الإدارة المحلية، وأهمية دور المجالس المحلية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم يتحدث الباحث في نهاية الفصل عن معوقات المشاركة الشعبية وما لها من تأثير سلبي على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

أولاً: ماهية المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية من الركائز الهامة التي تقوم عليها التنمية في أي مجتمع من المجتمعات، وحقيقة لم يتفق المشتغلون بتنمية المجتمع على شيء مثل اتفاقهم على أهمية المشاركة، حيث عدها كثيرون، منهم مبدأ من المبادئ، وذهب بعضهم إلى القول بأنها بمثابة القلب من عملية تنمية المجتمع.

ونظراً لأن المشاركة ليست عملية عشوائية وأنها يجب أن تتم في إطار تنظيمي، فقد روج بعض المفكرين لفكرة مؤداها أن الجمعيات التطوعية تصلح لأن تكون هذا الإطار، وتحمس الممارسون في مصر لهذه الفكرة فشرعوا في إنشاء جمعيات تطوعية بغرض تنمية المجتمع، وأطلقوا عليها مسميات عديدة[1].

والمشاركة لا تعني الاشتراك بالقوة العضلية فقط، ولكن المشاركة نعني بها المشاركة بالعقل والوجدان للإسهام في تحقيق الأهداف المنشودة أي أنها عملية تفاعلية للجانبين معاً[2] ويعرف البعض المشاركة بأنها العملية التي من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر في بعضهما البعض عند وضع السياسات واتخاذ القرارات أو أنها عملية إسهام المواطنين تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وغير ذلك.[3] ويقصد بالمشاركة الشعبية أيضاً العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية

---

(1) أحمد وفاء زيتون، تنمية المجتمع المحلي بين المشاركة والإحسان، المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 9-10 ديسمبر، 1987، ص14.

(2) Marc. J. Wollace & Rew D. Szilagyi, Managing Behavior in Organization, Scott Fore Sman Co., N.Y., 1982, P.183.

(3) عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، المملكة المغربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، 1978، ص1.

لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

والحديث عن المشاركة الشعبية يعني المشاركة سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية، ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية للمشاركة السياسية في أنها تلك الأنشطة الإداري التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها لا تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.(1)

ويرى البعض أن المشاركة هي العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها قيام الإنسان بدور في الحياة، وتمتد المشاركة إلى كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهي تتضمن المشاركة في عديد من الجوانب كاختيار حكام المجتمع وقاداته وعضويته هيئات التطوع والاشتراك في لجان المجتمع المختلفة والإسهام فيها بالفكر والعمل لتحقيق ما تسفر عنه المشاركة في الأنظمة المحلية والشعبية وغيرها.(2)

ومن التعريفات السابقة نستخلص مجموعة من المحددات الخاصة بعملية المشاركة نذكرها في الآتي:

1- أنها ليست عملية عشوائية وأنها يجب أن تتم في إطار تنظيمي.
2- أنها عملية يسهم المواطنون من خلالها في عملية التنمية تطوعاً.
3- إسهام المواطنون من خلال عملية المشاركة عن طريق الرأي أو العمل أو التمويل.
4- من خلال عملية المشاركة يلعب الفرد دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، ووضع وإنجاز الأهداف العامة لمجتمعه.
5- من خلالها يتم تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية.
6- تساهم المشاركة الشعبية مساهمة فعالة في بناء المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية.

---

(1) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978، ص93.
(2) عدلي سليمان، المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة، المؤتمر الدولي عن إدارة التنمية الريفية، القاهرة، ب.ت، ص7

ثانيا: دوافع ومعوقات المشاركة الشعبية:

تعددت الدوافع المختلفة لمشاركة الناس، فنجد أن هناك اتجاهاً يؤكد على أن الناس يشاركون لأسباب متعددة تشمل تأثير شبكة عمل الصداقة والعوامل الموجهة مثل السخط من الظروف الاجتماعية، وهناك عوامل أخرى تنبئ بالمشاركة مثل الدخل والتعليم والمكانة والملكية وغيرها من العوامل الأخرى، مما يدفع الناس لتحقيق إشباعاتهم الخاصة أو الخاصة بمجتمعاتهم والعمل على تعديل اتجاهاتهم بصورة إيجابية نحو الحكومة ومشاعر متزايدة للسيطرة على البيئة الاجتماعية والسياسية وزيادات السلوك الإيجابي.[1]

ويرى الباحث أن هناك دوافع كثيرة تدفع المواطنين في مختلف المجتمعات للمشاركة في تنمية مجتمعاتهم سواء أكانت مشاركة سياسية أم مشاركة اجتماعية ومن تلك الدوافع:

1- العمل من أجل الصالح العام ومن أجل المصلحة المادية.

2- حب العمل مع الآخرين ومزاملة الأصدقاء.

3- الرغبة في كسب شعبية بين الناس (المواطنين).

4- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الحزب.

5- كسب تقدير واحترام المواطنين.

6- الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل في وجود حاجات من بينها حاجات اجتماعية تتمثل في الحاجة إلى (الانتماء- المركز- تحقيق الذات- التقدير).

7- وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة.[2]

ومن أهم دوافع المشاركة المساهمة في تحقيق تنمية المجتمع، ويتم ذلك عن طريق استثارة وعي وجهود الجماهير لتحقيق المشاركة الإيجابية في عملية التنمية.[3]

---

(1) Encyclopedia of Social Work, Volume 1, Eighteenth Edition, National Association of Social Workers Silver Spring, Margland, 1987, P.305.

(2) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص29-30.

(3) مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث: مع تحليل تاريخي للمجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص173.

ثالثاً: أنماط المشاركة الشعبية وأهدافها:

مهما بلغ مستوى المشاركة من جانب المجتمع إلا أن سكان المجتمع لا يسهمون جميعاً بقدر يتساوى مع مستوى مشاركة المجتمع ككل، بل يتفاوت هؤلاء من حيث نصيب كل منهم والجهد الذي يبذله في المشاركة.

ويمكن أن نصنف المشاركة في الأنشطة التنموية إلى الأعمال التالية:

- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- المشاركة في الأنشطة.
- المشاركة في التنمية.
- المشاركة في مرحلة التخطيط.
- المشاركة في مرحلة التنفيذ.
- المشاركة في مرحلة التدعيم.
- المشاركة في مرحلة التنسيق.
- المشاركة في مرحلة المتابعة والتقويم.[1]

ولقد حدد "كارل تايلور" خمس مراحل لتنمية المجتمع المحلي يبدو فيها مشاركة المواطنين وهي:

1- المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي، يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك على تنظيم المجهودات الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.

2- التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته.

3- التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية، والاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع المحلي.

4- محاولة تحقيق أكبر قدر من التحصينات المتصلة على المجتمع المحلي.

5- إذا حقق أحد البرامج نجاحاً فإن عائد ذلك النجاح اقتصادياً كان أو اجتماعياً ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.[2]

---

(1) عبد الحليم رضا عبد العال، أحمد وفاء زيتون، تنظيم المجتمع، الكتاب الأول، توت للدعاية والإعلان والنشر، القاهرة، 1986، ص ص265-266.

(2) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع، المكتب الجاري الحديث، الإسكندرية، 1988، ص287.

وتتحدد أنماط ووظائف المشاركة وتختلف وتتراوح من إجـراءات لتشـجيع صـفة المشاركة إلى المشاركة في إدارة البرامج ووضع السياسات.[1]

وأيضاً تتخذ المشاركة الشعبية أنماطاً أخرى في إطار أجهزة الإدارة المحليـة، فليسـت المشاركة قاصرة على العمل الاجتماعي الذي تؤديه الجمعيات والمؤسسات الاجتماعيـة وحدها، ولكن تنظيمات الإدارة المحلية كمجالس القرى والمـدن والمحافظـات والمجـالس التنفيذية لها دور أيضاً في العمل الاجتماعي وربما على مستوى وطبيعة تختلـف عنـها في الأجهزة الأخرى مثال ذلك:

1- العمل على إصدار التشريعات اللازمة لعلاج مشكلات اجتماعيـة وإدخـال خدمات اجتماعية جديدة أو تعديل العمل بها حالياً.

2- التأثير في الإدارة الحكومية بما يعدل نظمها بحيث تتفق مع صالح المجتمع المـتغير كطريقة إصدار القوانين وقواعد العمل الحكومي ونظام الإدارة.

3- التأثير في برامج الرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع التي تؤدى عن طريق الهيئات التطوعية من حيث تطويرها والإشراف عليها وتوجيهها وتعديل أنماطها.

4- وضع النظم الكفيلة بتنظيم وتنسيق الخدمات الحكومية والأهلية، بحيث يؤدي هذا التنسيق إلى تكثيف الجهود بما يتفق مع تنفيذ الخدمات بعمق وإيجابية.

5- التأكيد على أهمية الخدمات الاجتماعية وتنمية قيمها ومصادرها بمـا يلتقـي واحتياجات المجتمع المتغير.[2]

6- التقدم بالاقتراحات الخاصة بحل المشاكل الاجتماعية المتصلة بحيـاة الجمـاهير وجموع الشعب مع الالتزام بالجانب العلمي والعملي مما يسهل مهمة التطبيق السريع.

7- تكوين رأي عام نحو مشاكل المجتمع المختلفة وإيجـاد وعـي بـين الأفـراد والجماعات يؤديان في النهاية إلى مساندة أي جهد يبذل مع التركيز على قيادات المجتمع في شتى قطاعاته.[3]

---

(1) Encyclopedia of Social Work, Volume1, Op. cit., P.305.

(2) ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص279

(3) المرجع السابق، ص280.

وقد أوضحت الدراسات الحديثة أهمية وضرورة توافر مجموعة من الصفات في سكان الدولة حتى تحدث المشاركة الفعالة اللازمة لإحداث التنمية، ومن هذه الصفات:

أ- وجود درجة عالية من الرغبة في المشاركة في تحقيق أهداف المجتمع بين السكان وهي من أهم الصفات اللازمة لتحقيق التنمية، حيث تتبلور في إسهام المواطنين بالعمل من أجل الصالح العام، وهي صفات تمثل درجة الشعور بالانتماء ومدى ارتباط الفرد بمجتمعه.

ب- وجود درجة عالية من الدافع للإنجاز بما يعكس الرغبة في تحقيق نتائج متميزة.

ج- توفر درجة عالية من الرغبة في القدرة على تحمل المخاطر والتنمية وإيثار المصلحة العامة.(1)

وعندما نتحدث عن المشاركة بين المواطنين والقيادات المختلفة سواء قيادات شعبية أو تنفيذية أو محلية، نرى أنه لكي تكون المشاركة أكثر فاعلية لابد للقادة الشعبيين والتنفيذيين أن يعملوا على تطوير وتنمية مهاراتهم للتأثير على المواطنين وحثهم على المشاركة الفعالة للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم.(2)

ويجب أن يتمتع هؤلاء القادة بتأثير فعال وتوصيل جيد للمواطنين وذلك للتأثير في المواطنين وحثهم على الانتمائية وتعمق العلاقة بين الفرد ومجتمعه.

أهداف المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة من العمليات التي تعبر عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، كما أنها تهدف إلى زيادة خبراتهم والإسهام في نضجهم كأفراد، وللمشاركة أهداف أخرى يذكرها الباحث على النحو التالي:

[1] أهداف اقتصادية واجتماعية:

أ- وتتمثل في إدراك المواطن للإمكانيات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والفنية، بحيث يتقبلون السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يغالون في رغباتهم

---

(1) لطفي حامد مغيث وآخرون، بحث في التمويل المحلي، أمانة الحكم المحلي، القاهرة، 1985، ص35.

(2) Michael H. Mescan and Michael Albert and Franklin Khedouri: Management: Individual and Organizational Effectiveness, Harper & Row, Publishers, New York, 1985, P.475.

ويقتنعون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم[1]، وخلال عملية المشاركة يتحقق التعاون بين الشعب وقياداته ويكون للعمل الجماهيري دور في التغير الاجتماعي والمساهمة في حل المشكلات المجتمعية الحديثة.[2]

ب- تكملة المواد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية، حيث تعجز الدولة في الدول النامية عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الكافية، وهنا يأتي دور المشاركين بالعون الذاتي.

ج- الحرص على المال العام، حيث يحافظ المواطنون على المرافق العامة نتيجة لإدراكهم أن أموال هذه المرافق نابع من أموالهم الخاصة.[3]

[2] الاهداف الإدارية:

أ- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية بنتيجة لإلمام المواطنين بظروفهم البيئية.

ب- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية، ولا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات أو القهر أو القمع، ولكن عن طريق المشاركة.[4] والمشاركة غرض أساس ووظيفة ونشاط لتنمية المجتمع المحلي، ولها قيمة سيكولوجية وإدارية واجتماعية وسياسية، وغالباً ما تحدد طبيعة المشاركة نجاح أو فشل منظمات تنمية المجتمع المحلي في مشروعاتهم المختلفة.[5]

رابعا: المشاركة والتنمية الاجتماعية ·رؤية سوسيولوجية·:

على الرغم من أن فكرة المشاركة الشعبية لها جذورها التي تمتد عبر التاريخ إلى النظرية الديمقراطية التقليدية، إلا أنها فرضت نفسها على واقع الحياة المعاصرة وشقت طريقها إلى التطبيق في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وعرفت التقنين في نصوص دستورية وقانونية ومبادئ عامة في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. وليس غريباً أن

---

(1) إجلال مبروك، المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، مؤتمر إدارة الحكم المحلي، القاهرة، 1981، ص ص3-4.

(2) أحمد كمال أحمد وآخرون، طريقة تنظيم وتنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1970، ص188.

(3) إجلال مبروك، مرجع سابق، ص ص3-4.

(4) ماهر أبو المعاطي، مرجع سابق، ص ص282-283.

(5) Encyclopedia of Social Work, Volume1, Op. cit., PP.3-4.

يسبق تطبيق المشاركة الشعبية النصوص القانونية، ويتجاوز حدودها، فالضغوط الاجتماعية والاقتصادية تبرز هذا التجاوز، وعلى الإدارة إفساح المجال لهذه المشاركة الشعبية والاستفادة من الطاقات الكامنة في المواطنين والإمكانيات الكبيرة الموجودة في المجتمع.[1]

وعندما نتحدث عن المشاركة نجد أنها عملية يتم من خلالها تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً في موقف الجماعة وبطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسئولية.[2]

وتعتبر المشاركة ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية في المجتمع وخاصة المشاركة في اتخاذ القرارات، وإذا كانت المشاركة حقاً في مجتمع إلا أنها في نفس الوقت وسيلة تربوية يكتسب من خلالها القيادات المجتمعية العديد من المهارات والخبرات وتعمق لديهم الشعور بالانتمائية، كما أنها تحديد نمط الضبط الاجتماعي في المجتمع.[3]

ومما لا شك فيه أن تنمية المجتمع في كل زمان ومكان لابد أن تتم في مجتمعات قائمة وليست مجتمعات مجردة، وليس المجتمع مجرد تجمع أفراد يعيشون في أماكن متجاورة، بل هو حياة اجتماعية تتم بترابط اجتماعي وعاطفة تسود أفراده.

وتتكون المجتمعات المحلية عادة طبقاً لحدودها الجغرافية، وموقعها الإقليمي، وتربطها المصالح المشتركة من اجتماعية وثقافية والعادات والتقاليد المكتسبة والمشاركة الوجدانية التي تنشأ من الروابط الأسرية والاشتراك في الخدمات التي تؤدي لصالح تلك المجموعة من مدارس ومستشفيات ودور عبادة ومحلات عامة وغيرها من المؤسسات.

وترابط الجماعات في بيئة ما يزكي في أفرادها الشعور بالولاء للجماعة وينمي الدوافع الطبيعية للاحتفاظ بطابعها الخاص الذي يميزها عن الجماعات الأخرى، فالمجتمع المحلي في الحقيقة ليس مجرد بقعة جغرافية ولا هو مركز اقتصادي إنما هو مجموعة من الناس متصلين بعضهم البعض في الحياة اليومية ومتفاعلين تفاعلاً كاملاً مما يؤدي إلى النمو الطبيعي لحياة

---

(1) ماهر أبو المعاطي، الخدمة، الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص274.

(2) A Dictionary of the Social Service, 1978, P.305.

(3) أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة، دار الجامعيين، الإسكندرية، 1993، ص145.

ذلك المجتمع.[1] ولقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن المواطنين يمكنهم أن يدعموا برامج التنمية القومية أو يمكن أن يحولوا دون تنفيذ أهداف هذه الخطة لأنهم يملكون الأمر في النهاية لتقبل معطيات التغير، أو التمسك بنمط الحياة القديمة.[2]

ويرى الباحث من وجهة نظره أن للمشاركة الشعبية دور هام في تحقيق التنمية المنشودة، ويتحقق ذلك من خلال الهيئات والمجالس المحلية حيث أنها يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهو أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل ويمنع أحياناً من وقوع المسئولين التنفيذيين في أخطاء، والمشاركة الشعبية أيضاً تكفل قيام اتصال وثيق بين المواطنين والأجهزة الإدارية وتجعلهم يشعرون بأهميتهم، كما أنها تعطي مشروعات التنمية دفعة حيوية تجعلها تتمشى مع الاحتياجات والرغبات الحقيقية للمجمع المحلي.

الايديولوجية والمشاركة:

ظهر مصطلح الأيديولوجية في مطلع القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن المعنى اللغوي لهذا يتصل بالأفكار أو بناء الأفكار، إلا أنه اتخذ عدة معاني مختلفة خاصة في مجال الفكر السياسي والاجتماعي، وبوجه عام فإن الأيديولوجيا هي مجموعة من المبادئ أو المعتقدات الموجهة للحياة الاجتماعية والتي تقف وراء نوع معين من التنظيم الاجتماعي القائم أو المنشود، وترتبط الأيديولوجية أو البناء الفكري أو الفلسفة الاجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات بطبيعة بناء المجتمع وتاريخه ومعتقدات وقيم أبنائه.[3]

والأيديولوجية أيضاً تعتبر مصدر من مصادر القوى الدافعة المحفزة عندما تستخدم كبرنامج سياسي، أي أنها تلعب دوراً في شحن الطاقة لدى الأفراد، ومن هنا فليس المهم هو محتوى الأيديولوجية وإنما المهم هو الدور الذي تلعبه.[4]

---

(1) مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص62.

(2) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع: مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص55

(3) نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1990، ص243.

(4) محروس محمود خليفة، آراء في قضايا التخلف والتنمية، بدون نشر، 1993، ص251.

وقد ركز الفكر الاشتراكي في تعريفه للأيديولوجية على ربطها بالقوى والطبقات الاجتماعية، فكل طبقة اجتماعية تسوغ لنفسها أيديولوجية تتضمن أفكارها وآرائها وتحيزاتها إزاء باقي الطبقات والأفراد، ودائماً تكون تلك الأيديولوجيات محاولة لتزييف الواقع الاجتماعي تغليباً لمصالح طبقة على مصالح الطبقات الأخرى.

وهكذا وطبقاً للتحديد الماركسي يقسم المجتمع إلى طبقات اجتماعية كل على حدة تحددها الظروف المادية وأساليب الحياة، وقد حدد ماركس الأيديولوجيات على أنها فكرة مضللة، تقوم أساساً على الخداع، باستثناء أيديولوجية البرولتياريا، الأيديولوجيات تساوي الوعي الواقعي الذي يظهر فيه الناس منقلبين على رؤوسهم.[1]

ومن ناحية أخرى يعتبر الوسط أو المحيط الاجتماعي للفرد من العوامل التي قد تدفع أو تثبط من نشاط الفرد في عملية المشاركة، وتعتبر الخصائص الاجتماعية للفرد كالمكانة الاقتصادية والاجتماعية والجنس والجماعة العرقية والسن والدين والمنطقة التي يقطنها والتنظيمات التي ينضم إليها، كل هذه ذات تأثير لا يمكن إنكاره على مشاركته.[2]

والأيديولوجية هي عبارات ومعتقدات أو نظريات أو مفاهيم تتبناها جماعة ما (المدافعين عنها) لتحقيق مصالح جماعة أخرى (المستهدفين منها) بغرض قيادة وتوجيه وتنظيم المستهدفين ليظلوا في موقف معين تستهدفه جماعة المدافعين والأيديولوجية أو مطلقيها. وترى تلك الجماعة أن في ذلك الموقف فائدة أو منفعة (قيمة) أو أنه كنشاط قد يصبح هدفاً بصرف النظر عن مدى منفعته لجماعة المستهدفين، ويتلائم هذا المفهوم مع تحليل أيديولوجية المشاركة الجماهيرية في عمليات اتخاذ القرار، وأن لتلك الأيديولوجية دوراً تلعبه في السياق الاجتماعي وهو الدور التوجيهي الشاجن.[3]

ومهما كانت الأيديولوجية السياسية لأي بلد فإن خطة التنمية تعتبر طريقة محلية للحكومة تضع بها أهدافها للتنمية وتوضح بها طريقة التعامل مع مشاكل

---

(1) طه نجم، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص185-186.

(2) إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة: دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص ص367-368.

(3) محروس محمود خليفة، آراء في قضايا التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص252.

التنمية.[1]، وتلعب المشاركة أو الجهود الذاتية دوراً أساسياً ببرامج التنمية سواء على المستوى المحلي أو القومي بوصفها العامل الأساسي أو الرئيسي في تحقيق الأهداف التنموية، فالإنسان هو الذي يشارك في برامج التنمية بوحي من القيم السائدة في المجتمع، وفي نفس الوقت نجد أن أهداف التنمية تستهدف في النهاية تحقيق الحياة المناسبة واللائقة بالإنسان، أي أن التنمية تقوم على أكتاف الإنسان وتستهدفه في نفس الوقت[2].

ومن هنا نتحقق أيديولوجية المشاركة بوصفها العملية التي تواجه الممارسة وتقودها نحو إشباع الحاجات في المجتمع.

المشاركة في إطار نظرية الدور:

تعد نظرية الدور مجالاً جديداً من مجالات الاستقصاء في العلوم الإنسانية، ولعل ذلك هو السبب في اختلافها عن بعض مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى الأكثر نضجاً، ويركز محللوا الدور اهتمامهم حول سلوك أحد الأفراد، كما أنهم يوجهون اهتمامهم أيضاً إلى دراسة مجموعة معينة من الأفراد، كما أنهم في أحيان أخرى قد يدرسون جماعات معينة من الناس تقوم بأفعال معينة أو تسلك سلوكاً معيناً[3]، وتقوم نظرية الدور على عدة مفاهيم أساسية مثل المركز والمكانة والدور والذات، ويجمع بين هذه المفاهيم كلها مفهوم عام وهو التفاعل، ولكن الفعل الذي يحدث بين الأشخاص فعل متبادل.

ويمكننا النظر من خلال تلك النظرية على أساس أن كل فرد يدخل في تفاعل مع فرد آخر أو أكثر يؤدي من خلاله لأدوار إيجابية أدعى أن يسمى ذلك بالمشاركة من قبل الفرد في علاقاته بالآخرين الذين يكونون في النهاية البناء أو الوحدات المكونة للنسق الاجتماعي، والمشاركة تقوم على دعامتين أساسيتين هما:

---

(1) A.P. Thirlwall, Growth and Development with Special Reference to Developing Economics, Printed in Great Britain by Unwin Brother Slimtted, 1985, P.214.

(2) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع: مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص59-60.

(3) سامية الساعاتي، نظري الدور: مقالة في دراسات علم الاجتماع الأنثروبولوجي، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1975، ص22.

أ- **الدعامة الأولى:** وهي المركز الذي يحتله الفرد داخل النسق الاجتماعي، وعلاقته بالمراكز التي يحتلها الآخرون.

ب- **الدعامة الثانية:** وهي ما يؤديه الفرد مع الأشخاص الآخرين والمتأثرين بوظيفته المحددة داخل النسق وهو ما نسميه بالدور.[1]

ومن وجهة نظر الباحث فإن لنظرية الدور علاقة هامة بعملية المشاركة فمن المفترض أن لكل فرد في المجتمع دور أو عدة أدوار داخل مجتمعه، وقد تكون هناك بعض الأدوار الإيجابية، وقد تكون هناك أيضاً بعض الأدوار السلبية التي يقوم بها الفرد مجتمعه، ويمكن للقيادات المجتمعية سواء أكانت قيادات شعبية أو تنفيذية محلية أو على المستوى القومي أن تعمل على تعديل أدوار المواطنين وتجعلهم من مجرد متلقين ومشاركين سلبيين إلى مواطنين مشاركين في صنع السياسة وتقديم الخدمات من أجل المساهمة في تنمية مجتمعهم.

ويرى الباحث أيضاً أن المشاركة لكي ترتفع من قبل المواطنين وتصبح إيجابية وتساهم في إثراء المجتمع وتنميته، فإنه يجب على القيادات الشعبية سواء مهنية أو طبيعية أن يقوما باستثارة المواطنين، وأن يعملا على إظهار مشاعر الانتماء لديهم.

وعندما تسعى القيادات المختلفة لتحقيق التنمية للمجتمع، فلابد أن نعترف وأن نعلم بأن الإنسان هو صانع التنمية وهو في الوقت نفسه هدفها وغايتها[2]، ومن وجهة نظر الباحث فإن مشاركة المواطنين من شأنها أن تعمل على الحفاظ على حياتهم وتوفير الخدمات لهم والعمل على زيادة قدراتهم واستعدادهم في البذل والعطاء لتنمية مجتمعهم.

ومن هنا يتضح الدور الهام الذي يقوم به المواطنين تجاه مجتمعاتهم للإسهام في تنميتها. وقد الأمم المتحدة تعريفاً لماهية تنمية المجتمع وهو: "أنها العملية التي بواسطتها يتم تجميع جهود المواطنين وربطها بالجهود الحكومية في سبيل تحسين أحوال المجتمع د . النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي نفس الوقت إحداث التكامل بين المجتمعات المحلية بما

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع: مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص151-152.

(2) إقبال الأمير السمالوطي، قراءات أجنبي في التنمية الاجتماعية: رؤية تحليلية مصرية، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص 360.

يؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل[1]، ومن التعريف السابق تتضح العلاقة بين المشاركة وتنمية المجتمع المحلي وأهمية الأدوار التي يقوم لها المواطنين لتنمية مجتمعاتهم بجانب الأدوار التي يقوم بها المسئولين من قيادات شعبية وتنفيذية لتحقيق الهدف ذاته.

المشاركة والمجتمع المعاصر:

أصبح من الضروري مساهمة الناس في صنع التغيرات الهامة التي تجرى بمجتمعاتهم للسيطرة عليه. ومساهمة الناس في العمل المجتمعي يتم عن طريق تكوين تنظيمات تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة ولينظموا مجتمعاتهم، وليس من المستحيل أن يتم التغيير بدون الرجوع إلى المجتمع، إلا أن مشاركة السكان في عمليات التغيير تصبح ذات أهمية بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة:

1- بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هناك معنى للديموقراطية.
2- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والتواكل.
3- مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نموه وإحساسه بكيانه.[2]

والاعتقاد الآن هو أن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع ولا يفرض عليه، فالتغيير الذي يحدث نتيجة لقوى خارجية أو يفرض فرضاً على الأهالي دون أن يشعروا بحاجتهم إليهم قد يؤدي إلى معارضتهم له ووقوفهم في وجهه، كما أنه قد يؤدي إلى تفكك الحياة الاجتماعية ويضعف من مستوى التماسك الاجتماعي، ولذا فإنه من الضروري إحداث التغيير عن طريق اقتناع المجتمع المحلي ومشاركته بطريقة إيجابية.

وقيام المجتمع المحلي بأعمال التنمية ومساعدة نفسه بنفسه من شأنه أن يجعل للتنمية نفسها فاعلية مباشرة من حيث اتصالها بحاجات الناس، ثم أن مشاركة المجتمع المحلي الدليل على الرغبة والاقتناع، ومن ثم الانتفاع بها يكون كاملاً، ومن هنا فإن الدور المحلي يعتبر بلا شك امتداد للرسالة القومية[3]، وعندما نتحدث عن المفهوم الديمقراطي للحياة الذي

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع: مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص55.

(2) سيد أبو بكر ، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص292.

(3) محمد كامل نطريق، محمد جمال شديد، تنمية المجتمع المحلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص31.

يقوم على أن الحياة الاجتماعية بحقوقها وواجباها وثمارها نجد أنها عملية مشتركة بين المواطنين جميعاً وأن التجمعات السكانية والمناطق الجغرافية عوامل ذات موضوع في تحديد الحقوق والواجبات، وينبغي ألا تكون حائلاً في صناعة المصير المشترك للمجتمع.

ولما كانت المجتمعات المحلية سواء كانت الريف أم الأحياء الشعبية في المدينة تعرضت لحرمان طويل ولم تقم بدورها في صناعة المصير الاجتماعي العام، وتعرضت لحرمان طويل، فلابد من إتاحة الفرصة لها وتمكينها بمختلف الوسائل من المشاركة الجدية في هذا السبيل.[1]

ونرى أن للمشاركة دور هام في المجتمع المعاصر، فجميع دول العالم تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الرخاء ورفع مستوى دخل الفرد وبشكل يضمن استمرار ذلك في المستقبل.

ومعظم دول العالم اتخذت من التخطيط للتنمية وسيلة علمية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمتوقعة للمجتمع من أجل تحقيق ذلك الرخاء، ولن يتم ذلك إلا باستخدام تنمية متوازنة لمختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية منها والخدمية أيضاً.

ومن أجل تحقيق الهدف السابق لابد من مشاركة المواطنين في عملية التنمية لأنه من الصعب تحقيق الاعتماد على الذات دون ممارسة المشاركة في عملية التنمية لأن المواطن حين يشعر بأنه هو صاحب القرار ومنفذه فهو يلتزم بالعمل لكي يجعله نافعاً، ووظيفة المشاركة هي جعل الأفراد يقومون بتثبيت الاستراتيجية أو الأهداف ويتمثلون بها.[2]

خامسا: المشاركة وتنظيمات الإدارة المحلية:

ارتباط التنمية المحلية بمبادئ المشاركة:

يرى الباحث أنه من أجل تحقيق تنمية محلية لابد أن يرتبط ذلك بمشاركة المواطنين، وعندما نتحدث عن التنمية المحلية، فلابد أن نذكر العناصر الأساسية لها والتي تتضمن إثارة الوعي بالمشاكل والإمكانيات، وكذلك تسيير الطاقة في مشروعات التنمية الذاتية والعمل

---

(1) رفعت هياب، المجتمع المحلي قواعد وخبرات في أساليب تنميته، سرس الليان، 1993، ص10.

(2) Edmund, Burke, Citizan Participation Strotygies, N.Y., The Free Press, 1975, P.7.

على استخدام ذلك في بلورة وعي جديد وتقويته من خلال التنظيم، وكل العناصر السابقة تدور حول الناس في مكان واحد، وأن تغير المجتمع المحلي، يمكن أن يتم من خلال مشاركة عريضة للناس على مختلف توجهاتهم على المستوى المحلي مع تحديد الهدف والفعل.[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن المشاركة حديثاً تقوم على عدة مبادئ:

- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط، أي بين الناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع، وهي الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وإنما لابد وأن تكون المشاركة واسعة النطاق وليست قاصرة على مشاركة الصفوة فقط.

- يجب أن تعكس المشاركة احتياجات الناس بصفة خاصة، كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما يشارك في وضعها الجماهير.

- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس[2]، ومن هنا تصبح القيادات المجتمعية عوامل بناء في تعلم الخبرات وليست مجرد مشجعين لتسحين الظروف الاجتماعية.[3]

سمات المشاركة الشعبية من خلال تنظيمات الإدارة المحلية:

من خلال تنظيمات الإدارة المحلية فإن المشاركة الشعبي لها سمات تحدد مفهومها وطبيعتها:

1- فهي شعبية وتقوم بالتعبير عن إرادة شعبية وتقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات، وهي بهذا تكون جزء لا يتجزأ من العمل الاجتماعي وبأنها له.

---

(1) Robert Perlman and Arnold Grin: Community Organization and Social Planning, John Wiley & Sans, Inc., New York, 1972, P.103.

(2) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص95.

(3) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع: مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص60.

2-والمشاركة الشعبية أيضاً تعبير ديمقراطي لممارسة العمل الاجتماعي مفهوماً وعملاً من خلال تنظيمات الإدارة المحلية، مما يجعله أكثر صدقاً في العبير عن احتياجات المجتمع وأقوى تأثيراً في تحقيق أهدافه.

3-وتتميز المشاركة الشعبية بالديناميكية والتحرك وتعيش بروح العصر وآمال المستقبل ولا تنفصل عن الماضي ولكنها امتداد له ووصولاً إلى المستوى الأعلى والغد الأفضل.

4-وأبرز سمات المشاركة الشعبية هي "الإنسانية" فهي إنسانية في قيمها وأهدافها وهي تخضع لحكم العقل وقواعد العلم وتمتد أيضاً للضمير الإنساني.[1]

5-ويعتبر تطوير الوعي من أهم سمات المشاركة الإيجابية، مما يساعد في دفع عمليات التغيير وتحقيق فعاليتها.[2]

ويرى الباحث أن العلاقة بين المواطنين وبين ممثليهم في كل من المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية لابد وأن تكون علاقة قوية أرست قواعدها الثقة بين الطرفين، وعلى ذلك عند العمل على تنمية المجتمع المحلي فإنه يجب التوسع في هذه العلاقة عن طريق تنمية الثقة واستبعاد الانحراف الطبقي، وفي سبيل ذلك يجب على القيادات المختلفة سواء شعبية أو تنفيذية أن يحيطوا الجمهور بمعلومات عن حاجاتهم والترحيب بمشاركتهم.[3]

جهود السلطات المحلية لتنمية المشاركة الشعبية:

من خلال التعريف السابق لماهية المشاركة نرى أن المشاركة الشعبية لها جانبان أساسيان هما:

1- أنها مفيدة للسلطة المحلية باعتبارها وسيلة تيسير وتعميل تنفيذ القرارات، وفي نفس الوقت نجحت وتمنع أي صراعات أو خلافات.

2- أنه من خلالها يتأكد المواطنون أنهم أثروا في صنع القرار وأن مطالبهم وحاجاتهم ستكون موضع الاعتبار والاهتمام.

---

(1) ماهر أبو المعاطي، مرجع سابق، ص60.

(2) مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص141.

(3) Join Ortiz Smykla, Community- Based Corrections: Principles and Practices Macmillan Publishing Co., Inc., 1981, P.50.

ورغم هذان الجانبان الإيجابيان للمشاركة إلا أنها سلاح ذو حدين، بمعنى أنها بجانب تحقيقها لهذه المزايا يمكن أن يساء استخدامها من جانب الموظفين المواطنين المسئولين وغير المسئولين على حد السواء. فقد يسيء المواطنون استخدام هذا الحق ويعطلون عملية اتخاذ القرار، ومن ثم السخط والتبرم والاستياء الشعبي من جانب المواطنين ضد المجلس المحلي، أو قد تتحكم فيهم أهواؤهم الشخصية وعواطفهم الذاتية، وبذلك تضيع كفاءة الإدارة في خضم المزايدات، على أوات الناخبين، وقد يسيء الموظفون استخدام المشاركة الشعبية فيستغلونها كوسيلة للتحايل والتلاعب محتمين في ذلك بمتخذي القرار.

على أن هذه المساوئ ليست القاعدة العامة وليست السمة المميزة للمشاركة الشعبية، ومن ثم يمكن معالجتها والقضاء عليها لأن الهدف الأساسي الذي تقوم به السلطات المحلية لإعلام المواطنون هو استثارة حماسهم وجذب انتباههم وإثارة اهتمامهم.[1]

وهناك ضمانات معينة وفرص محددة تتيحها الحكومة المركزية بموجب النصوص التشريعية والقانونية لتحقيق المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، ويظهر ذلك في دساتير وقوانين الدول المختلفة والتي تتضمن نصوصاً كافية لضمان ذلك.[2]

والدور الهام للمشاركة نعني به إسهام الأهالي تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل والتمويل أو غير ذلك.[3] ولكي تتحقق لهذه المشاركة الفاعلية والكفاءة المرجوة منها فإنه يتعين على السلطات المحلية أن تشجع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات في المسائل الحيوية التي تهم مجتمعهم، والتي تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحهم.

الاتصال بالجماهير والمشاركة الشعبية:

تعتبر الاتصالات غير الرسمية بين السلطات المحلية والمواطنين فرادى أو منظمين داخل جماعات واتحادات وهيئات مؤشراً هاماً للثقة التي يشعر بها المواطن تجاه سلطته المحلية،

---

(1) عمر وصفي عفيفي، صبحي محرم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية- موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، نهضة مصر، القاهرة، 1877، ص381.

(2) المرجع السابق، ص370.

(3) عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية، 1978، ص10.

وتمثل الدليل على مدى فعلية واشتراك الموظفين والمسئولين في حل المشكلات المحلية للمواطنين، وهي كذلك تعتبر الطريقة الطبيعية لتحقيق تفاهم متبادل بين السلطات المحلية والمواطنين في المجتمع.(1)

ونرى أنه لكي تعتبر الاتصالات غير الرسمية بين المواطنين والمسئولين في أجهزة السلطات المحلية إيجابية فإنه من تدريب هؤلاء المسئولين وتنميتهم من أجل ذلك الغرض، وهناك نوعان من التدريب، تدريب متخصص للإعداد لوظائف معينة، ويتم من خلال تدريب هؤلاء المسئولين قبل تعيينهم على مهارات ومتطلبات وظائفهم، وتدريب آخر أثناء الوظيفة حيث يتلقى هؤلاء المسئولين الخبرة والتعليم في مكان عملهم.(2)

معوقات المشاركة الشعبية:

سوف يتحدث الباحث عنا عن المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى غياب المشاركة وضعف فاعليتها:

1- عدم الإقبال على حضور الاجتماعات أو الندوات أو المؤتمرات التي تناقش على المستوى المحلي- أو عدم الاهتمام بتأييد أو حتى التعبير عن عدم الرضا ورفض برنامج ما يتم تنفيذه رغم إبداء رغبتهم في بداية الأمر في المشاركة، فقد يحجم السكان عن المشاركة في اتخاذ قرارات يعرفون مسبقاً أنه لن يكون لأصواتهم أي وزن عندما توضع الخطط الفعلية النهائية، وبذلك فإن إحجامهم ليس إلا تعبيراً عن عدم ثقتهم في جدية ما تدعو إليه الأجهزة الرسمية من ضرورة المشاركة، وربما يعني هذا بالدرجة فقدان الثقة للناس في تنظيماتهم التي لا تقابل توقعاتهم أو نتيجة لخبرات عديدة ثبت لهم من خلالها عدم جدوى هذه المشاركة.(3)

2- قصور دور العلاقات العامة للتأثير على المواطنين فينعكس ذلك عليهم في عدم المشاركة.

---

(1) عمرو وصفي عقيلي، صبحي محرم، مرجع سابق، ص371.

(2) Robert H.Haveman: Adecod of Federal Antipoverty Programs: Achievements, Failwes and Lessons, Academic Press, Inc., New York, 1977, P.146.

(3) محروس محمود خليفة، قراءات نقدية في الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثالث، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص ص261-264.

3- عدم توافر شروط معينة من حيث كفاءة السكان والمساحة والموارد المالية والكفاءات الإدارية بما يمكن من أداء الوظائف والخدمات العامة للمواطنين بكفاءة عالية داخل الوحدة المحلية.[1]

4- عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم استقرارها يؤدي إلى نوع من التشتت لدى المواطنين فتنعدم الرؤية لديهم ومدى المشاركة منهم.[2]

سادساً: المجالس الشعبية والتنفيذية -دراسة بنائية وظيفية في ضوء المجالس الشعبية:

المجالس الشعبية المطية بالمحافظات تشكيلها واختصاصاتها:

يشكل في كل محافظة مجلس شعبي محلي من ثمانية أفراد يكونوا أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري، على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي ويكون تمثيل كل مركز أو قسم إداري في كل من محافظات القناة ومطروح والوادي الجديد، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والبحر الأحمر، باثنى عشر عضواً على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي[3].

ويكون لكل مجلس شعبي محلي رئيس ووكيلين ينتخبون من بعض الأعضاء في أول جلسة للانعقاد العادي، ويكون أحد الوكيلين على الأقل من العمال أو الفلاحين، ويحل محل الرئيس أحد الوكيلين بالتناوب بينهما وفي حالة غيابهم يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سناً، وإذا خلى أحد هذه المناصب ينتخب المجلس من يحل محله من بين أعضاءه بنفس القواعد والشروط.

وتتحدد هذه القواعد عن طريق اللائحة التنفيذية، ويجوز عمل لائحة داخلية خاصة بكل مجلس[4]، واللوائح السابقة طبقاً لقانون نظام الإدارة المحلية المادة رقم (10) والمادة رقم (11) والمعدلة بالقانون رقم (50) لسنة 1981 والقانون رقم (145) لسنة 1988.[5]

---

(1) لطفي حامد مغيث وآخرون، مرجع سابق، ص ص30-35.

(2) ماهر أبو المعاطي، مرجع سابق، ص285.

(3) الأمانة العامة للحكم المحلي، قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، 1989 في جمهورية مصر العربية، المطابع الأميرية، القاهرة، 1989، ص35.

(4) أحمد محمد المصري، مرجع سابق، ص67.

(5) قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية 1989 في ج.م.ع، مرجع سابق، ص67.

وعندما نفترض النظر إلى المجتمع المحلي من خلال وجهة نظر بنائية نجد أن المجتمع يتكون من عدة فئات فرعية، وأن المنظور السائد في المجتمع المحلي هو المنظور السياسي القانوني، وذلك من خلال وجهة نظر رأي الجمهور العام، والمنظور السياسي القانوني يدل على الوحدات الرسمية التي توصف باسم "البلديات" أو "الإقليم"، وما إلى ذلك، ويتضمن هذا التصور أدواراً ومسئوليات ومزايا من ناحية التصويت ودفع الضرائب وتلقي الخدمات العامة [1]

وخلال الجزء التالي سوف يعرض الباحث من خلال وجهة نظره لاختصاصات المجالس الشعبية للمحافظات:

مادة رقم (12): يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة، وله أن يطلب عن طريق المحافظ أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الإنتاجية والاقتصادية، وغيرها العاملة في دائرة المحافظة، كما يتولى الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ورعايتها وذلك على النحو المبين بالقانون واللائحة التنفيذية.[2]

ويختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في إطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يأتي:

1-إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها والموافقة على مشروع الحساب الختامي.

2-تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية.

3-الموافقة على المشروعات العامة بما يفي بمتطلبات الإسكان والتشييد واقتراح مشروعات التخطيط العمراني والتعمير.

4-الموافقة على المشروعات العامة وإنشاء المرافق التي تعود بالنفع العام على المحافظة.

(1) Encyclopedia of Social Work, Volume 1, Op. cit., P.309.

(2) قانون نظام الإدارة المحلية 1989 في ج.م.ع.، مرجع سابق، ص36.

5-إقرار إنشاء المشروعات الإنتاجية المحلية وعلى الأخص المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي.

6-اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلي.

7-فرض الرسوم ذات الطابع المحلي وفقاً لأحكام هذا القانون أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء.

8-دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسـرة في نطـاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها.

9-إصدار التوصيات في المقترحات والخطط المتعلقة بصيانة النظام والأمن المحلي.

10- إقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مـع الجمـاهير في كافـة المجالات.

11- اقتراح إنشاء مناطق حرة وشركات استثمار مشتركة مع رأس مال عـربي أو أجنبي وكذلك القيام بمشروعات مشتركة مع المحافظات الأخرى أو مع الوحـدات المحلية أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى بالمحافظة وذلك بعد موافقة جهات التخطيط المختصة وبمراعاة أحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي.

12- مباشرة الاختصاصات المتعلقة بمشروعات المجالس الشعبية المحليـة في نطـاق المحافظات والتي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها.

13- الموافقة على تمثيل المجلس في المؤتمرات الداخليـة والاشـتراك في النـدوات والمناقشات والدراسات التي تجريها السلطات المركزية.[1]

وللمجلس الشعبي المحلي إصدار القرارات اللازمة لدعم ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في هذه المادة، ويبلغ رئيس المجلس قراراته وتوصياته واقتراحاته إلى المحافظ وذلـك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.[2]

(1) المجلس الشعبي لمحافظة الإسكندرية، قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية، ص26.

(2) المرجع السابق، ص26.

تتحدث المادة (13): من القانون الخاص بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية عام 1989 بأن المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يختص بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية الأخرى بالمحافظة وفي نظمها بما يأتي:

1- الإشراف والرقابة على أعمال ونشاط هذه المجالس.

2- التصديق أو الاعتراض على القرارات تصدر من هذه المجالس في الحدود التي تقررها اللائحة التنفيذية.

3- الموافقة على اقتراحات المجالس لإنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية في نطاق المحافظة أو تغيير أسمائها، ويبلغ رئيس المجلس قرارات المجلس إلى المحافظة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.[1]

وهناك اختصاصات مالية للمجلس الشعبي المحلي سوف يتحدث عنها الباحث في الآتي:

1- أجاز القانون للمجالس الشعبي المحلية التصرف بالمجان في الأموال الثابتة والمنقولة أو تأجيره بإيجار رسمي أو بأقل من الأجر الأمثل بقصد تحقيق عرض ذي نفع عام، وذلك إذا كان التصرف إلى إحدى الوزارات أو إحدى وحدات الإدارة العامة.

2- بالنسب لتملك الأجانب يجوز للمجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء التصرف بالمجان أو التأجير بإيجار رسمي أو بأقل أجر المثال لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهة أجنبية في حدود 50000 خمسين ألف جنيه في السنة المالية الواحدة، والغرض ذي نفع عام، ولا يجوز في هذه الحالة أن يزيد التصرف عن مدة ثلاثين سنة يجوز تجديدها بقرار من مجلس الوزراء.[2]

3- يجوز للمجلس الشعبي المحلي الاقتراض من البنوك وبيوت المال المحلية أو المركزية في حدود الخطة والموازنة العامة المعتمدة للمحافظة بغرض تنفيذ المشروعات الإنتاجية أو الاستثمارية للمحافظة أو وحداتها المحلية بشرط عدم التجاوز عن 40% من المجموع السنوي للإيرادات الذاتية للمحافظة.

---

(1) قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية 1989، مرجع سابق، ص38.

(2) أحمد محمد المصري، مرجع سابق، ص70.

4- تقديم معونات مالية للجهات ذات الأغراض الاجتماعية والخيرية والعلمية الواقعة في اختصاص المجلس.

وهناك اختصاصات أخرى حيث يقوم المجلس الشعبي المحلي ويجوز له بالاتفاق مع المحافظ أن يقرر تمثيل المنتفعين في الإدارة والإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التي تقوم على إدارة وتسيير المشروعات والخدمات العامة وتحدد اللائحة التنفيذية شروط الترشيح وغيرها، كما يبدي المجلس الشعبي المحلي رأيه في الموضوعات التي يرى المحافظ أو الوزراء المختصين استشارته فيها.[1]

ومن خلال عرض الاختصاصات السابقة، نرى أن الممارسة الديمقراطية الحقيقية في أي مجتمع تجعل من الأجهزة التشريعية والتنفيذية أجهزة تنوب عن المجتمع في صياغة وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تحقق الاستقرار لهذا المجتمع، وتوفر له الحماية والأمن وتصبغ قواعد العلاقات بين هيئاته ومنظمات وتوفر أنسب وسائل وضمانات الرعاية الاجتماعية لكافة أفراده وجماعاته[2]، وهو ما وضح من خلال عرض اختصاصات المجالس الشعبية بالمحافظات، والمجالس الشعبية بالمحافظات أو بالأحياء هي نظام يقوم من خلاله أهالي كل منطقة بالجمهورية بالمساهمة في إدارة المنطقة التي يقومون فيها، وذلك من أجل التخفيف من أعباء الحكومة ولأن الأهالي هم أقدر فئات المجتمع على فهم ظروفهم المحلية التي تختلف من منطقة لأخرى.[3]

نظام سير العمل بالمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات:

حدد القانون 43 لسنة 1979 في المواد 21، 22، 23، 24 كيفية سير العمل في المجلس الشعبي المحلي من حيث مقر اللجنة ولجانه في عاصمة المحافظة والموظفين اللازمين له وإعداد موازنة المحافظة سنوياً والاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقات المجلس، وكذلك دور الانعقاد العادي الذي حدد بعشرة أشهر على الأقل، ويجتمع اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على

---

(1) الأمانة العامة للإدارة المحلية في ج.م.ع.، قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، 1989، المطابع الأميرية، القاهرة، 1989، ص41.

(2) أحمد مصطفى حاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع. مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص123

(3) سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندريه، 1982، ص65.

الأقل بدعوة من رئيسه، ويجوز دعوته لاجتماع غير عادي، وأجاز القانون أن يحضر المحافظ أو أحد نوابه أو رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة عند النظر في الموضوعات المتعلقة بهم.

كما أجاز لأعضاء مجلس الشعب المحلي بالمحافظة حضور جلسات المجلس الشعبي المحلي والمشاركة في المناقشات دون أن يكون له صوت محدد في اتخاذ القرارات وخلاف ذلك مما ذكره القانون واللائحة التنفيذية.[1]

المجالس التنفيذية بالمحافظات وعلاقتها بالمجالس الشعبية:

بعد التحدث عن المجالس الشعبية المحلية بالمحافظة نتحدث الآن عن المجالس التنفيذية بالمحافظات واختصاصاتها والعلاقة بينها وبين المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات.

ويشكل كل محافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ وعضوية كل من:

1- نواب المحافظ.

2- رؤساء المراكز والمدن والأحياء ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية.

3- سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس ويجتمع هذا المجلس بدعوة من المحافظ مرة على الأقل كل شهر في المكان الذي يحدده.[2]

اختصاصات المجالس التنفيذية بالمحافظات:

للمجالس الشعبية بالمحافظات اختصاصات حددها قانون الإدارة المحلية وتمثلت في:

1- متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمحافظة وتقييم مستوى الأداء وحسن إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحافظة.

2- إعداد مشروع موازنة المحافظة واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد اعتمادها من الوحدات المحلية.

---

(1) الأمانة العامة للإدارة المحلية في ج.م.ع.،قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، 1989،مرجع سابق،ص41.

(2) ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، بدون نشر، القاهرة، 1989، ص186.

3-معاونة المحافظ في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون المحافظة ولوضع القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس العشبي المحلي موضع التنفيذ.

4-وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية بالمحافظة.

5-وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار أراضي المحافظة بممتلكاتها والتصرف فيها.

6-وضع القواعد الخاصة بمشروعات الإسكان والتخطيط العمراني.

7-وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار أراضي المحافظة بممتلكاتها والتصرف فيها.

8-وضع القواعد الخاصة بمشروعات الإسكان والتخطيط العمراني.

9-دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات التي ستعرض على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من النواحي الإدارية والفنية والقانونية.

10-دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات الاستثمارية التي تتولاها المحافظة.

11-دراسة وبحث ما يحيله إليه المحافظة أو المجلس الشعبي المحلي من الموضوعات.

يجوز للمحافظ أن يدعو أعضاء مجلس الشعب والشورى بالمحافظة لاجتماع يشترك فيه أعضاء المجس التنفيذي أو بعضهم وذلك لمناقشة أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة، وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بهذا الشأن[1]، حيث أن التنمية الاجتماعية عملية من حق كل الناس دون تفرقة ترسم خطوطها الأجهزة العليا وتترجمها الأجهزة التنفيذية إلى خطط قابلة للتنفيذ.[2]

ومن خلال العرض السابق للمجالس الشعبية والتنفيذية المحلية، ومن خلال عرض اختصاصات كل منهما تتضح المكانة الهامة للقيادات المحلية شعبية وتنفيذية في عمليات التغيير والتخطيط من أجل التنمية.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص187.

(2) منصور حسين، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الوعي العربي، القاهرة، 1978، ص11

(3) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص293.

العلاقة بين كل من: (الأجهزة التنفيذية المحلية- الأجهزة الشعبية المحلية):

تنعكس مظاهر الصراع في طبيعة الاختلافات بين اهتمامات كل من القيادات الرسمية وغير الرسمية تلك الاهتمامات التي يمكن إيجازها باختصار:

أولا: تتركز اهتمامات القيادات الرسمية، أو التنفيذية حسب طبيعة الوضع الإداري والتنظيمي والسياسي الذي تمثله هذه القيادات واهتماماتها الموجهة نحو تنفيذ أولويات التخطيط المركزي باعتبارهم الممثلين المنفذين لمجموعة من المديريات والإدارات الوزارية والحكومية.

ثانيا: تتركز اهتمامات القيادات غير الرسمية أو المحلية الشعبية حول تحقيق المصالح الذاتية والمجتمعية المحلية، حيث يعتبر كل عضو في المجالس الشعبية المحلية ممثلاً لمجتمعه المحلي، ويعمل في ضوء معايير الولاء والانتماء والمصالح الخاصة الذاتية.(1)

ومن هنا تتضح العلاقة بين كل من الأجهزة التنفيذية المحلية والأجهزة الشعبية المحلية، حيث أن الأجهزة التنفيذية وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها، ومن الضروري المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة.

ومن المعزوف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالإضافة إلى المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها وهو ما يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية التي تعد جوهر لعملية التنمية.(2)

ونرى أن جهود الأجهزة التنفيذية لا تنفصل عن جهود الأجهزة الشعبية بل يعتبر الجهازان مكملان بعضهما البعض من أجل تحقيق الهدف الأساسي وهو التنمية المحلية.

المجالس الشعبية المحلية كتنظيم اجتماعي:

يتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة التنظيمات الاجتماعية وبدراسة البيوقراطية، ويمكن تفسير هذا الاهتمام في ضوء حجم التنظيمات البيروقراطية في المجتمع

---

(1) عبد الله عبد الرحمن،التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1991،ص252.

(2) إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهل في دراسات في الحركة التقدمية العربية، جامعة الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص216.

الحديث، وزيادة اتساعه لدرجة أن هناك من المفكرين من يطلق على العصر الحديث "عصر التنظيمات"، ويذهب "إيزيوني" إلى أننا نولد داخل تنظيمات، ونتلقى تعليمنا داخل تنظيمات ويكتسب أغلبنا رزقه داخل تنظيمات[1]، ويعتمد منهج تنظيم المجتمع المحلي في كل مداخله على قيام قادة المجتمع المحلي سواء شعبيون أو تنفيذيون بالعمل معاً للاهتمام بقضايا أو مشكلات مجتمعية يتم ترتيبها حسب أهميتها وأيهم أكثر أهمية طبقاً للمجتمع المحلي وذات تأثير بالغ عليه.[2]

ويعتبر مبدأ تقسيم الوظائف أهم المؤشرات التي تدل على حقيقة نضج المجتمع السياسي الذي يعتمد بالضرورة على مبدأ التعاون المتبادل بين التنظيمات المختلفة وظهور مبدأ تقسي العمل نشأ نتيجة طبيعية لزيادة التنوع الذي حدث في نظام العمل والمهن وظهور النزعة الفردية ووجود الاختلافات بين الأفراد على حسب التخصص العلمي والمهني.[3]

ونرى أن مبدأ تقسيم العمل بالإضافة إلى مبدأ التعاون المتبادل يعتبران من المبادئ الهامة التي نلاحظها بوضوح داخل المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية، حيث اختلاف التخصصات العلمية والمهنية من أجل المساهمة في تخطيط وتنفيذ خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية وتعتبر المجالس الشعبية كتنظيم أحد الوسائل التي تقدم من خلالها الرعاية الاجتماعية للمواطنين وتشمل خدمات التخطيط وتنفيذ البرامج المختلفة كما سبق التوضيح في اختصاصات تلك المجالس.[4]

والواقع أن التنظيم أصبح سمة مميزة للمجتمع الحديث الذي شهد ظروفاً اجتماعية وثقافية، خلقت المناخ الملائم لنمو التنظيمات وازدهارها، فلقد منح هذا المجتمع الرشد أو التعقل قيمة عالية بعد أن ارتفعت معايير التعليم والإنجاز وانتشر الوعي السياسي واتجه التفكير نحو العلمانية وتغيير نظام الأسرة وازدادت معدلات التنقل الاجتماعي وتعددت

---

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع: النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1989، ص295.

(2) Carel B Germainm Social Work Practice: People and Environments, New York, University Press, 1989, P.81.

(3) عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص47.

(4) Carel B., Germain, Op. cit., P.85.

حاجات الأفراد والجماعات مما أدى إلى ضرورة الاتجاه نحو إقامة تنظيمات متخصصة تتولى إشباع هذه الحاجات والوفاء بمتطلبات الحضارة الصناعية الحديثة بأعلى درجة من الكفاءة، والتنظيمات مجتمعات صغيرة الحجم تبدو فيها خصائص النسق الاجتماعي أكثر وضوحاً منها على مستوى المجتمع ككل، فهي على العكس من المجتمعات الكبيرة لها أهداف محددة ومستقرة نسبياً، كما أن خريطة البناء التنظيمي الشامل غالباً ما تكون متاحة بينما يصعب أن نجد دليلاً للتمييز بين الأجزاء المكونة للمجتمع الكبير.[1]

ولقد عقد "سبنسر" في وصفه وتحليله للتطور والتنظيم الاجتماعي مقارنة مع ما يحدث في الكائنات البيولوجية، فلقد حاول أن يثبت أنه عندما تتحول الأبنية الاجتماعية لتكون أكثر تعقيداً فإنه ينشأ معها أشكال جديدة من التكامل الاجتماعي.[2]

وفي علم الاجتماع يطلق مصطلح التنظيم **Organization** مع ما نطلق عليه في الماضي المؤسسات، كالمدارس، والمستشفيات، والمصانع، ومختلف الأجهزة الحكومية أو مؤسسات العمل الخاصة أو النوادي أو النقابات[3]، ويركز الباحثون في علم الاجتماع عند دراسة التنظيمات على مجموعة من العناصر التي تقف وراء مفهوم التنظيم، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: عجز الإنسان عن تلبية جميع احتياجاته بمفرده، وهو لهذا مضطر إلى الدخول في علاقات اجتماعية مع غيره من أفراد من خلال مجموعة من التنظيمات القادرة على إشباع احتياجاته، وهكذا يكون المبدأ الأساسي الأول الذي يقف وراء فكرة التنظيم هو مبدأ تنسيق الجهود تحقيقاً للمعونة المتبادلة، وهو ما نراه أساساً في العمل بالمجالس الشعبية المحلية والتنفيذية المحلية أيضاً، سواء في تنسيق الجهود فيما بينها أو تنسيق الجهود مع التنظيمات الأخرى على المستوى القومي.

---

(1) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص ص1-2.

(2) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص67.

(3) نبيل محمد توفيق السمالوطي، لأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع (النظرية والمنهجية والتطبيق)، المرجع السابق، ص296.

ثانيا: وحتى يكون التنظيم فعالاً يجب أن تكون هناك مجموعة من الأهداف أو الغايات المشتركة التي يسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقها من خلال التنظيم.

ثالثا: أي تنظيم يتضمن مبدأ التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الأدوار والتنسيق بينها بحيث تسهم في تحقيق الهدف المشترك.

رابعا: مبدأ السلطة أياً كان نوعه ومصدره يعد أساساً جوهرياً لقيام أي تنظيم وبدراسة التنظيمات يتضح لنا أنه يوجد داخل كل منها تدرج معين للسلطة.[1]

وعند دراستنا أيضاً للتنظيمات الاجتماعية نلاحظ أن وصف وتشخيص خصائص النسق المفتوح فيها أكثر سهولة من معالجتنا للمجتمع.[2]

وأيضاً ينظر "سبنسر" للتنظيمات على أنها أنساق تحتوي على قواعد تنظيمية ذاتية يسودها تعاون متبادل بين أجزائها، فهناك تقسيم سواء على مستوى البناء أو الوظيفة في التخصص بين الأجزاء حتى تقوم بوظائفها بكفاءة.[3]

وترى أنه من أجل تحقيق المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية المحلية لاختصاصاتهما فإنه لابد من مشاركة المواطنين من أجل تنمية مجتمعهم المحلي، ويتم ذلك كما سبق القول من خلال المشاركة الشعبية، والتي يمكن أن نقول عنها أنها محاولة للتأثير على صانعي القرار ومتخذيه، ومن ثم فإنه يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته ورغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية، ومن خلال المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية تظهر أهمية المشاركة الشعبية كقيمة بما تتضمنه من المساهمة في تحقيق أهداف تساهم في تنمية الأفراد لمجتمعاتهم المحلية، فالمشاركة لا تتم ليس لغرض المشاركة فقط ولكنها تركز على التفاعل الاجتماعي بغض النظر عن نوع النشاط أو الغرض منه.[4]

ومن خلال ما سبق نرى أن المجالس الشعبية المحلية تندرج تحت التنظيمات الاجتماعية وتعتبر تنظيم اجتماعي لأنها تحتوي على العناصر والمبادئ السابق التحدث عنها، فهي تقوم

(1) المرجع السابق، ص296.

(2) محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات، مرجع سابق، ص2.

(3) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، مرجع سابق، ص67.

(4) Ann Richardson, Participation, Routledgean Poul, London, 1983, P.8.

بتنسيق الجهود بين الأهالي والسلطة التنفيذية لتحقيق المعونة المتبادلة، كما أنها تساهم في تحقيق أهداف مشتركة سواء للسلطة الشعبية أو التنفيذية، كما تتضمن توزيع الأدوار وتقسيم العمل والتقسيم فيما بينها لتحقيق الهدف المشترك ألا وهو تنمية المجتمع المحلي كما يوجد داخل تنظيم المجلس الشعبي المحلي تدرج معين للسلطة، حيث يعرف كل عضو سلطته ودوره تماماً.

ومشاركة الأجهزة المحلية في الجهود التنموية تتطلب قيام هذه الأجهزة بوظائفها التقليدية بطرق عديدة مستحدثة، يتطلب منها مثلاً أن تستبدل العمل المنفرد الذي اعتادت على القيام به وحدها بالعمل الجماعي المتناسق مع غيرها من الأجهزة الأخرى، وأن تستبدل التركيز على تقديم الخدمات بتركيز على مشاركة الناس لتحقيق التغيير فيهم، وتحقيق التغير والنمو المجتمعي المنشود.[1]

دور المجالس المحلية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الشاملة:

نرى أن للمجالس المحلية دورها في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتوضيح ذلك سوف نتحدث أولاً عن معنى تنمية المجتمع، ثم نتحدث عن كيفية إسهام المجالس المحلية في تلك التنمية.

ويرى بعض الكتاب أن تنمية المجتمع المحلي حركة اجتماعية أو فلسفة اجتماعية، ويضيف آخرون عن تنمية المجتمع المحلي بأنها مجال للعمل يرتبط بشكل محدد بمعظم الذين يعيشون في مجتمعات محلية في البلاد المتخلفة اقتصادياً من أجل المساعدة على تحسين ظروف حياتهم، وهناك آخرون يرون أن تنمية المجتمع المحلي منهج يمكن تطبيقه على مجالات أخرى مثل تنظيم العمل في المناطق المجاورة ذات الدخل المنخفض، وبالنسبة لهذه الرؤية الأخيرة لا تعتبر تنمية المجتمع المحلي مجالاً ولكن منهجاً.[2]

وتنمية المجتمع تعرف أيضاً على أنها عملية يتم بواسطتها تمكين وتوحيد جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع

---

(1) إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطبع والنشر، القاهرة، 1983، ص79.

(2) Robert Perlman and Arnold Gurin, Op. cit., P.13.

وربط المحليات بالمجتمع الأكبر ومساعدة المواطنين على المساهمة في تقدم الأمة.[1] وتعتبر المشاركة من المفاهيم التي تحتل موقعاً متميزاً رئيسياً عند حديثنا عن تنمية المجتمع، ومعظم الدول الآن يتزايد اعتمادها في الوقت الحاضر على المجالس والسلطات المحلية في تقديم الخدمات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع اختلاف نظم الحكم في البلاد المختلفة إلا أنها تهدف جميعاً إلى زيادة إسهام المجالس المحلية والسلطات المحلية في تخطيط وتنفيذ وتمويل برامج ومشروعات التنمية[2].

وتحاول معظم البلدان أن تطور نظم الإدارة المحلية فيها لتحقيق الهدف السابق ذكره، وتعتبر الإدارة المحلية وسيلة رئيسية من وسائل تنمية المجتمعات من حيث أنها حكم السكان المحليين لأنفسهم عن طريق ممثلين يقومون على مصالحهم ويرعون شئونهم، كما أنها في نفس الوقت هدف أساسي من أهداف تنمية المجتمع، ذلك لأن تنمية المجتمع إنما تقوم على الجهود المحلية التي تؤازر الجهود القومية.

والإدارة المحلية هي أساس تنظيم المشاركة المحلية بصورة مجدية ونافعة لأنها تجمع إلى جانب تقدير الاحتياجات المحلية وإدراكها لها ووعيها بها الأسباب التنظيمية والتنفيذية والإمكانيات العملية والمالية التي تحقق بها مطالب التنمية في جميع نوحيها.[3]

وعندما نتحدث عن مشاركة المواطنين أو نتحدث عن الجهود الذاتية لابد لنا أن نعترف بأنه على الرغم من أهمية الجهود الذاتية إلا أن على الجهود والجهات الحكومية أن تدعم هذه الجهود الذاتية لكي تكون أكثر فاعلية.[4]

ولاشك أن نجاح برامج تنمية المجتمع يتوقف على وجود حكومة فعالة يمكن للناس عن طريقها فرض الضرائب والرسوم وجمع الأموال اللازمة للمشروعات التي يقومون بها في

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع: مدخل تنمية المجتمع المحلي– استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص50.

(2) فؤاد العطار، علي عبد العليم محجوب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، موسوعة الحكم المحلي لأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، نهضة مصر، القاهرة، 1977، ص442.

(3) المرجع السابق، ص442.

(4) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع: مدخل تنمية المجتمع المحلي– استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، مرجع سابق، ص50.

مجتمعهم، ووجود الحكومة المحلية في مجتمع من المجتمعات فيه ضمان دائم لاستمرار عملية التنمية في هذا المجال، فهي صورة من أكثر صور تنمية المجتمع فاعلية لأنها صورة التخطيط والتنظيم والإعداد والتنفيذ والمتابعة وهي الجهاز الذي تصدر عنه غالبية الأعمال والخدمات.[1] ولهذا فإن قيم الحكومة المحلية معناه استكمال المجتمع المحلي لمعظم مقومات التنمية من حيث الوسائل والأجهزة والأهداف.

وإذا تحدثنا عن المشاركة الشعبية والتي يجب أن تدعمها الجهود الحكومية نجد أن المشاركة هي جوهر النظام الديمقراطي، فهي الوسيلة الأساسية التي يمكن أن يؤثر من خلالها المواطن على عملية اختيار الحكام السياسيين وعلى صياغة السياسة العامة للدولة.

ومن ثم فإن أي حديث عن الديمقراطية لابد وأن يتضمن الإشارة إلى مدى المشاركة من جانب المواطن واستجابة الحكومة لتلك المشاركة[2]، والحكم المحلي قادر عن طريق نفوذه الأدبي وقوته القانونية وإمكانياته المادية والفنية أن يعين مناشط تنمية المجتمع المحلي بصور مختلفة.

1- في صورة تنظيم العمل بحيث يمكن القيام ببعض المرافق والمشروعات عن طريق نشاط تنمية المجتمع وبأسلوب المساعدة الذاتية.

2- في صورة تقسي العمل فيتولى نشاط تنمية المجتمع إثارة الوعي الصحي أو التعليمي أو الزراعي والدعوة إلى مشروعاتها وتهيئة الأذهان لها وإقناع المجتمع بضرورتها وأهميتها وتنظيم جهوده وتعبئتها ثم تتولى مؤسسات الحكومة المحلية تنفيذها بالاشتراك مع الأهالي.

3- في صورة مساندة مالية وفنية تقدمها الحكومة المحلية لبرامج تنمية المجتمع ومشروعات التنمية الذاتية التابعة منها.[3]

---

(1) فؤاد العطار، علي عبد العليم محجوب، مرجع سابق، ص443.

(2) ماجدة أحمد شفيق، المشاركة السياسية للشباب المصري، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، 1993، ص95.

(3) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع فى الدول النامية، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1963، ص ص206-207.

وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تحدث من خلال نسق قيمي يحدد السلوك ورد الفعل والتطلع لكل مكونات هذا المجتمع المحلي، وبالتالي تصبح ضرورة ربط القيم الاجتماعية بالتنمية واضحة وخاصة في المجتمع النامي، والقيم لا تعبر عن ما هو كائن بقدر ما تعبر عما ينبغي أن يكون، وبمعنى آخر فإن القيم تعبر عن المتطلبات أو الأوامر الأخلاقية التي يلتزم بها المجتمع متمثلاً في أعضائه وجماعته الاجتماعية، ومعنى هذا أن القيم الاجتماعية توضح معالم الطرق وتحدده أحياناً الذي ينبغي أن تسير عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمقتضاه.[1]

خاتمة:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل والذي تحدثنا من خلاله عن المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية، وأهمية المشاركة الجماهيرية في بنائها، يتضح أن المجالس المحلية تقوم بتدريب الأعضاء والأهالي على ممارسة الديمقراطية الصحيحة ورقابة تنفيذها، وعلى تحمل وإدارة شئون مجتمعهم المحلي بأنفسهم مما ييسر لهم التكامل مع الحياة السياسية على المستوى القومي.

والهدف السابق من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة المحلية لتحقيقها، وهي ترمي إلى ممارسة الشعب حقه في إدارة شئونه وتصريف أموره وإلى إشعار المواطنين بأهمية دورهم في الإسهام في الحكم والإدارة بصورة إيجابية وإلى استمتاعهم بحياة ديمقراطية حرة.

ولاشك أن الديمقراطيات المحلية هي أهم مقومات الديمقراطية القومية الشاملة، كما أن الحريات المحلية هي فرع هام من الحريات القومية، والمجالس المحلية تباشر مسئولياتها أساساً لتنمية المجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولتحقيق هذه الأهداف يلزم وضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها بما يكفل التعاون ويدفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي.

ولما كان العمل عن طريق المجتمعات المحلية من الأمور الجوهرية في تنمية المجتمع، فإن سياسة اللامركزية في المقتضيات الهامة التي يتحقق معها العمل في هذا الميدان. ومن البديهي أن مبدأ المساهمة لا يمكن تنفيذه إلا إذا وجدت هيئات محلية ومجالس محلية تستطيع أن

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، دار وهدان للطباعة، القاهرة، 1992، ص166.

تشترك في العمل لتحسين مجتمعاتها المحلية خصوصاً وأن لكل مجتمع محلي ذاتيته ومشكلاته الخاصة. ونجاح نظام الإدارة المحلية يرتبط بتعليم الناس للتكيف لــه وإعــدادهم لقبولــه وإسهامهم في إرسال قواعدها وفي وضعه موضع التطبيق السليم على المستوى المحلي. ولن يستطيع المجلس المحلي أن يؤدي رسالته كاملة وأن يصبح حقيقة حية وواقعاً متحركاً إلا إذا استوحى في أعماله وفي تنظيمه وفي تنفيذ برامجه حاجات الناس وظــروفهم في المجتمعــات المحلية، وأن يكون هو الصلة بين المجتمع المحلي وبين الوحدات الإدارية الأكبر، سواء علــى مستوى الإقليم أو المستوى القومي، وأن تتوافر له الإمكانيات المادية والبشــرية والفنيــة ويعطي من السلطات الكافية ما يمكنه من ممارسة اختصاصاته على أحسن وجه مســتطاع، وبذلك يكون هو الجهاز الذي يمكن عن طريقه توصيل خــدمات الــوزارات والهيئــات المختلفة إلى الأهالي.

ومن هنا كانت أهمية الرأي العام في نظام الإدارة المحلية نوعاً من المشاركة الإيجابية التي تعتبر في حد ذاتها هدفاً من أهدافها لأن ذلك هو طريق تكوين المواطن الصالح.

والواقع أن برامج تنمية المجتمع المحلي يجب أن توضع في إطــار الحكومــة المحليــة لأن الحكومة المحلية إذا كانت ضعيفة وغير فعال أو إذا لم تكن موجودة أصــلاً، فــإن المهمــة الكبرى لتنمية المجتمع هي تقوية أو تكوين الحكومة المحلية، أما إذا كانت الحكومة المحليــة قوية، وتتوفر لها الكفاءة والمقدرة، فإن مؤسسات وتنظيمات تنمية المجتمع ممكن أن تقــوم بدور الموجه والمرشد للمجالس المحلية وتتحقق المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثاني
تخطـيط برامج الرعاية الاجتماعيــة
(مفاهيم- قضايا- تجارب وتطبيقات)

- مقدمة.

أولاً: الرعاية الاجتماعية ·المفهوم والقضايا·.

ثانيــاً: الأســاليب الإداريــة المختلفــة لتخطــيط بــرامج الرعايــة الاجتماعية.

ثالثاً: الإدارة المحلية ·المفاهيم ونظرة تطورية·.

رابعاً: الإدارة المحلية ·دراسة مقارنة·.

- يوغوسلافيا.
- فرنسا.
- مصر.

خامساً: الإدارة المحلية ودورها في دعم التنمية الشاملة.

- خاتمة.

الفصل الثاني
تخطـيط برامج الرعاية الاجتماعيـة
(مفاهيم- قضايا- تجارب وتطبيقات)

مقدمة:

يطلق على جهود الإنسان لتوفير الخدمات لإشباع احتياجاته لفظ الرعاية الاجتماعية، فهي قديمة أوصت بها الأديان وحرصت المجتمعات القديمة على الأخذ بها[1]، وعندما نجمل وظائف وأهداف الخدمة الاجتماعية في هدف عام يرتكز على فلسفة هذه المهنة نجد أن هذا الهدف هو تنمية وتدعيم نسق الرعاية الاجتماعية في المجتمع، بحيث يمكن إشباع الحاجـات الأساسية للإنسان .

وهذه الوظيفة العامة يمكن أن تتحقق من خلال إسهامات الخدمة الاجتماعيـة وأنمـاط التدخل التي تستهدف تقديم خدمات الرعاية للأفـراد أو تخطـيط سياسـات الرعايـة الاجتماعية بطرق تتناسب وأهداف المهنة، وإجراءات العمل الاجتماعي الهادف.[2]

وفي هذا الفصل سوف نتحدث ونحاول أن نقدم رؤية واضـحة عـن الإدارة المحليـة ودورها الهام في تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري، وعندما نتحدث عن نظم الرعاية الاجتماعية التي يجب أن تعمل كافة أجهزة المجتمع المختلفـة علـى توفيرهـا لمواطنيها فإن أبسط إشارة لها يجب أن تتضمن البرامج والأنشطة والخدمات التي تستهدف مواجهة وإشباع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأفراد المجتمع.

وبهذا المعنى فإنها تعد الوسائل الضرورية لتدعيم الأداء الاجتماعي للفرد، فضـلاً عـن تكيفه وتوافقه مع الأدوار والوظائف التي يمارسها في الحياة.[3]

---

(1) ثروت إسحق، دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع "دراسة للمنشأة والطرق والتطبيقات"، إيـريني للطباعـة، القاهرة، 1988، ص39.

(2) أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع "مدخل تنميـة المجتمـع المحلـي– اسـتراتيجيات وأدوار المـنظم الاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص3.

(3) محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز عوض، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، الرعايـة الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص11.

أولاً: الرعاية الاجتماعية -المفهوم والقضايا-:

يمكن النظر إلى الرعاية الاجتماعية بوصفها نسقاً متخصصاً في قيادة وتوجيه التغير الاجتماعي، وداخل هذا النسق تمثل مهنة الخدمة الاجتماعية مكان الصدارة بين المهن الأخرى. ومن البداية نجد أن المفاهيم الخاصة بالرعاية الاجتماعية قد واكبت بالتغير بأنساق مع مسميات الممارسين.

فقد تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد فعل الخير الغير منظم أو العفوي النابع من الرغبة الذاتية إلى أن أصبحت نسقاً عاماً، ومن مجرد خدمات للإحسان التطوعي إلى أن أصبحت برامج مقننة للخدمة الاجتماعية، ومن الرعاية بالنسبة للفقراء إلى مفهوم الرعاية كحق من حقوق المواطنين الغني منهم أو الفقير.[1]

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن التي التزمت تاريخياً بدعم وتدعيم رعاية الأفراد الذين يواجهون مشكلات تتصل بالفقر والصحة العقلية والرعاية الصحية والعمل والإيواء والمعوقين والمسنين والطفولة والجوع والإسكان إلى آخر ذلك.

ومع تطور المهنة فقد اهتمت باستمرار بتلبية حاجات المواطنين إلى جانب اهتمامها بكيفية استجابة المجتمعات لهذه الحاجات.[2]

وتبدو الحاجة لبرامج الرعاية الاجتماعية واضحة عندما نضع في الاعتبار أن لأفراد المجتمع حاجات ماسة تتطلب الإشباع، فالمسكن الجيد والتغذية (الطعام والشراب)، والحالة الصحية المناسبة والعلاج الطبي في حالة المرض والتعليم والتثقيف والترويح والمشاركة الاجتماعية في أنشطة المجتمع[3]، كلها حجات أساسية تختلف في مدى الالتزام بتوفيرها من حيث أن بعضها أساسي لا يمكن الاستغناء عنه وبعضها الآخر يأتي في أهمية أقل من أهمية أنواع أخرى، إلا أن جميع هذه الحاجات تعد بمثابة متطلبات استمرار الحياة والمعيشة في

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارسة- المجالات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص5.

(2) Encyclopedia of Social Work, N.A.S.W., Volume 2-18, The Edition , 1987, P.801.

(3) محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز عوض، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، الرعاية الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، مرجع سابق، ص11.

مستوى اجتماعي مناسب، وهي كما تبدو لنا متطلبات لا غنى للفرد عن إشباعها سواء كان (فقيراً أو غنياً في مجتمع ريفي أو حضري أو صحراوي أو ساحلي، وغيره)، ويعيش مع أسرة أو بمفرده.[1]

وقد تطورت الرعاية الاجتماعية، ففي الثلاثينيات كانت انتقال مسئوليات الرعاية من وكالات تطوعية إلى أجهزة حكومية، وظهر من خلالها فضل جهود تخطيط منظمات المجتمع المحلي من الاهتمام ببرامج تخدم جماهير فقراء الحضر وجماعات الأقلية.[2]

وكان تخطيط وتركيز منظمة التخطيط في المجتمع المحلي مثل تركيز الجمعيات الخيرية الخاصة على مشاكل المجتمع المحلي التي يتم التعامل معها من خلال عمل تطوعي أمثلة الاستشارة والإرشاد والصحة والترويح والخدمات الاجتماعية للجماعات، وكان تكوين وبناء وكالات تخطيط الرعاية الاجتماعية يعكس هذه الاهتمامات وكانت قياداتها من أبناء الصفوة المحلية ورجال الخير والعاملين في وكالات خاصة.[3]

ويمكن تعريف الرعاية الاجتماعية على أنها نظام يقيم العديد من وسائل وأنماط التدخل الاجتماعي التي تهتم أولاً بتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات عن طريق العديد من المراحل والعمليات التي من شأنها أن تهدف إلى الحد من أو علاج المشكلات الاجتماعية مع تنمية الموارد البشرية.[4]

والرعاية الاجتماعية بذلك تتضمن العديد من برامج الخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة بجانب الجهود والإسهامات المتعددة لدعم النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع[5]، والرعاية الاجتماعية تتضمن مجموعة من الخدمات، وقد عرفتها جماعة الرابطة القومية للأخصائيين الاجتماعيين الأمريكيين (N.A.S.W) على أنها مصطلح يشير لمجموعة كاملة من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الهيئات التطوعية والحكومية التي تسعى إلى علاج المشكلات الاجتماعية والحد منها والوقاية من آثارها، وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد

---

(1) المرجع السابق، ص11.

(2) Encyclopedia of Social Work, Op. cit., P.606.

(3) Ibid, P.606.

(4) أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارسة- المجالات"، مرجع سابق، ص3.

(5) المرجع السابق، ص3.

والجماعات أو المجتمعات، وتعتمد أنشطة الرعاية الاجتماعية على استخدام جهود المتخصصين والمهنيين كالأطباء والممرضات والمحامين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.[1] ومن خلال التعريف السابق نرى أن برامج الرعاية الاجتماعية تقوم بها مؤسسات تطوعية بجانب المؤسسات الحكومية، وأن عدداً كبيراً من هذه المؤسسات له مميزات كثيرة وأهداف مختلفة، وهي تشمل منظمات المساعدة الذاتية والجماعات العرقية التي لها وظ‌'' . ثقافية هامة، ووظائف في الرعاية.[2]

ومن خلال العرض السابق لمفهوم الرعاية الاجتماعية، يرى الباحث أن الرعاية الاجتماعية يمكن أن نجملها في تعريف إجرائي على النحو التالي:

أ- الرعاية الاجتماعية نسق من الأنساق المجتمعية.

ب- ينظر للرعاية الاجتماعية أيضاً على أنها نظام متخصص في قيادة وتوجيه التغير الاجتماعي.

ج- الرعاية الاجتماعية تتضمن البرامج والعديد من الخدمات الاجتماعية الموجهة للفرد والأسرة.

د- الرعاية الاجتماعية تقوم بها الهيئات التطوعية والحكومية على السواء والتي تسعى لعلاج المشكلات الاجتماعية والحد والوقاية منها.

هـ- تعتمد أنشطة الرعاية الاجتماعية على استخدام جهود المتخصصين والمهنيين (الأطباء- المحامين- الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم).

و- الرعاية الاجتماعية شأنها شأن النظم الاجتماعية الأخرى نشأت مع المجتمع الإنساني وتؤدي وظائف لا غنى عنها لحياة الناس.

ز- ترتبط الرعاية الاجتماعية كنظام اجتماعي مع سائر النظم الاجتماعية بشبكة من العلاقات التي تشكل بمعالم البناء الاجتماعي.[3]

---

(1) محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول الرعاية الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، مرجع سابق، ص15.

(2) Australian Social Work, Volume 32, No.4, December 1979, P.40.

(3) الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1978، ص7

ح- الرعاية الاجتماعية كنمط متميز من الأنشطة يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع يتضمن من الوسائل والأساليب ما يختص بمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إشباع الاحتياجات الإنسانية وتحقيق مستوى أفضل من الحياة.[1]

ط- الرعاية الاجتماعية تساهم في النشاط البشري وهي ليست قاصرة على الخدمة الاجتماعية فقط وإنما تتضمن مهن أخرى لها علاقة بالصحة والتعليم، والترويح والأمن العام والإسكان.[2]

ي- الرعاية الاجتماعية تساهم في جعل أفراد المجتمع يتمتعون بالقدرة على اتخاذ القرارات في ضوء كفاية من المعلومات والقدرات والموارد المتاحة وبطريقة رشيدة تجعلهم يتحملون نتائج ما يتخذونه من قرارات.[3]

ومن التعريف السابق يتضح أن الرعاية الاجتماعية بأنشطتها المختلفة المهمة الأساسية لتنظيم شامل يقوم على شبكة من الخدمات تقدمها هيئات ومؤسسات رسمية في المجتمع. إذن فإن تواجد الرعاية الاجتماعية يأتي من أجل إشباع ومواجهة حاجات أساسية توجه لمستحقين وقد يؤدي غيابها لظهور مشكلات بل وأمراض تصيب الفرد والجماعة والمجتمع.[4]

أهم المفاهيم والقضايا الأساسية المرتبطة بالرعاية الاجتماعية:

1) تخطيط سياسة الرعاية الاجتماعية:

تشير هذه العملية إلى تخطيط أو تطوير التشريعات الاجتماعية وتنظيم الحقوق الخاصة بالرعاية الاجتماعية الأهلية منها والحكومية، ويمكن أن نطلق على هذه العملية التخطيط الاجتماعي أو الهندسة الاجتماعية أو تنظيم المجتمع وهي عملية تتضمن صياغة وتصميم الخطط الحكومية والأهلية في مجال الرعاية أو وضع السياسات والبرامج، كما هو الحال في المساعدات الاقتصادية (الضمان الاجتماعي)، أو قوانين العمل، أو تمويل المؤسسات

---

(1) المرجع السابق، ص9.

(2) H. Woyme, Jolnsin and Contributots, The Social Servicsan Introduction, FE., Peacok, 1986, P.11.

(3) أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارس- المجالات"، مرجع سابق، ص5.

(4) محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز، المدخل في ممارسة الخدمةن الاجتماعية، مرجع سابق، ص14.

المحلية[1]، ويسعى أصحاب هذا المنظور على التركيز نحو توجيه سياسات الإصلاح الاجتماعي وأهدافه القومية وضرورة تدخل السياسات الحكومية لحل المشكلات الواقعية ووضع نظام اجتماعي سليم يكون موجهاً لحل تلك المشكلات والاهتمام عموماً بما يعرف بالنزعة الواقعية.[2]

2) استحقاق الرعاية الاجتماعية (المواطنة):

تشير فكرة المواطنة إلى حقوق أعضاء المجتمع المحلي باعتبارهم أعضاء في المجتمع العام، ويجب تمتعهم بحقوق الرعاية الاجتماعية المختلفة والتي تهدف أساساً إلى زيادة روابط الولاء الاجتماعي، ومن ثم أصبحت فكرة المواطنة إحدى الأفكار التي تجعل الأعضاء أو الأفراد في المجتمع يحصلون على الحقوق الاجتماعية مثل المساواة والمكانة الاجتماعية باعتبارهم أعضاء في المجتمع المحلي[3].

وبصورة عامة تشمل تلك الحقوق توفير الرعاية الصحية والتعليم والعمل وتوفير المسكن الملائم، وهكذا نجد أن فكرة المواطنة تشير إلى توفير كافة الحقوق الاجتماعية والمساهمة في زيادة عناصر الولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي والتي تجعل من الأفراد فاعلين ومشاركين في تنمية المجتمع المحلي، فالرعاية الاجتماعية لا ينظر إليها كوظيفة منفصلة وإنما يجب أن تكون سياسة الرعاية الاجتماعية متكاملة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ناحية الجوهر ننظر إليه على أنها مساعدة إنسانية.[4]

3) الخدمات الاجتماعية ونظام الرعاية الاجتماعية:

إن التعاون أو النزاع في المجتمع لا يتم بين الفرد والمجتمع بل يتخطاها إلى النظر في تطور الحياة الاجتماعية على أساس التفاعل المتبادل بين الفرد والمجتمع.[5] وقد تطورت احتياجات الإنسان على مر العصور من احتياجات الطعام والكساء والمأوى في أضيق

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارسة- المجالات"، مرجع سابق، ص7.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص40.

(3) المرجع السابق، ص ص40-47.

(4) Michael Sherraden, Rethinking Social Welfare, Toward Assets, Magazine, Social Policy, Winter, 1988, P43.

(5) السيد محمد بدوي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص186.

الحدود إلى احتياجات مختلفة ومتنوعة ومعقدة أدت بالضرورة إلى تطوير النظم الاجتماعية لتقابل هذه الاحتياجات في شكلين رئيسين للخدمات:

أ- **خدمات أساسية:** كخدمات التعليم والثقافة والصحة والأمن والعدالة والخدمات الاجتماعية والدينية.

ب- **خدمات عامة:** كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق وشق الطرق وتمهيدها.[1]

وإذا تحدثنا عن الخدمات الاجتماعية كإحدى الخدمات الأساسية التي يجب أن تتوفر لمقابلة احتياجات أفراد المجتمع نجد أنها تأخذ العديد من الصور تبعاً لوظائفها فهي:

1- **خدمات تقليدية أولية:** كالخدمات الخاصة بالإعلام والتمويل أو الدفاع والمشاركة، ومن أمثلتها جمعيات الإسعاف أو الهلال الأحمر.

2- **التأهيل أو العلاج والمساعدة:** وهي تضم برامج الحماية والرعاية الاجتماعية، ومن أمثلتها المجالس والاتحادات كرعاية الطفولة والخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي والطبي وبرامج حماية المسنين.

3- **خدمات التنشئة الاجتماعية والتنمية:** ومن أمثلتها الرعاية اليومية للأطفال والتخطيط للأسرة ومراكز الأحياء وبرامج التعليم للأسرة[2]، والخدمات السابقة إذا لم تظهر لمقابلة احتياجات الأفراد في المجتمع، فإنه ينجم عن عدم توفيرا مشكلات ومعوقات تقلل إلى درجة ما من فعالية كل فرد في المجتمع لتحقيق أهدافه الخاصة والتي تنعكس بدورها على تحقيق التنمية لمجتمعه.[3]

وعلى ذلك يمكننا أن نعرف الخدمات الاجتماعية بأنها نظام ظهر لمقابلة احتياجات الأفراد في المجتمع وخاصة الاحتياجات غير الكافية، وذلك من أجل إشباع حاجات أساسية متعددة كالصحة والتعليم والإسكان[4]، ولا يتم إشباع تلك الاحتياجات إلا من خلال

---

(1) منصور حسين، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الوعي العربي، القاهرة (د.ت)، ص10.

(2) أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارسة- المجالات"، مرجع سابق، ص ص9-10

(3) محمود الكردي، التحضر "دراسة اجتماعية"، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص18.

(4) Tony Byrne and Colin. F. Pad Field, Social Services, Heineman, London, 1983, PP.2-3.

فهم احتياجات المواطنين في كل مجتمع على حدة، حيث تختلف تلك الاحتياجات من حيث الكم والنوع من مجتمع لآخر، ولكنها تتشابه في ضرورة توفيرا لكـــل المجتمعـــات علـــى السواء، حيث تساهم في إحداث التنمية وتصبح تلك الاحتياجات أكثر حتمية للأفـــراد، خصوصاً مع تعقد الحياة الحديثة بكل ما فيها من متغيرات.[1]

وعلى ذلك نرى أن الخدمات الاجتماعية تساهم بطريقة غير مباشرة في تدعيم الـــنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الأسري والاقتصادي بخلاف دعمها المباشر لنظـــام الرعاية الاجتماعية، وكذلك فإن الخدمات الاجتماعية تســـاهم وتســـتهدف في تحســـين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ومن أهم هذه الخدمات برامج الرعاية الاجتماعية.

4) الإدارة في الرعاية الاجتماعية:

تعتبر الإدارة إحدى المناهج الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية، ولكن هنـــاك أيضـــاً إدراك أوسع لها يشمل المسئولية عن تحقيق الهدف والاحتفاظ بالأنشطة التنظيمية في الرعاية الاجتماعية، فهي تشارك في هذه المسئولية مع الجمهور والمستشـــفى والإدارة التعليميـــة، وبشكل عام تساهم في إدارة قطاع كبير لمنظمات الخدمات الإنسانية وشبه العامة.[2]

وإذا تحدثنا عن ضرورية الإدارة لتحقيق التقدم وتنمية المجتمع، نجد أنه كلما تقـــدمت المجتمعات وازداد التطور العلمي بها تزداد الحاجة بالتالي إلى تنظيم شئون حياتها وعلاقاتها. ونرى أنه من هنا تصبح للإدارة دور فعال يؤثر في حياة المجتمع خاصة وأن الحكومة عليها عبء متزايد في خدمة المجتمع نتيجة زيادة حاجات الجماهير والسعي لرفع مستوى أفـــراد المجتمع في كافة الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ومن أهم وظائف الإدارة التطوير والتجديد والتغيير لأساليبها حتى يمكنـــها أن تحقـــق أهدافها[3]، فالإدارة في أبسط تعريف لها هي عملية التنسيق بين الموارد من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجه والرقابة لغرض تحقيق أهداف محـــددة.[4] وتســـهم الإدارة في

---

(1) Social Work, journolof The National Association Social Workers, March- April 1988, V. 33, No.2, P.3.

(2) Encyclopedia of Social Work, Op. cit., PP.27-29.

(3) هناء حافظ بدوي، محمد عبد الفتاح محمد، أساسيات إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعيـــة، مطبعـــة ســـامي، الإسكندرية، 1992، ص21.

(4) علي شريف، محمد سعيد سلطان، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص15.

تحديد مسار الرعاية الاجتماعية على المستوى المحلي في ضـــوء المســـتوى القـــومي.أو في المؤسسات الأهلي في ضوء التنسيق مع المؤسسات الحكومية. ويواجه الإداريون في برامج الرعاية الاجتماعية مشاكل خطيرة تنشأ عن الهيار جوهري في كمية المصـــادر المخصصـــة للخدمات الاجتماعية في ميزانية الرعاية الاجتماعية بسبب زيادة تكاليف تلك الخـــدمات، وما يرتبط بها من برامج أخرى.[1]

وتظهر مشكلة أخرى تكمن في أن الإداريون يقومون بتقليل المصـــادر وتخفيفهـــا دون اهتمام بالحاجات، مما ينشأ عن ذلك ظهور مشكلات لأفراد المجتمع نتيجة لعـــدم مقابلـــة احتياجاتهم المختلفة[2].

وهناك مشكلة أكثر أهمية، حيث نجد أن أغلب العاملين والموظفين في بـــرامج الرعايـــة الاجتماعية غير مدربين مهنياً في الخدمة الاجتماعية وقلة بسيطة هي المدربة، وهكذا تنشـــأ مشاكل متعلقة بالأداء على الرغم من أن الرعاية الاجتماعية تعتبر الصناعة الـــتي تقـــع في المرتبة العاشرة من الصناعات المختلفة من حيث التميـــز وذلـــك في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية.[3]

وهكذا عندما نتحدث عن سياسات الرعاية الاجتماعية لابد أن يرتبط حديثنا بعديد من المناقشات والتساؤلات لقضايا أكثر أهمية وحيوية، فلا يمكن فهم السياســـة الاجتماعيـــة بدون دراسة مدى ارتباطها بقضية القيم والأيديولوجية التي توجد في أي نظام اجتمـــاعي معين بالإضافة لعوامل أخرى يجب دراستها مثل مضمون التشريعات الاجتماعيـــة ونظـــم الإدارة ونسق المعتقدات.[4]

---

(1) Encyclopedia of Social Work, V.1, Op cit., P.37.
(2) Ibid, P.37.
(3) Ibid, P.28.

(4) لمزيد من التفصيل أنظر:

- Parker, J., Sociolpolicy and Citizenship, London, Thomacmillan Press LTD, 1975, P.167.

– أحمد مصطفى خاطر، الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحـــديث، الإســـكندرية، 1993، ص192.

نماذج الرعاية الاجتماعية:

أن العمل الاجتماعي له نصيب خاص في قضايا السياسة الاجتماعية نتيجة لإطارها المهني، كما أن السياسة الاجتماعية تؤثر على كل خدمات الباحثين الاجتماعيين، وتحد من ممارستهم لمهنتهم، ولذلك يجب على الباحثين الاجتماعيين السعي وراء تطور العوامل الاقتصادية والسياسية التي تتطلب المعرفة التامة لمجال العمليات السياسية[1].

وعندما نتحدث عن السياسة الاجتماعية نجدها ترتبط بمفاهيم المواطنة، وكيفية الاعتراف بشرعية الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها المواطن في المجتمع والتي بموجبها يمكن تنظيم العلاقات الاجتماعية سواء بين الأفراد أو الفئات، وبين المجتمع الذي يعيشون فيه[2]، والمجتمعات المعاصرة تشهد الآن نمواً واضحاً في دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ورغم أن هذا الدور تحكمه مجموعة من المتغيرات الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه المتغيرات لا تنفي حقيقة النمو المتزايد لدور الدولة في حياة الناس[3]، وتعظيم الدور الحكومي ودور الدولة الآن ببرامج الرعاية الاجتماعية لم يأتي من فراغ، بل ساهمت مجموعة من العوامل في ذلك وخاصة في البلدان المتقدمة، مثال ذلك الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة تكاليف المعيشة وانتشار حركات حقوق الإنسان والمطالبة بزيادة برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للمواطنين.[4]

وإذا تحدثنا عن فكرة الرعاية الاجتماعية من المنظور الديني نجد أن الرعاية الاجتماعية من هذا المنظور تسير في اتجاهين أولهما توجيه الإنسان وحثه على فعل الخير تقرباً إلى الله ومساعدة المحتاج والفقير وأملاً في الحصول على ثواب دنيوي من خلال استقرار المجتمع والأمن والسلام مع الآخرين من ناحية، والحصول على ثواب أخروي بما يعده الله سبحانه وتعالى في الحياة الآخرة.

---

(1) Social Work Inproctice, Fourth NASW, Symposium, Hollywood by the Sea Florida, October 22-25, 1975, P.41.

(2) عبد الله عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في البلدان النامية، مرجع سابق، ص ص27-28.

(3) الفاروق زكي يونس، حدود السياسة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت، 1990، ص187.

(4) Diano M. Dinitto,Thomas R.Dye, Social Welfare: Politice and Public Policy, Prentice Hall Inc., Engle- Wood Ciffs, New Jersey, 1983,1983, PP.27-41.

ومن ناحية ثانية نستطيع أن نلمح فكرة الالتزام الشرعي والقانوني الإلهي بمسئولية الدولة والسلطة، كما نعرفها الآن نحو رعاية المحتاجين من خلال نظم الزكاة التي فرضت نصاباً إجبارياً لتحقيق التكافل الاجتماعي، وهو ما عرف فيما بعد في المجتمعات المعاصرة بنظم الضرائب وتمويل الدولة للخدمات وما يطلق عليه أيضاً دولة الرعاية الاجتماعية[1]، والتي تقوم فلسفتها على الإيمان بمسئولية الدولة في ضمان مستويات محدودة من الدخل والتغذية والإسكان لكل مواطن باعتبار هذه المطالب والحاجات حقوقاً سياسية للمواطن[2]، والمفهوم السابق يسميه البعض دولة الرفاهية وهي الأنشطة الموجهة نحو الخدمات الاجتماعية لتحسين حالة المجتمع المحلي وأفراده.[3]

وهكذا ظهرت نماذج مختلفة لمعالجة مفاهيم السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وتظهر أهمية هذه النماذج في تحديدها لكل من الحقائق الواقعية وطبيعة الاختبارات أو البدائل المختلفة التي تتعلق بتحديد كل من وظائف وأهداف الرعاية الاجتماعية، وفيما يلي نتحدث عن ثلاثة نماذج للرعاية الاجتماعية:

1) النموذج الأول: نموذج الرعاية المؤقتة او العلاجية:

The Residual Welfare Model:

ويشير هذا النموذج بإيجاز إلى كيفية توفير احتياجات الفرد بصورة ملائمة عن طريق توفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية بصورة مؤقتة وبغرض تقديم حلول علاجية سريعة بطبيعة الحاجات الأساسية التي تتطلبها الأفراد أو الفئات الاجتماعية المحتاجة.[4]

والاتجاه العلاجي يقوم على أساس أن نظم الرعاية الاجتماعية تبدأ من ممارسة دورها عندما تعجز الأنساق الطبيعية للمساعدة عن القيام بوظائفها لإشباع حاجات الأفراد،

---

(1) محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية، مرجع س. س، ص ص25-26.

(2) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية، قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص107.

(3) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص169.

(4) عبد الله عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين، مرجع سابق، ص29.

ويقصد بالأنساق الطبيعية هنا النظام الأسري والنظام الاقتصادي. ويتمثل شكل الرعاية الاجتماعية في شكل مؤسسة أو هيئة تقوم أساساً كنجدة من الكوارث.

وتتوقف هذه الوسيلة عن عملها (مؤقتة للعلاج) عندما تعود المصادر الطبيعية الأسرة والسوق للعمل بصورة عادية، ويأخذ مفهوم الرعاية الاجتماعية شكل الإحسان والصدقة Dole & Clarity، وهذا الاتجاه هو الذي كان سائداً في مجتمعات الغرب قبل القرن الحالي، وتم التحول عنه في أعقاب الأزمة الاقتصادية منذ سنة 1929.[1]

2) النموذج الثاني: نموذج تحقيق الإنجاز الصناعي:

The Industrials Achievement Performance Model:

ويشير هذا النموذج إلى أهمية دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية باعتبارها من التنظيمات المساعدة للاقتصاد، والتي تهدف أساساً لتوفير الحاجات الاجتماعية الأساسية والتي يتطلب لها مجموعة من العوامل الهامة مثل إنجاز العمل وزيادة الإنتاجية.[2]

ويجد هذا النموذج تأييداً كبيراً من قبل العديد من النظريات الاقتصادية والسيكولوجية التي تقوم أساساً على أسس البواعث أو الدوافع والجهد والمكافأة وطبيعة الولاء للجماعات والفئات الاجتماعية.[3]

3) النموذج الثالث: نموذج إعادة التوزيع المؤسساتي:

The Institutions Redistributive Model:

ويعتمد هذا النموذج في تصوره على أن الرعاية الاجتماعية تعتبر إحدى النظم التكاملية الهامة في المجتمع، والتي تقوم على تقديم الخدمات الأساسية للأفراد أو الفئات المحتاجة، فهو يعتمد عموماً على مبدأ توفير الحاجات الأساسية، ويجد هذا النموذج الكثير من نظريات التغير الاجتماعي، والنظام الاقتصادي محوراً أساسياً ومصدراً لأفكاره ومبادئه

---

(1) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص31.

(2) عبد الله عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين، مرجع سابق، ص ص29-30.

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Titmuss, R.M., Social Policy (Ed., by B. Abel Smith & K. Titmuss), London: George Aleen & Unwin LTD, PP.21-25.

الهامة التي تعتمد على مبدأ المساواة الاجتماعية، وعموماً يرتكز هذا النموذج على أنساق التضامن أو التعاون لإعادة توزيع الخدمات العامة بصورة مستمرة أو مستديمة.[1]

ومن خلال عرض النماذج السابقة والتي تناولت سياسات الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها تعبر بصورة واحدة عن أهمية الاتفاق حول أهداف وغايات سياسات الرعاية الاجتماعية وتقديمها للخدمات الأساسية أو الضرورية للفئات أو الجماعات غير القادرة على مواجهة مشكلات الحياة في العصر الحديث.

وفي ضوء المناقشات السابقة يمكن تحديد أهم ما يميز مفهوم الرعاية الاجتماعية في صورتها المعاصرة:

1- الرعاية الاجتماعية لم تعد صدقة بل خدمات اجتماعية عامة وتحولت من مجرد رعاية للفقراء إلى حق لكل مواطن غني أو فقير.

2- مشرعات وبرامج الرعاية الاجتماعية ينظر إليها الآن باعتبارها نوعاً من التدخل الجمعي لمواجهة الحاجات المتطورة للأفراد أو المجتمع.

3- يتطلب تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية توفر مجموعة من المهن وأنواع مختلفة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات ومنظمات عامة وخاصة.[2]

4- خدمات الرعاية الاجتماعية المؤداه هي جزء من التنظيم الكلي للتنمية الاجتماعية لمواجهة المشكلات الملحة والجماهيرية.

5- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ينظر إليه كنظام مناسب ومشروع داخل المجتمع، ولذلك فهو في حاجة متميزة للتدعيم الشامل.[3]

---

(1) عبد الله عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين، مرجع سابق، ص30.

(2) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية، قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص32-33.

(3) سعودي عبد الهادي حسين، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، سلسلة تنظيم المجتمع، الكتاب الثاني، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1983، ص ص264-266.

ثانيا: الأساليب الإدارية المختلفة لتخطيط برامج الرعاية الاجتماعية:

إذا كان الإنسان دائماً وأبداً يعمد إلى تكوين المنظمات، وينتمي إليها في نفس الوقت، فإن الإدارة هي السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها المنظمات، والإدارة ليست وظيفة مصطنعة مفروضة على الأنشطة الخاصة بالإنسان ولكنها عملية دينامية يلتزم بها أعضاء التنظيم.(1)

والبشر هم الذين يخلقون الحركة في المنظمات وهم الذين يبعثون فيها مظاهر النشاط والعمل، وهم يقومون بهذا العمل،، وهذا الدور لأن المنظمات هي أدواتهم للإنتاج ولتبادل وإشباع الاحتياجات، وهي القنوات التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع، وهي التعبير عن شكل وطبيعة هذه العلاقات وهي أيضاً المنافذ التي تنتظم من خلالها أنشطة وجهود أفراد المجتمع لإشباع احتياجاتهم(2)، والمنظمات من خلالها، وبواسطتها يحصل الإنسان على احتياجاته(3)، ونظراً للتطور السريع في حياتنا الحديثة فإنه لابد للمسئولين في المنظمات المختلفة من اتخاذ إدارة جيدة يجب أن تتخذ قرارات إبداعية بسرعة لتوائم احتياجات المواطنين في الحياة الحديثة.(4)

والإدارة أيضاً تعتبر نوع من النشاط البشري المنظم لتحقيق أهداف معينة، وحيث أنه لا يمكن تصور قيام جماعة بدون أهداف، فإن جذور الإدارة تمتد إلى تاريخ ظهور الجماعات البشرية، فمنذ القدم مارست الجماعات الرعوية والزراعية بعض الأساليب الإدارية البسيطة التي كانت تتناسب مع أحجامها الصغيرة وأهدافها المحدودة، ثم نمت هذه الأساليب وتطورت بنمو الجماعات وتعدد حاجاتها وتعقد مشكلاتها.(5)

---

(1) أحمد مصطفى خاطر، الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية، مرجع سابق، ص11.

(2) أحمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص1.

(3) Dian Borst, Patrick J. Montana, Managing Nonprofit Organizations, Adivision of American Management Associations, New York, 1977, PP.214-216.

(4) Paul Thorne, The New General Manager, McGraw Hill Book, Company (UK) Limited, Maidenhed, Berkhire, England 1989, P.105.

(5) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، في موسوعة الحكم المحلي، الجزء الأول، المنظمة المصرية للعلوم الإداري، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1977، ص1.

ولا تأخذ الدول المختلفة بأسلوب إداري موحد في تعبئة الموارد القومية المتاحة بها واستخدامها، بل تتبع كل دولة الأسلوب الذي يتفق وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ لا تعتبر الأساليب الإدارية هدفاً في حد ذاتها بل هي من الوسائل التي تطوع لتحقيق الأهداف المقررة[1]، واتباع كل دولة للظروف والأسلوب المناسب لها حيث يؤخذ في الاعتبار ظروف المجتمع المحلي لكل دولة، حيث أن المجتمع المحلي هو نسق اجتماعي له كثير من خصائص الأنساق الحية الأخرى، فله احتياجات وعقائد وموارد ونقاط ضعف تماثل ما لدى الناس كأفراد[2]، ولذلك فمن وجهة نظر الباحث أنه يجب أن تستخدم كل دولة الأسلوب الإداري المناسب لها، وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار لضمان تحقيق المطالب والنتائج المرغوبة.

ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة إن كان من الطبيعي أن يصاحب هذه التغيرات تغيرات مماثلة في الإدارة فاستحدثت أساليب جديدة وهو ما سوف نتحدث عنه في الجزئيات القادمة من حيث استخدام أساليب المركزية واللامركزية أو الجمع بين الأسلوبين معاً تبعاً لظروف كل دولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المركزية واللامركزية:

يعتبر الاختيار بين المركزية واللامركزية من أهم المشاكل المتصلة بتفويض السلطة الإدارية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة عدم القدرة على تغليب أحدها على الآخر، فكل منها يحقق مزايا لا تتوافر في الآخر[3]، وقد لاقت هذه المشكلة الكثير من اهتمامات كتاب الإدارة، وكتاب علم السياسة، والذين يربطون بين المركزية واللامركزية، وبين الأوتوقراطية والديمقراطية كنماذج للحكم السياسي في الدولة.[4]

وإذا تحدثنا عن مفهومي المركزية واللامركزية فإننا نقول أن:

---

(1) محمد إبراهيم العزبي، المجتمع الريفي، الشنهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993، ص236.

(2) إدوارد ج. بلاكيلي، بحوث تنمية المجتمع "المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات"، ترجمة حمدي الحناوي، حيسفتو للتنمية والرعاية الصحية نيقوسيا، 1990، ص ص19-20.

(3) علي شريف، محمد سعيد سلطان، مبادئ الإدارة، مرجع سابق، ص325.

(4) ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مطبعة بل برنت، القاهرة، 1989، ص ص37-38.

[1] مفهوم المركزية:

تقوم المركزية على تجميع السلطة في يد هيئة رئاسية واحدة في جميع أنحاء الدولة[1]، والمركزية بمقتضى هذا التعريف قد تكون مركزية سياسية أو اقتصادية أو إدارية.

- فالمركزية السياسية في صورها الكاملة تقوم على إشراف الدولة وتجميع السلطة السياسية بها في يد هيئة رئيسية واحدة.
- والمركزية الاقتصادية هي التي تقوم على إشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقاً لخطط مرسومة.
- وأما المركزية الإدارية فتقوم على تجميع أوجه النشاط الإداري في يد السلطة التنفيذية وفروعها في العاصمة والأقاليم بحيث تتركز صلاحية التقرير والبت النهائي في السلطة المركزية من القاعدة إلى القمة.[2]

وتتفاوت الدول في الدرجة التي تأخذ بها من المركزية الإدارية، فبعضها يأخذ بأسلوب التركيز الإداري **Concentration**، حيث تتركز السلطة الإدارية بكلياتها وجزئياتها في يد السلطة المركزية المستقرة في العاصمة دون أن تفوض لممثليها في الأقاليم أية صلاحيات للبت في المسائل التي يختصون بها، وتبرز هذه الصورة التنظيم الإداري في بعض الدول النامية الحديثة الاستقلال لتحقيق الوحدة القومية أو للتغلب على مشكلات عدم توافر العدد اللازم من الموظفين لشغل الوظائف المختلفة.[3]

والدرجة الثانية من المركزية هي عدم التركيز الإداري **Decom-centration** الذي يقوم على تفويض العاملين في الميدان ببعض الصلاحيات لاتخاذ القرارات الإدارية نيابة عن الإدارة المركزية، وهذه الصورة من صور التنظيم الإداري تعرف (بالمركزية البيروقراطية) أو الإدارة الميدانية **Field Administration**.[4] وقد تكون مقدمة لتطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية لأنها تتخفف العبء عن السلطة المركزية في العاصمة وتحقق سرعة البت في المسائل التي تهم الجمهور.

---

(1) ظريف بطرس، الإدارة المحلية، مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص4.

(2) المرجع السابق، ص4.

(3) المرجع السابق، ص ص4-5.

(4) المرجع السابق، ص ص4-5.

[2] مفهوم اللامركزية:

اللامركزية أسلوب في التنظيم يقوم على توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانوناً، واللامركزية بهذا المعنى قد تكون لا مركزية سياسية أو لا مركزية إدارية [1]، وحيث أنه من الصعب فصل الإدارة عن السياسة فإنه لذلك فإن المنظمات الحكومية تتميز عن المنظمات الخاصة بارتباطها بالسياسة.

– واللامركزية السياسية: هي وضع دستوري يقوم على توزيع السلطات المختلفة للدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين أجهزة الحكم المركزية الموجودة في العاصمة وبين حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم، ففي نظام الدولة الفيدرالية تتوزع السلطة والسيادة السياسية بين الأجهزة المركزية للحكومة الفيدرالية وبين الحكومات المحلية للولايات أو الجمهوريات... وغيرها.[2]

– أما اللامركزية الإدارية: فهي أسلوب إداري يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري وهيئات أخرى مستقلة على أساس إقليمي أو موضوعي وهي بذلك تختلف عن اللامركزية السياسية في كونها تقتصر على الوظيفة الإدارية فقط، وبمقتضى هذا النمط من اللامركزية فإن الدولة تقسم إلى أقاليم محددة يقوم على إدارة كل منها هيئة مستقلة عن الحكومة المركزية في نطاق رقعتها الإقليمية وفي حدود ما يخول لها من سلطات وصلاحيات وترتبط هذه الهيئات بالحكومة المركزية بالقدر الذي يكفل للدولة وحدتها السياسية والإدارية.[3]

شروط نجاح اللامركزية:

لكي تنجح اللامركزية في أي بلد من توافر بعض الشروط:

1– أن يتوافر في الحكومة نفسها نوعاً من الاستقرار السياسي بالقدر الكافي لاستقرار التنظيم الداخلي للدولة.

---

(1) ظريف بطرس، مبادئ الإدارة المحلية وقضاياها في النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1971، ص 17

(2) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص ص 426: 427.

(3) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص7.

2- أن تتمتع الدولة بقدر كبير من الاستقرار في علاقتها الخارجية حتى يمكنها اكتساب ثقة الشعب من جهة واطمئنانهم من عدم وجود خطر خارجي من جهة أخرى.

3- أن تتفرغ الدولة إلى حد ما بتوفير الأمن العام واستتاب النظام والأمن الغذائي والأمن الاجتماعي وتعمل على تأمين جباية الأموال العامة سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي.

4- توفير المناخ السياسي الملائم لاستمرار هذا الاستقرار لفترة طويلة نسبياً حتى يمكن تنمية نظام الحكم المحلي وتطويره للأفضل.[1]

الجمع بين المركزية واللامركزية:

عندما نتحدث عن تميز المركزية عن اللامركزية كأسلوبين من أساليب الإدارة لا يعني أنه يمكن الأخذ بأحد الأسلوبين بصفة مطلقة، إلا إذا تناهت الدولة في الصغر إلى الحد الذي يجعل في الإمكان إدارة شئونها جميعاً من مركز واحد، فيمكن في هذه الحالة أن تأخذ بالأسلوب المركزي دون الأسلوب اللامركزي كما هو الحال في مدينة الفاتيكان وإمارتي موناكو وسان مارينو.[2]

ويطبق النظام المركزي في مدن تتميز بضآلة الحجم وبساطة الحياة الإدارية فيها كما هو الحال في بعض المدن السياسية الأغريقية القديمة، وفي الدول المعاصرة فإن العدول عن المركزية كانت نتيجة حتمية لتعدد واجبات الدولة وتعقد الوظيفة الإدارية من ناحية والمتطلبات الديمقراطية التي تقوم على منح الأهالي حق إدارة شئونهم بأنفسهم وأصبحت السلطة الإدارية لا تستطيع القيام بالأعباء المناطة بها بكفاءة وفاعلية إلا إذا تم تنظيمها طبقاً لمبادئ وأسس سليمة[3]، والعدول عن المركزية من شأنه أن يساهم في تنمية المجتمع حيث أن فلسفة تنمية المجتمع تقوم على ضرورة قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شئون مجتمعهم والحرية للأفراد والجماعات واللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق.[4]

---

(1) أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1986، ص 22.

(2) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص7.

(3) محمد نور الدين عبد الرازق، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مكتبة الصفا، الإسكندرية، 1975، ص1.

(4) Arther Dunham, The New Community Organization, Crow Compony Inc, 1972, P.P. 172- 173.

وهكذا لا يمكن أن نتصور قيام نظام محلي لا مركزي مطلق أو نظام مركزي مطلق فالدولة الحديثة تحتاج للأسلوبان معاً[1]، لدرجة أن أصبحت المشكلة اليوم ليس في اختيار أي الأسلوبين ولكن المشكلة أصبحت في كيفية الجمع بينهما وفي مدى ما تأخذ به الدولة من كل منهما، ومن خلال الحديث السابق عن المركزية واللامركزية نلاحظ أن المنظمات المحلية التي تنشأ نتيجة للامركزية السياسية هي منظمات للحكم المحلي، أما المنظمات الإقليمية التي تنشأ نتيجة للامركزية الإدارية فهي ليست منظمات للحكم المحلي وإنما للإدارة المحلية[2]، وسوف يتحدث الآن الباحث عن الفارق بين منظمات الحكم المحلي ومنظمات الإدارة المحلية وهي أنظمة تتعلق باللامركزية الإقليمية ومحاولة تميز كل منهما عن الأخرى.

ثالثا: الإدارة المحلية -المفاهيم ونظرة تطورية-:

الإدارة المحلية والحكم المحلي:

اختلف العلماء وتباينت آرائهم في تعريف الإدارة المحلية والحكم المحلي برغم أن جوهر نظامي الإدارة المحلية والحكم المحلي واحد وهو توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة المركزية والوحدات الإقليمية ومدى ما تتمتع به الأخيرة من استقلال فالإدارة الحكومية تشير إلى أسلوب معين من أساليب اللامركزية الإدارية بينما الحكم المحلي يشير إلى أسلوب معين من أساليب اللامركزية السياسية.[3]

وكل من النظامين نموذج لامركزية ويعتبران كنظامين داخل المجتمع المحلي وأداتين هامتين للسياسة العامة للتعامل مع المشاكل البنائية الأكبر داخل المجتمع[4]، ومن خلالهما أيضاً يسعى النظام الإداري في كل دولة طبقاً لظروفها لتحقيق التوازن الدقيق بين سلطات الإدارة المركزية في مجال التخطيط والتوجيه والمتابعة.[5]

---

(1) مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص34.

(2) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيئي مقارن"، مرجع سابق، ص ص 427: 428.

(3) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986، ص 17.

(4) Encyclopedia of Social Work, NASW, Volume1, 18 The Edition, 1987, P.P. 300: 301.

(5) محمد إبراهيم العزبي، المجتمع الريفي، مرجع سابق، ص 236.

وكما سبق القول رغم أن جوهر نظامي الحكم المحلي والإدارة المحلية واحد إلا أن الفروق بينهما كنظامين فروق كبيرة، فهناك فروق شكلية وفروق موضوعية ونعرض لهذه الفروق فيما يلي:

الفروق الشكلية:

هناك فروق بين ما تتمتع به المنظمات المحلية في ظل النظام المحلي من سلطات واختصاصات وبين تلك التي تتمتع بها المنظمات المحلية في ظل نظام الإدارة المحلية، فهذه السلطات والاختصاصات لا تشمل مجال الإدارة في نظام الحكم المحلي فحسب وإنما تمتد لتشمل سلطتي التشريع والقضاء.[1]

وفي النظام الفيدرالي تصل اللامركزية الإقليمية أقصى مداها حيث تتمتع المنظمات المحلية في نظام الحكم المحلي بالتالي بدرجة كبيرة من الاستقلال في جميع أوجه النشاط وسلطات الدولة. أما في نظام الإدارة المحلية، فإن اللامركزية والاستقلال الذي تتمتع به المنظمات المحلية ينحصر في المجال الإداري ولا يتجاوزه فالاستقلال الذي تتمتع به المنظمات في هذا النظام لا يمتد خارج نطاق السلطة التنفيذية[2]، حيث تبقى هذه المنظمات محكومة بأنظمة التشريع والقضاء التي تمارس مركزياً من قبل أجهزة الدولة المختلفة والمختصة، ومما هو جدير بالذكر أن تنمية المجتمع المحلي ضرورية للوظائف التنفيذية والإدارية فكل منظمة هتم بعلاقاتها بمجتمعها المحلي وتعمل على إثراء البيئة الاجتماعية والمنظمات التي تقوم بهذا العمل سواء في ظل نظام الإدارة المحلية أو نظام الحكم المحلي.[3]

الفروق الموضوعية:

عند ملاحظة كل من نظامي الحكم المحلي والإدارة المحلية نجد بينهما فروق جوهرية، وتتعلق بمكونات كل منهما، وتتمثل تلك الفروق في الآتي:

1- نتيجة لأن وحدات الحكم المحلي تتمتع بسلطات واختصاصات في كافة مجالات سلطات الدولة (تشريعية وتنفيذية وقضائية) لذلك فإن الولاية أو المقاطعة أو الإقليم تمثل

---

(1) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص 436: 437.

(2) علي شريف، الإدارة العامة، مدخل الأنظمة، دار النهضة، بيروت، 1981، ص 365.

(3) Encyclopedia of Social Work, NASW, Op. Cit., P. 301.

في هذا النظام دولة، وإن كانت صلاحيتها تنصب على المجال الداخلي (لا تشكل العلاقات الخارجية أو الدفاع)، ورغم أن هناك بعض المسائل التي قد لا تتدخل في اختصاصاها لكونها من اختصاص أجهزة الدولة المركزية فإن ذلك لا ينتقص من طبيعتها كدولة وكحكومة متكاملة الأركان والخلاف لا يكون حول طبيعتها كدولة وحكومة وإنما حول درجة ما تتمتع به من اختصاصات.

أما الوحدات المحلية في ظل نظام الإدارة المحلية، فهي بحكم اقتصار اختصاصاها على المجال الإداري، فإنها لا تعدوا أن تكون تقسيماً جغرافياً لأقاليم الدولة، يحدد نطاق التخصيص الإقليمي في بعض المسائل الإدارية، وإن اعترف للوحدات المحلية بكيان مستقل، فالشخصية الاعتبارية المستقلة والحريات التي تمارسها وحدات الإدارة المحلية محصورة في مجال السلطة التنفيذية مما يجعلها كيان إداري فقط وليس كيان سياسي متكامل الأركان، وهذا إذا كان الكيان السياسي ينطبق على منظمات الحكم المحلي فهو لا ينطبق على منظمات الإدارة المحلية.

2- تمثل منظمات الحكم المحلي جهازاً للحكم يضم سلطات تنفيذية وتشريعية، وفي الأنظمة الفيدرالية تتضح صورة الحكم المحلي حيث توجد مجموعتين من أجهزة الحكم أحدها تخص الدولة المركزية للاتحاد والثانية تخص الدويلات أو الولايات الأعضاء في الاتحاد.

أما في نظام الإدارة المحلية فلا يوجد سوى نظام وجهاز واحد للحكم هو جهاز الدولة المركزي، وما المنظمات المحلية في هذا النظام إلا مجرد أجهزة إدارية مهما تمتعت باستقلال في مباشرة اختصاصاها.

3- تتعدد الأجهزة التشريعية في الدولة التي تأخذ بأنظمة الحكم المحلي ولذلك تتواجد إضافة إلى الهيئة البرلمانية الخاصة بالدولة المركزية أجهزة أو هيئات برلمانية لا مركزية على مستوى الحكومات المحلية نتيجة لتمتعها بسلطات التشريع.

أما في أنظمة الإدارة المحلية فإن القوانين التي تنفذها كافة المنظمات العامة مركزية كانت أم محلية تصدر من جهة تشريعية واحدة هي المجلس التشريعي للدولة.

4- تستمد أجهزة الحكم المحلي اختصاصاتها من الدستور المركزي للدولة وهو الذي يحدد ما يدخل في اختصاص أجهزة الحكم المركزية وما يدخل في اختصاص الأجهزة المحلية ويترتب على ذلك أن اختصاصات الأجهزة المحلية تكون ثابتة ومستقرة ولا تخضع للتغيير المستمر ولا يتم التغيير إلا إذا تم تغيير الدستور نفسه.

أما اختصاصات أجهزة الإدارة المحلية فهي تتحدد بقوانين عادية تصدرها الهيئة التشريعية للدولة، ومعنى هذا أن النظام القانوني الذي تعمل وفقه أجهزة الإدارة المحلية يمكن أن يوسع أو يضيق من اختصاصات هذه الأجهزة المحلية وفق مشيئة البرلمان، بل يمكن أن تتغير قوانين الهيئة التشريعية للدولة وهو أمر أسهل من تغيير بنود الدستور.

وعلى الرغم من أنه قد ينص في دساتير بعض الأنظمة التي تأخذ بنظام الإدارة المحلية على اختصاصات وتقسيمات الإدارة المحلية، فإن هذه البنود تكون من العمومية بحيث يلزم لتطبيقها إصدار قوانين عادية تصدرها السلطة التشريعية للدولة.

5- تتمتع أجهزة الحكم المحلي باستقلال كامل وصلاحيات واسعة في المجالات التي تدخل في اختصاصاتها وفق ما ينص عليه الدستور المركزي، ورقابة الحكومة المركزية عليها لا تكون في الاختصاصات الموكولة إليها دستورياً، وإنما في مشروعية أعمالها وفي الاختصاصات المشتركة بينها وبين الحكومة المركزية والمنصوص عليها في الدستور.

أما في نظام الإدارة المحلية فإن استقلال الأجهزة المحلية لا يمكن أن يبلغ المدى الذي تتمتع به أجهزة الحكم المحلي، فالرقابة التي تمارسها الحكومة المركزية تبلغ حد الوصاية على التصرفات الخاصة بالشئون المحلية، وما تمارسه وحدات الإدارة المحلية من اختصاصات موكولة إليها قانوناً لا تمارسها بطريقة مستقلة ومنفصل كلياً عن السلطة المركزية، مهما كانت درجة الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي الذي تتمتع به منظمات الإدارة المحلية.[1]

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر.

- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيئي مقارن"، مرجع سابق، ص ص436-442.

- ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص 71-76.

- ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص ص12-18.

إن الفروق السابقة بين نظامي الحكم المحلي والإدارة المحلية تعكس خصائص كل نظام، فالحالة اللامركزية الكاملة التي تأخذ صورة سياسية نجدها في النظام الفيدرالي الذي يعتبر مثالاً نقيً للحكم المحلي.

أما اللامركزية الإداري التي لا تقترن بتجزئة في الكيان السياسي أي لا تقترن بمركزية سياسية فنجدها في الدولة الموحدة التي تأخذ بنظام الوحدات الإدارية الإقليمية.

وتعتبر ممارسة الأجهزة المحلية لبعض السلطات التشريعية مثل فرض بعض الرسوم والضرائب المحلية لا يعني بالضرورة أن النظام الذي يحوي هذه السلطات نظاماً للحكم المحلي والعبرة ليست بوجود السلطات ولكن بمدى كونها اختصاص أصيل لا يخضع لرغبات الأجهزة التشريعية المركزية وبمدى ضمان الدستور لها.

وسوف نتحدث الآن بشكل من الإيضاح عن نظامي الإدارة المحلية والحكم المحلي مع توضيح نموذج تطبيقي لكل منهما والتطبيق المصري لكل من النظامين.

نشأة الإدارة المحلية وفلسفتها:

تختلف الدول في نظمها الإدارة، وقوانين تنظيم الإدارة الحكومية طبقاً لاختلاف نظمها السياسية، وطبقاً لدرجة التقدم التي وصلت لها، كما تلعب المراحل التاريخية التي مرت بها دوراً هاماً في نوع وأسلوب الإدارة العامة ما بين المركزية المطلقة واللامركزية.

كذلك نجد هذا الاختلاف واضحاً عند المقارنة بين عدد من النظم الإدارية في بعض الدول، ويرجع ذلك إلى تلك الوظائف التي تقوم بها الدولة وطبقاً لدساتيرها وتقاليدها القومية، ونظمها السياسية وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا نجد الإدارة المحلية تتواجد ويتسع مجالها في الدول الديمقراطية أكثر من غيرها من الدول.[1]

وتباين الإدارة المحلية ونظمها لا يكون دولة لأخرى فقط، ولكن ربما . ىن إقليم لآخر في نطاق الدولة الواحدة، وذلك لأن الإدارة المحلية بحكم كونها أسلوباً من أساليب الإدارة الاجتماعية تتأثر بالعوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبيئة التي تطبق فيها. وتعكس محصلة هذه العوامل في كل جانب من جوانبها على نحو يوضح أسباب اختلاف

---

(1) أحمد محمد المصري، مرجع سابق، ص7.

النظم وتباينها، ويؤكد أصالة النظم الناجحة وعدم فاعلية استيرادها، فنظام الإدارة المحلية لابد أن ينبع من واقع البيئة ويتجاوب مع حاجات سكانها.[1]

ونظام الإدارة المحلية بهذا المعنى يسم في تنمية المجتمع المحلي، حيث يتم تعليم الناس ودفعهم للمساعدة الذاتية، كذلك يتم تطوير قيادة محلية مسئولة تتوغل بين أعضاء المجتمع تقوي الديمقراطية وتعمل على إقامة علاقات تعاونية متجانسة وإحداث تغييرات تدريجية تساهم في بعد المجتمع عن أي توتر أو تمزق.[2]

وهناك مبادئ ثلاثة تشكل الأساس لقيام الإدارة المحلية وهي:

1- كفالة حريات الجماعات وتفجير طاقات أفرادها لتأكيد مبادأهم بالعمل لصالح الجماعة.

2- توثيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في أداء الخدمات اللازمة للأهالي.

3- تحقيق ملائمة النظم للجماعات بدلاً من ملائمة الجماعات للنظم.[3]

ونرى أن المبادئ كل لا يتجزأ بمعنى أنه لا قيمة لتحقيق أي منها دون تحقيق وتأكيد المبدأين الآخرين، فكفالة حرية الجماعة أساس لتفجير طاقات أفرادها وتوثيق تعاونهم مع الحكومة، والتنظيم الملائم هو الذي يضمن فاعلية العمل الجمعي.

والمبادئ السابقة تشكل الأساس لقيام الإدارة المحلية انطلاقاً من الإدارة المحلية هي من أهم أدوات عملية التنمية الشاملة على المستوى المحلي بحكم أنها أكثر قرباً ومعايشة للمجتمعات المحلية[4]، فأفراد المجتمع لديهم احتياجات مع اختلاف سلوكياتهم أخلاقياً واجتماعياً، والإدارة المحلية كما سبق القول من أدوات عملية التنمية الشاملة والتي لها أهداف سيتم توضيحها فيما بعد سواء أكانت اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية.[5]

---

(1) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص19.

(2) Journal for Social Work Education in Africa,Vol.5, December 1981, P.2.

(3) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص ص41-42.

(4) سمير محمد عبد الوهاب، دور القيادة في التنمية المحلية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الأول، العدد الثاني، الكويت، 1994، ص386.

(5) David Wiggins, Needs, Values Truth, Aristotelian Society Series, Volume, Basil Blackwell, Oxford, 1984, P.14.

والإدارة المحلية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها تنمية المجتمع التي عرفتها الأمم المتحدة عام 1956 بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير[1]، وعلى ذلك يتبين أن نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد على تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في تحقيق أهداف خطط التنمية، ولا يوجد جديد في تأكيد رغبة الأهالي في التعاون لما فيه خيرهم، ولكن الجديد في نوع التنظيم الذي يستحث هذه الجهود ويحفزها للعمل ويربطها بالجهود الحكومية على كافة المستويات بطريقة تجعلها جهوداً إيجابية مثمرة[2]، وفي هذا المجال تعتبر الإدارة المحلية تنظيماً هاماً وفعالاً، وبناء على فلسفة الإدارة المحلية السابقة يتبين لنا أن أهدافها سياسية اجتماعية إدارية اقتصادية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي.

أهداف الإدارة المحلية:

للإدارة المحلية أهداف متعددة منها: الأهداف السياسية، والأهداف الاجتماعية والأهداف الإدارية، والاقتصادية، ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ- الأهداف السياسية:

وتتمثل الأهداف السياسية للإدارة المحلية في تقريب الإدارة السياسية من الأهالي وأفراد الشعب، حيث يمكن في وجود الإدارة المحلية الاتصال المباشر بين المواطنين وممثلي الحكومة سواء في ديوان المحافظة أو المجلس الشعبي المحلي، وذلك فيما يتعلق باختصاصات المواطنين أو اختصاصات السلطة المحلية[3]، والإدارة المحلية هنا تحقق أهداف التنمية لأنها تهدف إلى تعليم وتحريك الناس للمساعدة الذاتية وتطوير قيادة محلية مسئولة تتوغل بين أفراد المجتمع وتزرع بينهم إحساساً بالمواطنة.[4] ومن وجهة نظرنا فإن الإدارة المحلية تساهم هنا في تقوية

---

(1) سوسن عثمان عبد اللطيف،التنمية المحلية "أسس– مجالات– تجارب"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص38.

(2) ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، مرجع سابق، ص ص46–47.

(3) أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص16–17.

(4) Journal for Social Work Education in Africa, Op. cit., P.1.

الديمقراطية داخل المجتمع من خلال العمل على إقامة والمحافظة على علاقة تعاونية بين أفراد المجتمع وحكوماهم ومن أجل إحداث تغييرات تدريجية تساهم في جعل المجتمع أقل توتراً مع إحداث تنمية شاملة مقصودة له.

ب- الأهداف الاجتماعية:

إذا تحدثنا عن هدف التنمية المحلية نجد أنه محاولة تغيير المجتمع المحلي من خلال مشاركة واسعة لأفراد المجتمع على المستوى المحلي في تحديد الهدف وفي الفعل.[1]

ونرى أن الإدارة المحلية تسعى لتحقيق نفس الهدف من خلال محاولة إرساء قواعد الديمقراطية عن طريق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم. وتهدف الإدارة المحلية إلى دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي وبين الحكومة، حيث أن الديمقراطية في أسمى صورها وأعلى مراتبها هي التي تجعل المواطنين محسوبون ضمن أعداد الحكام وفي الوقت نفسه يحسبون ضمن المحكومين.[2]

ج- الأهداف الإدارية:

من الأهداف الإدارية للإدارة المحلية أنها تتميز بالطابع الشعبي ومكانتها الديمقراطية ومحاولتها القضاء على البيروقراطية التي قد تلازم السلطة المركزية، حيث أنها تكون أقدر على مواجهة المواقف الخطيرة أو العصبية دون انتظار توجيهات واردة من الحكومة المركزية[3]، وتلك المواجهة تكون متمشية مع أفراد المجتمع ومجتمعهم المحلي، وأيضاً تسير وفق الخطة الموضوعة للمجتمع الأكبر.[4]

د- الأهداف الاقتصادية:

والأهداف الاقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها من أهداف الإدارة المحلية، فلا يخفى ما تمثله الإدارة المحلية من أحياء للموارد الاقتصادية واستخدامها واستثمارها الاستثمار الأمثل

---

(1) Ibid, P.1.

(2) مصطفى الجندي، مرجع سابق، ص ص18-19.

(3) مصطفى رزق مطر، تنظيم وإدارة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، مطبعة المليجي، الجيزة، 1961، ص284.

(4) محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص46.

على مستوى المحافظة، وفي إعداد خطة المحافظة القصيرة المدى أو البعيدة المدى حسب الإمكانيات المتاحة محلياً والموارد التي لم يسبق استغلالها في إطار من الخدمة العامة للدولة.[1]

وهكذا، ومن خلال عرض أهداف الإدارة المحلية، نرى أن الإدارة المحلية بأهدافها أصبحت تساهم بصورة رئيسية وإيجابية في تنمية المجتمعات المحلية خاصة بعد ما استجد من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية في العالم بأسره، وما ارتبط بها من ثورة علمية وتكنولوجية، والتي أصبحت تعم أطراف الأرض، وأصبحت هامة لكل المجتمعات وهو ما يدفعنا للتحدث عن أهم مقومات نجاح هذا النظام.

مقومات نظام الإدارة المحلية:

1- بدون مساهمة السكان لا يصبح هناك معنى للديمقراطية[2]، ولذلك فالإدارة المحلية تعمل على إيجاد مجالس تعبر فعلاً عن راحة المواطنين وتؤمن مشاركتهم الفعالة في شئون التنمية المحلية.[3]

2- إسناد اختصاصات كافية وواضحة للمجالس المحلية.

3- تأمين التمويل اللازم لوحدات الإدارة المحلية.

4- تأمين الأجهزة اللازمة لوحدات الإدارة المحلية.

5- إيجاد وزارة أو جهاز إداري مركزي مسئول عن الإدارة المحلية.

6- تحديد الوحدات الإداري بشكل متجانس يتلائم مع المهام الملقاة على عاتقها.[4]

ونرى أنه كلما توافرت المقومات السابقة، فإن ذلك يعني نجاح الإدارة المحلية، حيث أصبح الآن من الضروري مساهمة الناس في صنع التغيرات الهامة التي تجرى بمجتمعاتهم،

---

(1) أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص18-19.

(2) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص292.

(3) كمال نور الله، مقومات نجاح نظام الإدارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، 1977، ص788.

(4) المرجع السابق، ص ص788-803.

ومساهمة الناس في العمل المجتمعي يتم عن طريق التنظيمات الشعبية التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة، ولأن تلك المشاركة تدعم كرامة المواطنين وتقوي روح الجماعة على مختلف المستويات مما يسعد على تدعيم برامج التنمية.

نظام الحكم المحلي:

مفهومه:

الحكم المحلي هو نظام توجد فيه سلطات الحكم المحلي تتصف بوجود مجالس محلية يتم تشكيلها بالانتخاب وفق نصوص دستوري وقانونية تمنح لها سلطات تشريعية محلية وتتمتع بسلطات فرض الضرائب الخاصة بها.[1]

وهو نظام يوجد حيث تتوافر أجهزة إدارية محلية تتولى تعريف الشئون المحلية في حدود السلطات المخولة لها من الحكومة القومية وفي إطار الدستور[2]، والحكم المحلي هو تنظيم وإدارة الشئون المحلية لكل منطقة بالدولة بواسطة سكان هذه المنطقة أنفسهم على نحو يتفق مع مصالحهم، وذلك عن طريق هيئات محلية مسئولة لها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال الذاتي وتمثيل الأهالي، ويتم اختيار أعضائها أو بعضهم على الأقل بطريقة الانتخاب[3].

كذلك ينظر إلى الحكم المحلي على أنه الهيئات التي تمثل الإدارة للمجتمعات المحلية، وتضطلع بصلاحيات تقريرية ورقابية في إطار اختصاصاتها وفي نطاق رقعتها المحلية[4]، ومن وجهة نظرنا ومن خلال ما تقدم من مفاهيم يمكن صياغة مفهوم إجرائي للحكم المحلي يتضمن العناصر التالية:

1- أنه تقسيم إداري لأقاليم الدولة يحدد نطاق الوحدات المحلية وأحكامها وتضم كل وحدة منها جماعة متجانسة تجمع أفرادها وحدة المصلحة ووحدة الانتماء.

---

(1) أحمد رشيد، مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص67.

(2) مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص12.

(3) سوسن عثمان عبد اللطيف، عبد الخالق محمد عفيفي، تنظيم المجتمع "رؤية وتحليل للممارسة المهنية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994، ص ص354-355.

(4) موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، المنظمة العربية للعلوم الإداري بجامعة الدول العربية، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، 1977، ص212.

2-وجود نظام قانوني يسمح بقيام هيئات محلية تكون لها الصلاحية القانونية والتفويض من قبل الحكومة المركزية وهذا العنصر يعني تشكيل هيئات الحكم المحلي وأجهزته.

3-وجود مصالح ذاتية محلية تستدعي الاعتراف بشخصيتها القانونية، وتحديد هذه المصالح لا يترك لتقدير الهيئات المحلية نفسها ولا للإدارة المركزية إنما يتكفل به القانون.

4-تحديد اختصاصات المجالس المحلية باختصاصات أصلية لإدارة شئون وحداتها المحلية.

5-وجود موارد مالية ذاتية تفرضها هذه الهيئات لتغطية جانب من اتفاقها على الخدمات المحلية المختلفة التي تضطلع بإدارتها.

6-توجد علاقات بالحكومة المركزية توضح حدود سلطات واختصاصات الهيئات المحلية وأوجه التعاون والتنسيق بينها وأساليب الرقابة التي تمارس عليها.[1]

أركان نظام الحكم المحلي:

يقوم نظام الحكم المحلي، باعتباره أسلوباً لممارسة الحكم ذاتياً من خلال مشاركة المواطنين في الأقاليم في تسيير أجهزة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي على ثلاثة أركان وهي[2]:

1-تقسيم الدولة إلى وحدات جغرافية يتضمن كل منها تجمع اقتصادي وسكاني مناسب.

2-وجود أجهزة محلية مستقلة ذاتياً.

3-وتتمتع هذه الأجهزة بسلطات تشريعية وتنفيذية أصيلة.[3]

وسوف نتناول كل ركن من الأركان السابقة فيما يلي:

---

(1) سوسن عثمان عبد اللطيف، عبد الخالق عفيفي، مرجع سابق، ص ص354-355.

(2) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيئي مقارن"، مرجع سابق، ص ص442-443

(3) المرجع السابق، ص443.

1- وحدات جغرافية تتضمن تجمع اقتصادي وسكاني مناسب:

حيث يقوم الحكم المحلي على تقسي الدولة إلى وحدات جغرافية يتضمن كل منها تجمع سكاني واقتصادي يفي بأغراض الحكم المحلين، وتعتبر مسـألة تحديـد الحجـم المناسـب للوحدات المحلية من المسائل الهامة التي تقرر إمكانية نجاح الحكم المحلي وإمكانيـة تحقيـق استقلاله الذاتي.[1] ورغم أن تحديد حجم الوحدة لأغراض الحكم المحلي لا يوجد لها معايير دقيقة، إ"لا أن هناك اعتبارات هامة تحكم هذا الأمر، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

أ- الاعتبارات الاقتصادية والسكانية:

عندما نتحدث عن تطور الوحدات الجغرافية نجد أنها تتطور في كل المجالات بداية مـن تطور الأفراد، وذلك التطور يختلف من مجتمع لمجتمع آخر[2]، لذلك ينبغي أن تقسم أقاليم الدولة بحيث لا يكون هناك ثمة تفاوت اقتصادي كبير بينها، وبحيث تمثل في الوقت نفسـه وحدات اقتصادية ذات حجم كبير نسبياً تمكن الأجهزة المحلية من الاعتماد علـى تنميـة مواردها المالية من داخل الإقليم (الرسوم والضرائب المحلية مثلاً)، كذلك ينبغي أن يحقـق تقسيم الوحدات الإقليمية التوازن في التوزيع السكاني وينبغـي أن تفـرز التقسـيمات الجغرافية للسكان ببرامج من شأنها تنشيط حركة السكان من المنـاطق الأكثـر كفـاءة وازدحام إلى المناطق الأقل كثافة وازدحام.[3]

ب- اعتبارات الكفاءة التنظيمية والإدارية:

يرتبط حجم الوحدة المحلية طردياً إلى حد معين بالكفاءة التنظيمية والإدارية للوحدات القائمة بأداء الخدمات والمهام المحلية، وينبغي أن توجه هذه الخدمات لمقابلـة احتياجـات المواطنين التي تنشأ من أسباب متعددة[4]، وهناك حد أدنى حجم الخدمات المختلفة الـتي تقوم بها الأجهزة المحلية ينبغي توافره لكي يمكن الاستفادة من مزايا التخصـص وتقسـيم العمل، وهذا لا يعني أن الوفورات المرتبطة بالحجم تزدد بلا حدود مع زيادة الحجم، فبعد

---

(1) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص77.

(2) Norert Elias, What is Sociology? Columbia University Press, New York, 1978, P.167.

(3) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص443-444.

(4) David Wiggins, Needs, Values, Truth, W.B.C., Print Ltd., Bristol, 1987, P.4.

وصول حجم الوحدة إلى حد معين واتساع أوعية الخدمات المختلفة التي تقدمها تبدأ هذه الوفورات في التناقص نتيجة صعوبة التنسيق والسيطرة والرقابة علـى أداء الخـدمات في مناطق جغرافية متباعدة تتضمن تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة[1]، ولـذلك يجـب على المسئولين بتلك الأجهزة المحلية أن يضعوا خطط مؤثرة وفعالة ومحاولة تطور الخطـط غير الواسعة الأفق حتى يتم التنسيق والسيطرة والرقابة على أداء الخدمات وحتى لا يتزايد حجم السكان مقارنة بثبات الموارد والخدمات.[2]

ج- اعتبارات المشاركة الديمقراطية:

كلما كان حجم الوحدة المحلية صغيراً (جغرافياً وسكانياً) كلما زاد معـدل مشـاركة الفرد في تشكيل سياستها العامة والرقابة عليها، أما حين يكون حجم الوحدة المحلية كـبيراً فإن إحساس الفرد بالمسئولية المحلية والرغبة في المشاركة في تسيير الأجهزة المحلية أو التأثير عليها يتناقص بدرجة كبيرة، ذلك لأن الأجهزة المحلية التي تتوفر في وحدات صغيرة نسبياً تكون أكثر قرباً من الأهالي وبالتالي تيسر لعدد كبير منهم أن يشاركوا في تسيير شئونهم المحلية.[3]

وتعتبر قضية الوعي والمشاركة من أهم وأخطر ما يواجه البلاد النامية مـن تحـديات للعملية التنموية في مختلف مستوياها واتجاهاها[4]، ونرى أنه عندما ننظر إلى المجتمع المحلي، فإننا يجب أن ننظر إليه كجماعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، ولابد أن تشارك في وضـع خطط وبرامج التنمية خاصة إذا علمنا أن هدف التنمية يوجه إلى مصالح المجتمـع المحلـي ككل.

2- الاستقلال والتسيير الذاتي للأجهزة المحلية على أسس ديمقراطية:

يقوم الحكم المحلي على توفير قدر كبير من الاستقلال للأجهزة المحلية وبـذلك تتمتـع منظمات الحكم المحلي في ظل هذا النظام بشخصية اعتبارية مسـتقلة، وتكـون خاضـعة

---

(1) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص78.

(2) Elliott Joques and Stephen D. Clement, Executive Leadership, Casan Hall Co., Publishers, Britain, 1991, P.175.

(3) ظريف بطرس، مبادئ الإدارة المحلية وقضاياها في النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص94.

(4) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص264.

للإدارة العامة لأهالي الوحدة المحلية، ويعتبر الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي للوحدات المحلية عن الحكومة المركزية ركناً أساسياً ليس فقط بالنسبة لنظام الحكم المحلي، وإنما بالنسبة لنظام الإدارة المحلية كذلك، لكن نظام الحكم يتطلب إضافة إلى ذلك أن يجيء تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب من أهالي الوحدة المحلية وأن تكون الأجهزة التنفيذية المحلية خاضعة مباشر لأجهزة محلية منتخبة[1].

كذلك فإن قيام الحكومة المركزية بتعيين قيادات الأجهزة المحلية (مثل تعيين أعضاء المجالس المحلية أو تعيين المحافظ) يسقط ركناً رئيسياً من الأركان التي يقوم عليها نظام الحكم المحلي[2]، لأننا نعلم أن نظام الحكم المحلي هو تطبيق لمبدأ إدارة الشعب لشئون نفسه، ويتطلب هذا المبدأ أن يضطلع الأهالي التابعين للوحدة المحلية بتسيير شئونهم عن طريق ممثليهم المنتخبين من قبلهم في أجهزة وهيئات هذه الوحدة حتى تتحقق التنمية المحلية المرجوة، حيث أن التنمية المحلية في أبسط صورها هي عملية تعليمية يمكن أن ترفع من مستوى الوعي المحلي، وأن يزيد ثقة وقدرة جماعات المجتمع المحلي على تحديد مشكلاتهم والعمل على مواجهتها.[3]

ونرى أنه لابد أن تقوم الأجهزة المعنية بالمساهمة في اشتراك المواطنين في شئون مجتمعهم والعمل على تنسيق وتكامل جهودهم مع جهود المسئولين من أجل تحقيق والمساهمة في المشاركة الديمقراطية المحلية.

3-تمتع الأجهزة المحلية بسلطات تشريعية وتنفيذية أصيلة:

حيث ينبغي أن تتمتع الأجهزة المحلية بسلطات مستقلة في مجال التشريع والتنفيذ وأن تكون هذه السلطات غير مشروطة بموافقة السلطات المركزية أو تفويضها، لكي يمكن اعتبار النظام المحلي الذي يضم هذه الأجهزة نظاماً للحكم المحلي[4]، وحتى يكون لهذا

---

(1) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص445.

(2) المرجع السابق، ص445.

(3) إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989، ص23.

(4) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص79-80.

النظام دور إيجابي خاصة في مجال تحقيق أهداف سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وهكذا تحدثنا عن أركان نظام الحكم المحلي والتي تعمل على تثبيت دعائم ذلك النظام من أجل وجود أجهزة محلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي.

ظروف الأخذ بنظام الحكم المحلي:

تتوقف إمكانية نجاح نظام الحكم المحلي على طبيعة الظروف والأسباب الداعية إلى تطبيقه، ورغم أن هذا النظام يعتبر تجسيداً للممارسة الديمقراطية في الحكم على المستوى المحلي، إلا أن نجاحه يكون أكبر إذا توافرت بعض الظروف التي تشكل بيئة مناسبة لتطبيقه، ويمكن بيان أهم هذه الظروف في الآتي:

1- تعدد القوميات.
2- التشتت الجغرافي والسكاني والاقتصادي.
3- التوحيد السياسي للأقاليم بعد تفرقها.
4- ارتفاع الوعي السياسي لدى المواطنين.
5- استقرار الظروف السياسية.
6- ضعف الانتماءات العائلية والطائفية الإقليمية.[2]

ومن وجهة نظرنا فإن النظام الإداري اللامركزي أو نظام الحكم المحلي هو الأسلوب الإداري الأمثل الذي أصبح في العصر الحديث نظاماً عالمياً تطبقه أغلب الدول على اختلاف مذاهبها السياسية وأنظمتها الاجتماعية لما يحتويه هذا النظام من مزايا عديدة يتم تحقيقها سواء من ناحية الفن الإداري ذاته أو من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهكذا فإن السلطة الإدارية لا تستطيع القيام بالأعباء المناطة بها بكفاءة وفاعلية إلا إذا تم تنظيمها طبقاً لأسس ومبادئ علمية سليمة.

---

(1) عبد العزيز مختار،سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي،المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية،7-9 ديسمبر1993،جامعة حلوان،كلية الخدمة الاجتماعية،القاهرة،1993،ص62.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص446-449.
- ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص80-82.
- محمد نور الدين عبد الرازق، نظري الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ص5-16.

رابعا: الإدارة المحلية -دراسة مقارنة-:

بعد أن عرضنا للمقومات الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الحكم المحلي والإدارة المحلية، نتحدث الآن عن نموذجين أحدهما يمثل نظام الحكم المحلي، والآخر يمثل نظام الإدارة المحلية، ورغم تأثر الأنظمة المحلية بالعديد من المتغيرات البيئية إلا أنه يجب ذكر أبرز هذه المغيرات لنجعلها معايير لانتقاء النماذج محل المقارنة.

ومن وجهة نظرنا، فهناك متغيران بيئيان يلعبان دوراً رئيسياً في التأثير على طبيعة الأنظمة المحلية وهذان المتغيران هما:

1- الشكل السياسي للدولة.
2- نوع النظام الاقتصادي.[1]

وقد قمنا باختيار نموذجين مختلفين أحدهما لنظام الحكم المحلي والآخر يمثل نظام الإدارة المحلية، وقد تم الاختيار بناءً على المتغيرين الذين سبق ذكرهما، حيث تم اختيار "فرنسا" كنموذج لنظام الإدارة المحلية، حيث أنها بالنسبة للشكل السياسي تعتبر دولة موحدة، وبالنسبة لنوع النظام الاقتصادي تعتبر دولة رأسمالية.

وكذلك تم اختيار "يوغوسلافيا" كنموذج لنظام الحكم المحلي، حيث أنها بالنسبة للشكل السياسي تعتبر دولة فيدرالية، وبالنسبة لنوع النظام الاقتصادي تعتبر دولة اشتراكية. وفيما يلي سوف نتناول أهم ملامح أنظمة اللامركزية الإقليمية التي تأخذ بها هذين الدولتين.

نظام الحكم المحلي في يوغوسلافيا:

تعتبر يوغوسلافيا دولة فيدرالية تضم قوميات متعددة وأقليات أرادت أن تشعر بذاتيتها من خلال نظام الحكم المحلي ذو الطابع الفيدرالي، ويقوم النظام اليوغوسلافي في الحكم على قيام أجهزة المركزية بتوجيه الاقتصاد من خلال خطة قومية تتضمن مؤشرات عامة، ومن خلال أدوات مالية ومصرفية تستخدمها الدولة لتوجيه المشروعات نحو تحقيق أهداف الخطة، وما عدا ذلك فهو متروك للأجهزة المحلية وللمشروعات الاقتصادية ذاتها.

---

(1) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص461-463.

وينص الدستور الاتحادي ليوغوسلافيا على أن الكميون هو الوحدة الساسية للحكم المحلي، وتستمد الكميونات صلاحياتها وسلطاتها من الدستور الاتحادي الصادر في سنة 1963، وكذلك من دساتير الجمهوريات، ومن بنود الدستور الاتحادي أن الكميون يتمتع بوصفية قانونية تؤكد استقلاله وتؤكد صلاحياته في ممارسة الحكم والتسيير الذاتي.

ورغم ما للكميون من سلطات وصلاحيات كبيرة على المستوى المحلي إلا أن ممارس الكميون لسلطاته لا يترتب عليها سحب أو تجاهل صلاحيات وسلطات أجهزة التسيير الذاتي للمشروعات العامة التي توجد في الكميون، وتنص أنظمة الكميونات على عرض المشكلات التي تمثل مسائل هامة على الأهالي في اجتماعات عامة مفتوحة لأهالي الكميون وهو ما يعرف بالنقد والرقابة الجماهيرية.

ويتفرع عن الكميون أجهزة إدارية تتولى مهام العمل التنفيذي في الكميون، وتخضع هذه الأجهزة لإشراف ورقابة الجمعية العامة للكميون.

وتمارس الجمعية العامة للكميون وظائف تشريعية وإدارية واقتصادية عديدة، وتقوم الكميونات أيضاً بمهام خدمية عديدة مثل توفير الإسكان وتوفير خدمات المياه والإنارة والخدمات التعليمية والثقافية... وغيرها، وأخيراً فإن الجمعية العامة للكميون تقوم بالتنسيق بين سائر أجهزة التسيير الذاتي التي تقع في الكميون.[1]

نظام الحكم المحلي في فرنسا:

يوجد أربع وحدات للإدارة المحلية في فرنسا على التوالي: المحافظات، والأقسام، والمناطق، والمقاطعات، والكميونات، وتعتبر المحافظات والكميونات هي وحدها التنظيمات المحلية التي لها شخصية اعتبارية مستقلة، أما المناطق والمقاطعات فهي تقسيمات لأغراض إدارية روتينية بحتة أو لأغراض قضائية وانتخابية. ولا تتمتع الوحدات المحلية الرئيسية، وهي المحافظات والكميونات بحقوق أو سلطات واسعة، فما تمارسه من سلطات تخضع

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص469-474.
- موسوعة الحكم المحلي- الأساسيات النظرية للحكم المحلي، مرجع سابق، ص ص14-18.
- مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص235-236.

لإشراف ورقابة من قبل الحكومة المركزية. ولا توجد ضمانات دستورية تحمي استقلال الوحدات الإدارية المحلية ضد تدخل الحكومة المركزية، وتستطيع الحكومة المركزية أن تنفذ ما تشاء وأن تتدخل في الشئون المحلية، كما تشاء دون أن يكون للسلطات المحلية حق الاعتراض.

وفي عام 1884 صدر التنظيم البلدي الذي أعطي وحدات الحكم المحلي الفرنسي حق اتخاذ القرارات في المسائل ذات الطابع المحلي البحت، وفي إطار الخضوع للإشراف العام للأجهزة الرئاسية المختصة، وكل وحدة إدارية تتبع الوحدة التي تعلوها وتخضع لها.

ومن خصائص النظام المحلي الفرنسي ما يلي:

1- يغلب على النظام الفرنسي الطابع المركزي في الإدارة، فمعظم قرارات الوحدات المحلية تخضع لرقابة وتصديق الأجهزة المركزية لأعمالها.

2- تسلسل القيادات الإدارية، وتتمثل في مسئولية المحافظة أمام وزير الداخلية والعمدة أمام المحافظ.

3- نظام الدولة هو الحكم المحلي في جميع الوحدات دون النظر لظروف كل وحدة على حدة، نتيجة لاهتمام الفرنسيين بالوحدة القومية وتأثرهم بالفكر القانوني المطلق.[1]

وبعد هذا العرض لكل من النموذجين الأول ليوغوسلافيا بصفتها نموذج للحكم المحلي والثاني لفرنسا بصفتها نموذج للإدارة المحلية، سوف نتحدث عن تطور نظام الإدارة المحلية في مصر.

نشأة تطور نظم المحليات في مصر:

إذا رجعنا إلى أقدم الدول في ممارسة النظم المحلية فسوف نجدها "مصر الفرعونية" التي عرفتها منذ آلاف السنين، والدليل على ذلك وجود الآثار المصرية والمخطوطات

---

(1) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة "مدخل بيني مقارن"، مرجع سابق، ص ص474-479.
- ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص120.
- موسوعة الحكم المحلي- الأساسيات النظرية للحكم المحلي، مرجع سابق، ص ص407-535.
- مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص160-179.

والبرديات التي عثر عليها الأثريون من الأجانب والمصريين التي تحمل أكثر من بيانٍ وتدليل على وجود الإدارة الحكومية القوية، والأقاليم وحكامها والعديد من الموظفين العموميين التابعين لحكام الإقليم ويقدمون الخدمات العامة للمواطنين.[1]

ولقد كانت جهود الملك مينا موحد القطرين (الإقليمين) الشمال والجنوب، أول صورة لتوحيد الدولة الواحدة، ومركزيتها تحت قيادة فرعون مصر، وفي عهد الرومان كانت مصر مقسمة إدارياً إلى وحدات إقليمية تضم كل وحدة منها عدداً من المقاطعات، كما كانت المقاطعات مقسمة كذلك إلى مدن وقرى، وكان يحكم الأقاليم والمقاطعات حكاماً بوصفهم نواباً عن الإمبراطور الروماني، وحددت مدة حكمهم للأقاليم والمقاطعات بخمس سنوات حتى لا يوطدوا مراكزهم ويستقلون بالحكم.[2]

وقد كانت فكرة المجتمع المحلي في ذلك الحين فكرة قديمة تسبق فكرة الدولة، وهي تقوم على علاقات بين الأسرة والأقارب والأصدقاء، وتشمل أنواع المجتمع المحلي التي كانت فعالة تاريخياً تلك التي كانت تقوم على الدين والمكانة والمساعدات المتبادلة.[3]

ولقد مرت على مصر عدة أشكال من الحكم المحلي لعل أبرزها ما حدث في منتصف القرن الثامن عشر، فكان النظام الذي وضعه المماليك في حكم مصر وتقسيمها إلى إمارات وأقاليم، يقود كل إقليم منها مملوك من هؤلاء المماليك في هذا الإقليم يضع في هذا الإقليم كل ما يمكنه من إصلاحات وتحسينات ولكن هذا الحاكم الإقليمي كانت له أهوائه وأخطائه، وكانت الإدارة في الإقليم الحاكم وحده وأتباعه وعلى المحكومين أن يدفعوا الضريبة ويزرعوا الأرض.[4]

وقد أدى ذلك لكثير من اليأس والإحباط من قبل المحكومين، مما يعرقل جهود التنمية في ذلك الحين[5]، ولم ينتهي هذا الشكل من الإدارة المحلية إلا بعد عهد "محمد علي" الذي أقام

---

(1) أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص8.

(2) ماهر أبو المعاطي. الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص128.

(3) Encyclopedia of Social Work, Volume, N.A.S.W.U.S.A., 1987, P.302.

(4) أحمد محمد المصري، مرجع سابق، ص9.

(5) Kurt Finster Busch, Understanding, Social Impacts, Sage Publications, Inc., London, 1980, P.72.

دولة مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية، ثم تعاقبت بعد ذلك النظم المحلية في شكل مديريات حتى كانت هناك في الجنوب مديريات تابعة للحاكم المصري في الخرطوم وأم درمان والمنطقة الاستوائية إلى أن استقلت السودان وأصبحت لها جمهوريتها المستقلة.[1]

وبإعلان استقلال مصر 1922 حيث صدر دستور 1923 تضمنت مواده أسس الحكم الديمقراطي في البلاد، كذلك أساس اللامركزية الإدارية فيها باعتبارها مكملة للديمقراطية السياسية، إلا أنها لم تنفذ اللامركزية الإدارية زمناً طويلاً بسبب الظروف السياسية والاجتماعية التي حالت دون ذلك، وتميزت هذه الفترة بأن أغلب اختصاصات المجالس البلدية والقروية التي أنشئت كانت هزيلة وأصبح لا هم لهم سوى قهر المواطنين وإذلالهم وفرض الضرائب، مما أدى لانفصال السلطة عن الشعب[2]، على الرغم من أن الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية في هذا النظام.[3]

بعد ذلك جاءت ثورة 1952 والتي كان من أهم مبادئها الأساسية إقامة حياة ديمقراطية سليمة، وكان أهم أهدافها التطور نحو اللامركزية لتحقيق عنصرين هامين هما:

1- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- لا مركزية الحكم.

ومن الواضح أن هدف الثورة هنا هو البدء في تنمية المجتمع المصري حيث أن أهم أهداف التنمية التغير في توقعات الناس نحو المستقبل، وأن تساير معتقدات واتجاهات الحكومة معتقدات واتجاهات المواطنين.[4]

وقد تميزت هذه المرحلة باتجاه الثورة نحو الحكم المحلي، وقامت بتقديم لوناً متقدماً من اللامركزية في الإدارة من أجل السير قدماً نحو الديمقراطية، وحتى يمكن للشعب والقادة أن يشتركا في وضع سياسة مجتمعهم ورسم الخطط المناسبة له وتحقيق التوازن في التنمية

---

(1) أحمد محمد المصري، مرجع سابق، ص9.

(2) مظهر أبو المعاطي، الدراسة كإحدى عمليات تخطيط الخدمات الاجتماعية في المجتمع المصري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1980، ص41

(3) المرجع السابق، ص41.

(4) Kurt Finster Busch, Understanding, Social Impacts, Op. cit., P.72.

والتقدم بين المناطق المحلية المختلفة في أنحاء الجمهورية، حيث أن تنمية المجتمع المحلي عملية تسهم في بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية، وكذلك اهتمام المجتمع المحلي بحل المشكلات الاجتماعية، وتحسين أنماط توزيع الخدمة الوظيفية الاجتماعية السياسية.(1)

وبدأ خلال تلك المرحلة محاولة الحكومة الاستقلال الذاتي للمحليات حيث أن التخطيط للخدمات الاجتماعية المحلية يبدأ من هذا الاستقلال مع تحديد أولويات للخدمات الاجتماعية العاملة بحسب احتياج المواطنون إليها(2)، وذلك بهدف تحقيق التوازن في التنمية.

بعد ثورة 1952 ظهرت مجموعة من القوانين التي تناولت الإدارة المحلي في مصر، ومن تلك المجموعة القانون 124 لسنة 1960 الذي يعتبر الأساس الأول في إرساء نظام الإدارة المحلية الحديث في مصر، والذي حدد مستويات المجالس المحلية وموضحاً موارد واختصاصات كل منها، بعد ذلك ظهر قانون 57 لسنة 1971 والذي صدر من خلال دستور 1971، والذي ورد فيه نص عن نظام الإدارة المحلية والمجالس المحلية بالانتخاب المباشر، وكان هذا القانون يستهدف أساساً تدعيم نظام الإدارة المحلية، والتقدم نحو الحكم المحلي وتعميق أسلوب الحكم الديمقراطي بإنشاء المجالس الشعبية المنتخبة وفصل سلطة التقرير والرقابة عن سلطة التنفيذ، وكذلك مزيد من اللامركزية، حيث بدأ في تنفيذ نظام المجالس الشعبية على مستوى المحافظات تمهيداً لتطبيقه على كافة المستويات.(3)

ويؤخذ على القانون رقم 57 لسنة 1971 أنه قصر عمل المجالس الشعبية على الجانب الرقابي ومتابعة التنفيذ، ورغم أهمية هذه الاختصاصات إلا أنه كان من الأفضل أن يكون الاختصاص الأساس الذي يجب أن تتولاه هذه المجالس هو أن تحكم وتدبر وتتخذ القرارات بدلاً من أن تتابع التنفيذ فقط.

---

(1) Encyclopedia of Social Work, Op. cit., P.300.
(2) Alan Wolker, Social Planning, Basil Blackwell Publish Ltd., 1984, P.174.
(3) لمزيد من التفصيل:
- محمد نور الدين عبد الرازق، نظري الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر،مرجع سابق،ص ص49-56.
- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجتها، مرجع سابق، ص ص57-71.

بعد ذلك صدر القانون رقم 52 لسنة 1975 والذي تضمن أحكاماً جديدة تتعلق بتشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها، واختلف اختلافاً جذرياً عن القوانين التي سبقته وقد استحدث هذا القانون اتجاهاً جديدة تبدو في:

1- قيام مجلس واحد ينتخب أعضاؤه انتخاباً مباشراً على نطاق المستويات المحلية، كما ينتخب رؤساء هذه المجالس ووكلائها، ولهذا المجلس سلطة التقرير والرقابة.

2- تحديد الإدارة التشريعية المناسبة لإنشاء الوحدات المحلية تحديد نطاقها أو إلغائها، وذلك لضمان قيام كيان للإدارة المحلية.

3- تنظيم علاقة المجالس الشعبية بمجلس الشعب بما يكفل أن تكون هذه المجالس المحلية عاملة على تحقيق الرقابة على الأجهزة التنفيذية في المحليات.

4- التنسيق بين وحدات الحكم المحلي والوحدات الاقتصادية في نطاقها عن طريق إنشاء لجان الخدمات بالمناطق الصناعية.[1]

ونرى أن القانون رقم 52 لسنة 1975 أحدث تطور خطير في الإدارة المحلية في مصر، لأنه جعل الانتخاب الحر هو الوسيلة الأساسية لعضوية المجالس المحلية في مصر بدلاً من نظام التعين وهو ما ساهم في تدعيم حقوق أعضاء المجالس المحلية، كما أنه خطوة أساسية وكبيرة للسير في ركب الديمقراطية المنشودة. بعد ذلك استحدث القانون رقم 43 لسنة 1979 الخاص بإصدار قانون نظام الحكم المحلي والذي تتضمن العديد من التعديلات للقوانين السابقة من بينها:

1- استبدل بتسمية المجالس المحلية مسمى "المجالس الشعبية المحلية" لتتفق مع أحكام الدستور الذي نص على تشكيل المجالس الشعبية المحلية.

2- أضيف إلى تشكيل المجالس الشعبية المحلية عنصر من النساء وذلك لتوضيح دور المرأة في تنمية المجتمع والنهوض به.

3- إعطاء وحدات الحكم المحلي الاختصاص الأصيل في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها.

---

(1) المرجع السابق، ص ص75-76.

4-تشكيل لجنة للقيم بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات لضمان التزام الأعضاء بمقتضيات السلوك الواجبة.

5-يتولى المحافظ بالنسبة لجميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء.[1]

بعد ذلك صدر القانون رقم 50 لسنة 1981 والذي نص على تعديلات استحدثها من أهمها:

1-زيادة عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلي في جميع المستويات عن طريق انتخابهم بالقوائم الحزبية.

2-تشكيل مجلس أعلى للحكم المحلي برئاسة رئيس مجلس الوزراء يضم المحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ومهمته تدعيم نظام الحكم المحلي وتطويره واقتراح القوانين التي تؤثر على المجتمع المحلي.

3-وضع أحكام خاصة باجتماع الوزراء والمحافظين على فترات دورية لتبادل الرأي وتذليل العقبات التي تعترض نظام الحكم المحلي.

4-وضع أحكام خاصة بعلاقة مجلس الشعب بالمجالس الشعبية والأجهزة التنفيذية بالمحافظات، ومن ذلك حق أعضاء مجلس الشعب في حضور جلسات المجالس الشعبية والمشاركة في مناقشاتها، ويكون لهم حق تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة.[2]

5-دعم اختصاصات وحدات الحكم المحلي ومجالسها، وذلك بالنص على أن تتولى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها.[3]

بعد ذلك صدر القانون رقم 145 لسنة 1988 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي، وتخلص التعديلات التي تضمنها القانون ما يلي:

---

(1) قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1979، ص10.

(2) ماهر أبو المعاطي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ص136-140.

(3) قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،القاهرة،1983،ص ص10-14

–استبدل بتسمية "الحكم المحلي" مسمى "الإدارة المحلية" لتتفق التسمية مع أحكام الدستور وبالتالي تغيرت عبارة "الوزير المختص بالحكم المحلي" إلى "الوزير المختص بالإدارة المحلية".

–نص القانون على اعتبار المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة بدلاً من تمثيله لرئيس الجمهورية (مادة 26).

–تمشياً مع أحكام الدستور التي تعتبر المجالس الشعبية المحلية جزءاً من السلطة التنفيذية تم إلغاء الاستجواب الذي يمكن أن يوجه من أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظ ونوابه أو إلى رؤساء الوحدات المحلية أو رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء الهيئات العامة.

–لضمان مشاركة الوزير المختص بالإدارة المحلية في إعداد مشروعات موازنات وحدات الإدارة المحلية عهد لوزير الإدارة المحلي تلقي الموازنات فور إقرارها من المجالس الشعبية المحلية لدراستها وبحثها مع المحافظين المختصين تمهيداً لإرسالها إلى وزيري المالية والتخطيط مشفوعة بملاحظات وذلك بعد أن كانت ترفع مباشر من المحافظة إلى وزير المالية ليتولى بحثها مع المحافظ المختص.

–وتحقيقاً للرقابة على قرارات المجالس الشعبية ناط القانون بالوزير المختص بالإدارة المحلية بدلاً من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة البت في قرارات المجالس الشعبية للوحدات المحلية عدا المجلس الشعبي المحلي للمحافظة فيكون البت في قراراته المعترض عليها من اختصاصيات مجلس الوزراء.

– كما أخذ القانون بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية والانتخاب الفردي بالنسبة لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين.[1]

وبعد عرض نشأة وتطور نظام المحليات في مصر يرى الباحث أن نظام الإدارة المحلية هو السبيل القويم لتحقيق الهدف لأن من أهم الأركان التي تقوم عليها الديمقراطية إدارة

(1) قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية،القاهرة، 1989،ص ص17-20

الشعب شئونه ومصالحه المحلية عن طريق ممثليه المنتخبين، حيث تتحقق سيادة الإرادة الشعبية، وبالتالي يساهم الشعب في تنمية مجتمعه وتتحقق المشاركة الشعبي المنشودة.

خامساً: الإدارة المحلية ودورها في دعم التنمية الشاملة:

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من المفاهيم التي شاع استخدامها لتنظيم الموارد البشرية وغير البشرية في المجتمع المحلي، ونعني بتنمية المجتمع المحلي تلك الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، ونعني بها أيضاً أنها كعملية تعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شئون مجتمعهم المحلي وتنظيمها وتوجيهها إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع المحلي ككل مصيره ومستقبله.[1]

ومشاركة السكان غرض أساس ووظيفة ونشاط لتنمية المجتمع المحلي، والمشاركة بواسطة الأفراد والجماعات والتنظيمات المختلفة في تنمية المجتمع المحلي له قيمة سيكولوجية وإداري واجتماعية وسياسية، وطبيعة هذه المشاركة تحدد النجاح أو الفشل في المساهمة نفي تنمية المجتمع المحلي[2]، وتؤمن فلسفة "تنمية المجتمع المحلي" بأن أعضاء المجتمع المحلي يستطيعون، ويحتاجون إلى تنظيم جماعي للتعرف على حاجات المجتمع المحلي ووضع أولويات لتلك الحاجات، ومن أجل تنفيذ برامج لصالح مجتمعهم المحلي.[3]

وينبغي علينا عندما ننظر إلى تنمية المجتمع المحلي أن ننظر إلى تلك التنمية نظرة شاملة متكاملة، فالترابط، والتشابك بين النظم الاجتماعية والاقتصادية يقتضي أن تعالج أي مشكلة من مشكلات المجتمع المحلي من كل زواياها وإلا كان العلاج قاصراً عن تحقيق الغاية المنشودة[4]، وأيضاً فإنه يمكن تحديد تنمية المجتمع المحلي بشكل تجريبي كعملية صممت لخلق ظروف تقدم اجتماعي واقتصادي لكل المجتمع المحلي مع المشاركة الفعالة والاعتماد الكامل على سكان المجتمع المحلي[5]، وعلى ذلك ينبغي أن نؤكد أن هناك علاقة تبادلية بين التنمية الاقتصادية والإدارة المحلية.

---

(1) سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية "أسس- مجالات- تجارب"، مرجع سابق، ص168.

(2) Encyclopedia of Social Work, Volume 1, NASW, Op. cit., P.304.

(3) Ibid, P.305.

(4) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، مرجع سابق، ص168.

(5) Journal for Social Work Education in Africa,Vol.5, December 1981, P.4.

فمثلما تسهم الإدارة المحلية في الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن التنمية الاقتصادية تسهم أيضاً في دعم نظام الإدارة المحلية، ليس فقط عن طريق زيادة موارد السلطات المحلية المالية، بحيث تجعلها قادرة على الاعتماد على النفس في التمويل المحلي، بل أيضاً لأن التنمية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي عن طريق زيادة حجم الطبقة المتوسطة، مما ينعكس أثره في زيادة المشاركة الشعبي في الشئون المحلية ورفع كفاءة القائمين بالعمل المحلي.[1]

ونرى أنه لكي ينشط أي مجتمع، فلابد لأهالي ذلك المجتمع أن يكونوا مساهمين في شئون مجتمعهم بدرجة كبيرة، ولابد أن يعمل قادة المجتمع على الاهتمام بمشاركة الأهالي، كما يجب أن يهتموا بتنشيط أجهزة الإدارة المحلية القائمة، ومساعدة المجتمعات المحلي في السير قدماً على طريق التنمية الشاملة.

وأيضاً لابد لقادة المجتمع أن يعملوا على تحقيق أهداف تكون من محور اهتمام عامة الشعب[2]، لأن العنصر الأساسي في إثارة اهتمام المواطنين هو أن تتلائم الحلول والمشروعات التي يعمل على تنفيذها قادة المجتمع مع الحاجات الأساسية للناس وأن تهتم تلك الحلول بالتنمية بشقيها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

خاتمة:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل والذي تحدثنا من خلاله عن الإدارة المحلية وتخطيط برامج الرعاية الاجتماعية، يتضح أن نظام الإدارة المحلية يعتبر خطوة أساسية في سبيل تحقيق الديمقراطية، فإنشاء نظام الإدارة المحلية هو التعبير السليم عن نظام متحرر من الناحيتين السياسية والإدارية.

كما أن نظام الإدارة المحلية يعتبر هو النظام الذي يضمن الحريات ويتفق مع المبدأ الديمقراطي الذي يستلزم مشاركة الشعب أو ممثليه في أداء شئونهم المحلية التي لا تتحقق إلا بانتخاب حكام الشعب من الناحية السياسية وانتخاب مجالسه الإقليمية من الناحية المحلية، الإدارة المحلية تمثل اللامركزية في الحكم.

---

(1) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، مرجع سابق، ص168.

(2) Journal for Social Work Education in Africa, Op. cit., P.5.

ومن خلال عرض هذا الفصل وضح لنا كيفية اهتمام المسئولين في مصر والدول الأخرى بتطوير نظم الحكم المحلي والإدارة المحلية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن لأن للدولة والأجهزة القومية دور فعال في إحداث التنمية والتطوير. ولا يستطيع أي شخص أن ينكر هذا الدور الذي أصبح من الوظائف الهامة للدولة في مجتمعنا الحديث.

ولاشك أن الاتجاه نحو التخطيط القومي الشامل من الاتجاهات التي تدل بوضوح على مسئولية الدولة في هذا المجال، وتظهر مسئولية الدولة في استحداث أنواع من التشريعات والقوانين والمشروعات التي توجه بها عمليات التغير وتحول دون تعريض عملية التطوير لمعوقات تحول دون تحقيق هدفها، كما أنها تعمل على إتاحة الفرصة لكل فرد داخل مجتمعه من العمل المنتج والنشاط الخلاق.

ومما لاشك فيه أن للخدمة الاجتماعية دور هام في دعم نظام الإدارة المحلية، لأن الخدمة الاجتماعية نشأت مع تقدم الدول ونشأة النظم الاجتماعية مما مهد الطريق للخدمة الاجتماعية لتقوم بدور فعال في علاج المشكلات التي تعوق مسايرة الأفراد والجماعات والمجتمعات لهذه النظم.

وبعد أن كانت الخدمة الاجتماعية عبارة عن محاولة لتغيير نظام الإحسان أصبحت نظاماً اجتماعياً له وظيفة واضحة هي علاج المشكلات الاجتماعية ومساندة النظم الاجتماعية الأخرى، ومن هذه النظم نظام الإدارة المحلية التي تعمل الخدمة الاجتماعية على تدعيمه حيث تتحدد أهداف كل منهما في سبيل نمو المجتمع والنهوض بأفراد كل مجتمع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي لأن تنمية المجتمع لابد أن تتم في مجتمع قائم في كل زمان ومكان وليس المجتمع مجرد أفراد يعيشون في أماكن متجاورة بل هو حياة اجتماعية تتم بترابط اجتماعي وعاطفة تسود أفراده.

الفصل الثالث
اتجاهات ونماذج التخطيط
لبرامج الخدمات الاجتماعية

- مقدمة.

أولاً: التخطيط وماهيته.

ثانيا: فلسفة التخطيط وأنواعه.

ثالثا: أسس التخطيط ومبادئه.

رابعا: نماذج التخطيط.

خامسا: حتمية التخطيط الاجتماعي -رؤية سوسيولوجية-.

سادسا: التخطيط الاستراتيجي.

سابعا: التخطيط في الخدمة الاجتماعية وأجهزته.

ثامنا: صعوبات عملية التخطيط -رؤية واقعية للمجتمع المصري-.

تاسعا: التخطيط وتحقيق أهداف التنمية في مصر.

- خاتمة.

الفصل الثالث
اتجاهات ونماذج التخطيط لبرامج الخدمات الاجتماعية

مقدمة:

لا تستطيع الخدمة الاجتماعية كمهنة أن تحقق أهدافها دون الارتكاز على التخطيط بوصفه أسلوب علمي ومنهج يضمن توظيف المدخلات على الوجه الأكمل وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار توفير الضمانات الكافية للنجاح وتجنب مخاطر التجريب.

وإذا كان التخطيط يعتبر منهجاً وإستراتيجية لها صفة العمومية تستخدمها كافة التخصصات، إلا أن التخطيط يحظى بمكانة خاصة جداً بالنسبة للخدمة الاجتماعية.

وتتضح أهمية التخطيط بالنسبة للخدمة الاجتماعية من خلال تحقيق النسق البنائي والمعرفي للخدمة الاجتماعية، حيث أن الخدمة الاجتماعية وفي ضوء فلسفتها التي تستند إليها الممارسة تبني لنفسها طرقاً أساسية تتواكب مع طبيعة الإنسان بوصفه المستهدف من وراء كافة الممارسات الخاصة بالخدمة الاجتماعية وهذه الطرق الأساسية هي:

- طريقة خدمة الفرد.
- طريقة خدمة الجماعة.
- طريقة تنظيم المجتمع.

وبتحليل مضمون طريقة تنظيم المجتمع **Community Organization** نجد أنها تشتمل على ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- التنمية المحلية **Locolity development**
- العمل الاجتماعي **Social action**
- التخطيط الاجتماعي **Social planning**

وننتهي من ذلك أن موضوع التخطيط الاجتماعي من الموضوعات الأساسية بالخدمة الاجتماعية. وتعلق البلدان المتخلفة الكثير من الآمال على استخدام التخطيط للإسراع بمناهج التطوير الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، وتبدأ ممارسات التخطيط عندما تنتهج الدولة سياسة التأثير الموجه في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وتتدخل في حجم

ونوعية النشاط الإنتاجي والهيكلي على وجه الخصوص، وتقوم بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية تستهدف علاج المشكلات القائمة وتحسين مستوى المعيشة وتلبية احتياجات السكان. ويبدو لنا أن هذه التدابير ليست إلا مزيجاً مركباً من محاولة السيطرة والتوجيه لموارد المجتمع حتى تستطيع إحداث تغييرات مواتية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية في أبنية المجتمع لتحقيق التقدم، وهذه التدابير هي التي يمكن أن نعتبرها المقدمة الأساسية للتخطيط.[1]

وعلى ذلك فإن الإنسان يبذل في نشاطه اليومي جهداً يختلف عن مجهود بقية الكائنات الحية حيث يتميز جهده بالوعي الذي يرمي إلى تحقيق هدف متصور سلفاً، أي أن الإنسان كائن مفكر يعمل، وهذا ما جعل المفكر اليوناني "أرسطو" يقول بأن الإنسان كائن مخطط[2]، والتخطيط يعتبر وسيلة إلى غاية وهو يتميز بأنه وسيلة منظمة ومستمرة وإذا كان قومياً قلنا أيضاً شاملة يتم فيها حصر كافة موارد المجتمع مادية كانت أو مالية أم بشرية وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في أقصر فترة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية.[3]

وخلال هذا الفصل سوف نتحدث عن اتجاهات ونماذج التخطيط لبرامج الخدمات الاجتماعية والوقوف على طبيعة ممارسة التخطيط المحلي في المجتمع المصري.

أولاً: التخطيط وماهيته:

يعتبر التخطيط ظاهرة عامة في الوقت الحاضر، ولقد شاع استخدامه في الدول المتقدمة والدول النامية، وكذا في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية.

ولعل أول تجربة للتخطيط تناقلها التاريخ هي تلك التي قام بها سيدنا يوسف عليه السلام في تفسير حلم عزيز مصر وتوزيعه للمحصول بين السنين العجاف وسنين الرواج،

---

(1) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص297.

(2) محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1967، ص2.

(3) محمد محمود الإمام، التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، دار الجبل للطباعة، القاهرة، 1963، ص5.

وربما كانت هذه المحاولة مبنية على أساس من الإلهام، إلا أن التخطيط في الوقت الحاضر أصبح علماً له أصوله وقواعده وأساليبه بما يتحتم معه دراسته دراسة تفصيلية، ولما كانت عملية التخطيط تنصب على المستقبل بالضرورة فسيكتنفها درجة أو أخرى من درجات عدم التيقن والمخاطرة، وهدف التخطيط هو إقلال هذين الجانبين بأكبر قدر ممكن.(1)

وترتبط عملية التخطيط بعملية التنبؤ ارتباطاً كبيراً ويتضح ذلك عند وصفنا للتخطيط بأنه وضع الأهداف المطلوب إنجازها في المستقبل وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.(2) ومن وجهة نظر أخرى فإن البعض يرى أن التخطيط ينمي المشاركة في عملية صنع القرار أو على الأقل أنه ينمي عملية المشاركة ويوسع مدى المشاركة، وتختلف عملية المشاركة من موقف إلى موقف آخر، والمشاركة في التخطيط مهمة لأنها توسع عملية صنع القرارات، وتزيد البدائل المطروحة وكذلك تساهم في السرعة المرتبطة بالتنفيذ.(3)

وقد اتسع نطاق التخطيط بحيث وجدت الآن أنواع متعددة من التخطيط فهناك تخطيط قصير المدى وتخطيط آخر طويل المدى، وهناك أيضاً تخطيط لأوقات الحروب والذي توجه فيه جميع الموارد لخدمة هذا الغرض للحصول على التغير وفي هذا النوع تتناسب المخاطرة ومدى الحاجة للحصول على التغير مع طول أو قصر الفترة الزمنية المحددة للتخطيط وهناك نوع آخر من التخطيط وهو تخطيط المدن والذي يقصد به تنظيم المدينة بما يتلاءم مع حركة النشاط بها، وتأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية والحضارية للمدينة، وكذلك يوجد نوع آخر من التخطيط وهو التخطيط من أجل التنمية والنمو (4).

وهذا هو النوع الذي نعنيه، ونلاحظ من خلال العرض السابق لأنواع التخطيط أن التخطيط يتضمن عدة جوانب فرعية تنقسم إلى مجموعة من أنواع التخطيط المختلفة والتي تختلف بحسب اختلاف الغرض الأساسي من التخطيط، وعلى المخطط مراعاة الخصائص المميزة للبيئة التي تعمل فيها المنظمات وأن تلك الخصائص هي أسس التغير في العقود

---

(1) محمد سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1970، ص3.

(2) عادل حس، الإدارة والمدير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982، ص195

(3) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، بدون، ص7.

(4) محمد سلطان أبو علي، مرجع سابق، ص4

الحديثة، فقد أصبح الناس أكثر تعلماً وتتكون بعض المنظمات والوحدات الفرعية من المنظمات الأكبر حجماً وخاصة في مجالات التكنولوجيا العالية مثل الفضاء والكمبيوتر والإلكترونيات والكيماويات.[1]

تعريف التخطيط:

التخطيط مفهومه الحديث يعني العمل التنظيمي العلمي الذي يقوم على استغلال الجهود والإمكانيات واستثمار الموارد المتاحة والمتوقعة أحسن استغلال وأفضل استثمار موجه لتحقيق الأهداف المرسومة في إطار السياسة العامة للدولة وفي الوقت المحدد التنفيذ.[2]

وعندما نتحدث عن تعريف التخطيط نجد أنه يشتمل على عدة جوانب مختلفة فقد عرفه البعض على أنه منهج أو أسلوب، والتخطيط وفق هذا المعنى يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداءً من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة، والتخطيط بهذا التعريف يرتبط بكل العلوم الدارسة للموارد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى إمكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والتنمية.[3]

ويعرف البعض الآخر التخطيط على أنه مجموعة من الأنشطة الإدارية وهو وفق هذا التعريف يصمم من أجل إعداد المنظمة لمواجهة المستقبل والتأكد من القرارات الخاصة باستغلال الموارد والأفراد لتساعد المنظمة على تحقيق أهدافها.[4]

وهناك مجموعة أخرى من العلماء تعرف التخطيط بأنه وسيلة عملية والغرض من تلك الوسيلة هو تجميع القوى وتنسيق الجهود، وتنظيم النشاط الذي تبذله جماعة من الجماعات

---

(1) Michael H. Mescone, Mi.chael Albert and Franklin Khedoum: Management: Individual and organization Effectiveness, Horper & Row Publishers, New York, 1985, P.475.

(2) يحيى حسن درويش، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، المؤتمر الثاني عشر للشئون الاجتماعية، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1988، ص3.

(3) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص1.

(4) علي شريف، محمد سعيد سلطان، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص155.

داخل إطار واحد تتكامل فيه الأهداف وتتوحد فقيه المواقف بحيث يمكن الانتفاع بـذكاء الأفراد ومعلوماتهم ومقدرتهم العلمية والعملية واستغلال إمكانيات البيئة والإفـادة مـن خبرات الماضي وتجارب الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل احتياجـات المجتمـع وتحقـق وصوله إلى حياة اجتماعية أفضل.[1]

والبعض الآخر من العلماء يرى أن التخطيط عبارة عن رسم وتحديد للمقررات الـتي ينبغي اتباعها في توجيه النشاط البشري لتحقيق نتائج معينة في فترة زمنية محددة.[2]

والبعض يتحدث عن التخطيط على أنه أسلوب علمي وهو أسـلوب يعتمـد علـى عمليات ذات مبادئ وقيم أيضاً وهو الطريق الوحيد الذي يضمن استخدام جميع المـوارد الوطنية البشرية والطبيعية والمادية بطريقة تحقق الرفاهية لمجموع الشعب، وتضمن حسـن استخدام الثروات والموارد الموجودة أو الموارد الكامنة والتي يحتمل ظهورها والإفادة منها، كما يضمن حسن توزيع الخدمات الأساسية باستمرار مع رفع مستوى ما يقدم منها بالفعل وإضافة خدمات جديدة لازمة للمجتمع[3]،والتخطيط أيضاً وفق الرأي السابق هو أسلوب علمي يتم من خلاله التحكم والسيطرة المسبقة على كافة أوجه النشاط الإنسـاني الحـر والتزام قسري بتطبيق توجهات الخطة بكافة المستويات التي تملك سلطة اتخاذ القرار.[4]

وأخيراً يعرف البعض التخطيط بصورة عامة أو شاملة بأنه: "عملية اتخاذ مجموعة مـن القرارات للتحكم في أفعال المستقبل من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة بوسائل مثاليـة."[5]

من خلال العرض السابق لبعض من تعريفات التخطيط المختلفة نرى أنه يمكـن أن نحـدد عناصر التخطيط في الآتي:

---

(1) منصور حسين، كرم حبيب، التخطيط للتنمية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1970، ص5..

(2) ثريا خطاب، دراسة تقويمية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيـة بالقاهره، القاهرة، 1973، ص13.

(3) أحمد كمال أحمد، مرجع سابق، ص62.

(4) عبد الفتاح عثمان، علي الدين السيد، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصد عن المعهـد العـالي للخدمـة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الثالث، يناير 1992، ص ص 38- 42.

(5) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مطبعه عين شمـس، القـاهرة، 1994، ص23.

1- إن التخطيط موجه نحو المستقبل، والمستقبل هو القدرة الزمنية التي تلـي الحاضـر والتي يعني بطبيعة الحال الغد، فالتخطيط ليس مجهوداً تكتب من خلاله مـا تم عملـه في الماضي أو تبرز من وجهة النظر العقلانية القرارات التي تم اتخاذها في هذه اللحظة (الحاضر) وإنما يتعلق التخطيط بالمستقبل، أي تحديد ما يجب أن نتخذه من قرارات مستقبلية.

2- التخطيط عملية لأنه يؤدي إلى تحقيق أهداف محددة تم تحديدها مسبقاً، فهـو لـيس حدثاً سنوياً يتم إجراءه كل عام ولكن التخطيط يتسم بالاستمرارية في أي زمان ومكـان، وأن الخطة عرضة للتعديل حسب الظروف المتغيرة.

ومن خلال عملية التخطيط يتم دعم عملية المشاركة، وعبر السنوات العديدة الماضـية قام قادة السياسة القومية بدعوة مديري الخدمات الاجتماعية إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الأهلي[1] ، ونرى أن عملية التخطيط لابد وأن تعمل على تدعيم المشاركة مـن خـلال العمل على النهوض بمشاركة المواطنين في تلك العملية.

3- هناك علاقة بين التخطيط واتخاذ القرار، فالتخطيط لا ينفصل عن اتخـاذ القـرار، فالغرض من التخطيط هو تسهيل عملية اتخاذ القرار والوصول إلى أفضل الطرق الرشـيدة والإجراءات المنظمة نحو هذه العملية، وعليه فإن أي أنشطة لا يكون لها علاقة بـالقرارات لا تكون بالتالي أنشطة تخطيطية وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن التخطيط هو اتخاذ قرار.

4- التخطيط موجه نحو تحقيق هدف محدد وعليه يتميز التخطيط عن التفكير العشـوائي من هذه الزاوية حيث يستخدم التخطيط الوسائل المنطقية في تحقيق هدف محدد أو أهداف محددة وغالباً ما تكون هذه الأهداف عامة ومرتبطة بالمجتمع ككل، فالتخطيط يهـتم بمـا يسهم به البرنامج نحو المجتمع وليس الحفاظ على أصحاب القوة السياسية أو المهنية لجماعة من الجماعات.

5- يرتبط التخطيط بالوسائل والأهداف، فليس من المهم أن نحدد الأهداف فقط، بـل من المهم بنفس الدرجة أن نختار الوسائل المؤدية لتحقيق هذه الأهداف وهنا يجب:

أ- أن نحدد الوسائل المناسب لتحقيق الهدف.

---

(1) Journal of the National Association of Social Workers, NASW, May, 1992, Volume 37, Number3, P.210.

ب- أن نحدد البدائل المتاحة.

جـ- أن نقيس كل بديل في مواجهة الآخر.

د- أن نحدد البديل المناسب.[1]

وتعلق البلدان المتخلفة بحق الكثير من الآمال على استخدام التخطيط للإسراع بمناهج التطوير الاقتصادي والاجتماعي لسكانها وتبدأ ممارسات التخطيط عندما تنتهج الدولة سياسة التأثير الموجه في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وتتدخل في حجم ونوعية النشاط الهيكلي والإنتاجي على وجه الخصوص وتقوم بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية تستهدف علاج المشكلات القائمة، وتحسين مستوى المعيشة وتلبية احتياجات السكان[2]، وموضوع التخطيط يعتبر أكثر الموضوعات استدعاءاً للانتباه ومادة للبحث والدراسة.

ويقول "أرثرلويس" بحق أن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس هل نخطط، وإنما كيف نخطط؟

ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الأساسية، وأداة جوهرية من أدوات التطبيق، وهو فلسفة عصرنا وطابعه، ولذلك فعالم اليوم هو عالم التخطيط.[3]

وإذا تحدثنا عنا لتخطي اليوم سواء أكان من وجهة النظر الاشتراكية أو من وجهة النظر الرأسمالية والذي سوف نتحدث عنه لاحقاً عند التعريف بالتخطيط الاجتماعي سنجد أن التخطيط الاجتماعي البنائي يعتبر هو البديل الوحيد السليم لأوهام المحافظين والديمقراطيين الاجتماعيين الذين يحاولون البحث عن رعاية وعدالة اجتماعية.[4]

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص ص 26- 28.

(2) محروس محمود خليفة، التخطيط الاجتماعي: دراسة في المفهومات والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص1.

(3) محمد عاطف غيث، محروس خليفة، التخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص46.

(4) Wolker Alan: Social Planning Astrategy For Social Welfare Basil Black Well Publisher, Ltd, Oxford, 1984, P. 219.

التخطيط الاجتماعي:

تناول كثير من العلماء موضوع التخطيط بالتعريف اختلف باختلاف ثقافات هـؤلاء العلماء وانتماءاهم الأيديولوجية وكذلك تخصصاهم المهنية اقتصادياً واجتماعياً وإنسـانياً، كما اختلفت المداخل التي ينظر منها المسئولون في مجتمع ما إلى التخطيط وأهميته بالنسـبة لهذا المجتمع أو ذلك.

وكان اختلاف الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما ينبثق منها من سياسات وتنظيمات بين الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية والنامية قد انعكس على تعريف وطبيعة ونمط التخطيط في كل منها.[1]

ومهما يكن من أمر فإن التخطيط سواء الاجتماعي منه أو الاقتصادي عملية جماعية يتم من خلالها توازن بين الحاجات المتعددة والإمكانيات والموارد الميسرة لتحقيـق الأهـداف المطلوب بلوغها في فترة زمنية محددة وبأقل التكاليف الممكنة.

فالتخطيط الاجتماعي إذن عمليات تغيير اجتماعي مقصود لنقل مجتمـع منصـورة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفي المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء.[2]

والتخطيط ينصب على عملية التخطيط ذاها بكل ما يتضـمنه مـن أبعـاد إجرائيـة وتنفيذية، ويشير التخطيط الاجتماعي أيضاً إلى أنه بحيث تغيير يساعد المجتمع كنسق مكون من أفراد وجماعات وذلك عن طريق طرق مختلفة من أجل المشاركة في العمل الاجتمـاعي المخطط ويتعامل مع المشكلات الاجتماعية مع مراعاة قيم الديمقراطية والاشتراكية وهـو يتصف بالشمول[3]، والتخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعني القدرة على السيطرة على الموارد في المجتمع سواء المادية أو البشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكميـة

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص10.

(2) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص58.

(3) Ropert Perlman & Arnold Gutin, Community Organization And Social Planning, The Council For Social Work Education, New York, 1972, P. 35.

والكيفية المستمرة لصالح الإنسان يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي[1]، ويشير التخطيط الاجتماعي غالباً إلى الجهود التي تبذل إرادياً لعلاج الأمراض والانحرافات الاجتماعية ولتعديل مجرى التغير الاجتماعي.

ومن ثم فالتخطيط الاجتماعي هو عملية إرادية تفاعلية تشتمل على البحث والتحري والمناقشة والإنفاق والعمل في سبيل الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التي ينظر إليها كأمور مرغوب فيها.[2]

ويرى الأستاذ الدكتور "إمام سليم" إن التخطيط الاجتماعي هو الأداة التي تعالج بها السياسة الاجتماعية في المستوى القومي وتترجمها إلى واقع عملي.معتمد على المكتشفات والبحوث العلمية وتحويلها إلى رعاية اجتماعية.

ومن هذا التعريف نستنتج أن التخطيط الاجتماعي كعمليات يتضمن كل العمليات المصممة لتنظيم خدمات الرعاية الاجتماعية، كما أنه يتضمن الطرق والوسائل الفنية المتخصصة لتحقيق النمو ويتم تنظيمها في إطار زمني معين، ويعتمد التخطيط الاجتماعي على البحث العلمي ويتم في إطار السياسة القومية.[3]

ومن ناحية أخرى فالتخطيط الاجتماعي يعتبر أيضاً عملية إرادية منظمة تستخدم الأسلوب العلمي في الدراسة والبحث والتفاعل المباشر مع مشكلات المجتمع والقياس الواقعي والدقيق لاحتياجات أفراده والحصر الشامل لموارده وإمكانياته البشرية والمادية ويعمل على التوصل لصنع قرارات تخطيطية توفر احتياجات المجتمع حسب أولويات يتفق عليها في ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[4]

وتعقيباً على ما تم توضيحه لمعنى التخطيط الاجتماعي نرى أن التخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية المحلية ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط

---

(1) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار الشباب، قبرص، 1987، ص15.

(2) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص155

(3) سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي: التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص131.

(4) Neil Gilbert & Harry Specht: Plaqnning for Social Walfare, Peentice Hall, Inc, Emglewood Cliffs, New Jersey, 1977, P.1.

ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب وضعها في الاعتبار عند إعداد الخطة أو تنفيذها. والتخطيط الاقتصادي لا يجرى في فراغ اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يقصد إدماجها في عملية إنتاجية وإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعياً لتحقيق نمو اجتماعي يشترك فيه الناس والموارد باستمرار.[1]

ثانيا: فلسفة التخطيط وأنواعه:

أ- فلسفة التخطيط:

تعتبر ظاهرة التغير من الحقائق الواقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها وأن بدت هذه الظاهرة متباينة الشكل والمضمون فهو تباين واختلاف في الدرجة وليس في النوع.

ولقد كان للتقدم التكنولوجيا لكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد في إحداث تغيرات اجتماعية لم يقف تأثيرها عند مدى محدد داخل مجتمع معين، بل امتد حتى شمل المجتمع الإنساني عامة وقد تطور التفكير الإنساني وانتقل من مستوى إلى مستوى آخر حتى وصل إلى المستوى الأخير الذي يعيش عصرنا فيه وهو "التفكير في مستوى التخطيط".

ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العصر إلا إذا وضعنا وثيقة بالتغير الاجتماعي لأنه أداة من أدواته في واقع الأمر باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتغيير وتوجيهها للحصول على الأهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا.[2]

ولابد للمواطنين أن يكونوا مشاركين في إحداث التغيير وأن يكون التخطيط مشتركة وحوار بين المواطنين والحكومة ولابد لعملية التخطيط أن تسهل هذا الحوار ولا تمنعه.[3]

والإنسان لا يبذل مجهود ما لم يعرف أنه يستطيع أيضاً أن يؤثر في التنمية في اتجاه معين. ويجب أن يعمل الإنسان أيضاً مع الناس من أجل حقائق جديدة في كل المستويات لكي يستطيعوا أن يروا من خلال خبرتهم الخاصة أن الأشياء يمكن أن تتغير وكيفية حدوث هذا التغيير وتقديم فرصة حقيقية بين الأشخاص من مختلف الجنسيات ومسارات الحياة.[4]

---

(1) مريم أحمد مصطفى،التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1992،ص 286.

(2) محمد عاطف غيث، محروس محمود خليفة، مرجع سابق، ص 46.

(3) Walker Alan, Op. Cit., P.222.

(4) Robert Perlman And Arnold Gurin, Op. Cit., P. 102.

وقد قام بعض الباحثين والمتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية بتعريف الفلسفة على أنها عبارة عن موقف أو تصور شامل تجاه الكون والمجتمع والإنسان وتصور منطقي للعلاقات التي تربط كل ظاهرة بالأخرى استناداً إلى منهج خاص. وبتطبيق ذلك المنهج على الماضي والحاضر يكون استخلاص تلك الكليات التي يكون الإطار النظري الذي يتحرك خلاله الإنسان عندما يترل بالنظرية إلى الواقع يقيمها بالتجربة والممارسة[1]، ونتيجة للتفاعل المتبادل بين التطور الفكري للتخطيط والممارسة العملية لمجالات نشاطه فقد كون التخطيط لنفسه فلسفة معينة، أي تمكن من التوصل إلى مجموعة من القيم والحقائق التي تعتمد عليها ممارسته في المجالات المختلفة للأنشطة، وفلسفة التخطيط تقوم على الحقائق التالية:

1- إن التخطيط جزء من حياة الناس اليومية منذ كانوا، فهو توقع وتدبير، وكل فرد يمارسه في سلوكه وفي وجوه حياته.[2]

2- التخطيط لا يتضمن هدفاً معيناً في ذاته، بل أنه يستعمل في أهداف مختلفة، فهو قد يكون شاملاً للمجتمع القومي كله وقد يكون في قطاع معين منه، وقد يشمل كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أو يتوفر على جانب بعينه بحكم طبيعة المشاريع التي تستهدفها الخطة القومية أو المحلية.[3]

3- لا يعتبر التخطيط مرحلة في حد ذاته ولكنه بمثابة إطار يحدد مسار كافة العمليات والمراحل الأخرى.[4]

4- أضحى التخطيط طريقة علمية منذ أوائل القرن العشرين بمعنى أنه أصبح منهجاً علمياً يقوم على الدراسة، الروية، التدبير، التنبؤ، التوقع، الخبرة، المعرفة، الفهم، المهارات.[5]

---

(1) مسعد الفاروق حمودة، محاضرات في تنظيم المجتمع، دار الابتكار الحديث، الإسكندرية، 1990، ص106.

(2) محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1986، ص227.

(3) المرجع السابق، ص227.

(4) أحمد مصطفى خاطر، الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص104.

(5) سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص181.

5- التخطيط عملية (والعملية تعني التفاعل والديناميكية لمجموعة من الخطوات المترابطة والمستمرة والمتغيرة والتي لها أهداف مستمرة) تهدف إلى إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي وإلى تحقيق التوازن بين حجم ونوعية الطاقات والموارد والقوى والأهداف التنموية، وكذلك الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك وبين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل.[1]

6- عملية التخطيط تتوقف على الغرض المستهدف والذي يجب تحديده بدقة متناهية.[2]

7- لكي تتم عملية التخطيط بصورة إيجابية فيجب تعين مخططين اجتماعيين في المؤسسات المختلفة يسيرون جنباً إلى جنب مع السياسيين المحليين[3]، وأن يستمر الحوار بينهما من أجل التخطيط الاجتماعي وتحقيق الهدف المنشود ألا وهو التخطيط لتنمية مجتمعاتهم.

ومن خلال العرض لمجموعة الحقائق السابقة فإننا نرى أن التخطيط يعتبر الإطار العام والرؤية الشاملة لتنمية أي مجتمع سواء على المستويين المحلي أو القومي وهو عملية مقصودة لا تحدث بطريقة تلقائية ومن وجهة نظرنا فإن التخطيط يعتبر العملية الأساسية لنهوض أي مجتمع وتغيره من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والنهوض تبعاً للسياسة العامة لهذا المجتمع.

ب- أنواع التخطيط:

ينقسم التخطيط الاجتماعي باعتبار أنه يتضمن كافة جوانب التخطيط الفرعية الأخرى إلى مجموعة أنواع سوف نقوم بتوضيحهم ثم توضيح نوعية التخطيط المناسب لمجتمعنا المصري:

[1] التخطيط البنائي والتخطيط الوظيفي:

ويقصد بالتخطيط البنائي تلك المحاولة المقصودة لاستحداث مجموعة من التحولات الجذرية في أبنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا التخطيط يستهدف

---

(1) المرجع السابق، ص 181.

(2) جان تنبرجن، ترجمة جلال أحمد أمين، التخطيط المركزي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1967، ص13.

(3) Walker Alan, Op, Cit., P. 223.

إحداث تغيرات جوهرية في نظم المجتمع الاقتصادية والتربوية والفكرية والإدارية.. الخ، بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى اتخاذ عدة قرارات وإصدار عدة قوانين لها طابع سياسي واقتصادي واجتماعي.

ومن أبرز أمثلة هذا النوع من التخطيط، التخطيط في مصر اعتباراً من سنة 1960 والذي استهدف تحويل المجتمع المصري نحو النظام الاشتراكي.(1)

أما التخطيط الوظيفي فإنه يتم من خلال تغير الوظائف التي يؤديها النظام ضمن نطاق الإطار العام القائم دون محاولة لإحداث تغيرات جذرية في النظم القائمة.(2)

[2] التخطيط الكلي والتخطيط الجزئي:

ويقصد بالتخطيط الكلي أن تحتوي الخطة على جميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، أي تتضمن الخطة كافة المجالات الإنتاجية والبشرية داخل المجتمع، وهنا توضح الخطة حجم الاستثمارات الواجب تنفيذها خلال سنوات الخطة وتقسم على جميع الأنشطة التي تتضمنها الخطة، ويطبق نفس الشيء بالنسبة لعدد العاملين، ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى دراسات متعددة للوقوف على طبيعة العلاقات المتبادلة بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي.(3)

أما التخطيط الجزئي فهو أقرب إلى المشروعات التي تنفذ في مجال اقتصادي أو اجتماعي معين، مثل المشروعات الصحية أو الصناعية أو الزراعية، وهذا النوع أيسر من التخطيط الكلي، ومن أمثلة التخطيط الجزئي برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة الذي أعد ونفذ في مصر عام 1957 ومن أمثلة التخطيط الكلي ما نفذ في مصر من تخطيط اعتباراً من سنة 1960.(4)

---

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1990، ص263.

(2) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص179.

(3) نبيل محمد توفيق السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978، ص 286.

(4) المرجع السابق، 286.

[3] أنواع التخطيط من حيث المبادئ:

وهي أقسام فرعية من التخطيط منها: التخطيط العمراني الذي تخطط على أساسه المنشآت وتخطط المدن، ويتضمن التخطيط الاجتماعي كذلك مجالات كثيرة فهناك التخطيط الصحي، والتخطيط الإقليمي، والتخطيط الثقافي، والتخطيط الإداري، وتخطيط الخدمات الاجتماعية والترويحية، والتخطيط الديني.[1]

[4] التخطيط الملزم والتخطيط التأشيري:

ويقصد بالتخطيط الملزم ذلك النوع من التخطيطي الملتزم حيث تتولى الدولة إصدار الخطة وإلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بصورة تنفيذها كل فيما يخصه بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجماهير الشعب، والمشكلة في التخطيط الملزم هي عدم كفاية فاعليته وأن أهدافه ليست قائمة على المشاركة ولكنها أهداف تتحقق بطريقة إنسيابية في اتجاه واحد من المركز إلى الأطراف.

وليس من المثير للدهشة أن نقول أن هذه الصيغة من التخطيط مشوهة السمعة وتخطيطاً إلزامياً من ناحية ومن ناحية أخرى فهو تخطيط يقوم على ديمقراطية أقل وعلى مركزية أعلى[2]، أما التخطيط التأشيري أو ما يطلق عليه البعض التخطيط المرن فهو يتمثل في قيام الدولة بإعداد الخطة التي توضح الاتجاهات العامة المرغوبة وتترك الحرية للمؤسسات والشركات في التنفيذ[3]، ويبرزا الخلاف الأيديولوجي على أشده في التساؤل أيهما أفضل التخطيط الإجباري أم التخطيط المرن؟

أنصار الاتجاه الاشتراكي يرفضون تماماً فكرة التخطيط المرن ويرون أن هذا المصطلح ليس إلا قناعاً لممارسة الاستغلال الرأسمالي في ظل التخطيط، وهم يرون أن التخطيط لا تتحقق فعاليته إلا في ظل النظام الاشتراكي وفي إطار القطاع القادر على تنفيذ الخطة مع إلزام القطاع الخاص (إن وجد) على السير في الاتجاه المخطط.

---

(1) أحمد كمال أحمد، مرجع سابق، ص67.

(2) Walker Alan, Op. Cit., P.220.

(3) نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص ص 268- 270.

أما أنصار القطاع الرأسمالي فإنهم يعارضون فكرة الإلزام والتدخل المسرف للدولة حفاظاً على الحريات الفردية والاقتصادية والاجتماعية، وهم يرون أن الأخذ بنظام الحوافز والمغريات الاقتصادية والمالية يمكن أن يسهم في توجيه استخدام عناصر الإنتاج بما يتفق مع أهداف الخطة.[1]

وإذا أردنا موقف وسطاً بين التخطيط التأشيري والتخطيط الملزم، فإننا لابد أن نذكر التخطيط التنموي وهو ذلك التدخل من قبل الدولة في البلدان النامية للتأثير على عمليات التطوير الاجتماعي والاقتصادي ويتراوح هذا التأثير بين إصلاح تدريجي وتدابير تشريعية وتنظيم رشيد للجهاز المالي والإداري وتوزيع الدخول والموارد وإعادة توزيعها ووضع الأولويات في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.[2]

ومن وجهة نظرنا فإن التخطيط المناسب للمجتمع المصري وظروفه الراهنة هو تخطيط وسط بين التخطيط الملزم والتخطيط التأشيري.فنوع التخطيط المناسب للمجتمع المصري يكون تخطيط أقرب إلى اللامركزية ومن خلاله تتحقق المشاركة من خلال الإقناع والاتفاق مع استخدام القوة المركزية للدولة كملجأ أخير في بعض الظروف الاستثنائية، وهذا النموذج المقترح هو نموذج خليط بين المركزية واللامركزية، أو بمعنى آخر هو نموذج لا مركزي غير كامل.

[5] أنواع التخطيط من حيث مستوياته:

وتنحصر تلك المستويات في ثلاثة مستويات هي:

1- تخطيط قومي شامل على مستوى الدولة كلها بحيث تنصب الخطط القومية على المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

2- تخطيط إقليمي ويتم على مستوى أقاليم الدولة التي تتميز بمناخ طبيعي واقتصادي واجتماعي وقوى عاملة كأسلوب فعال لإيجاد قدر من التوازن في النمو بين أقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقاً للاحتياجات المحلية[3]، والتخطيط الإقليمي

---

(1) المرجع السابق، ص269.

(2) محروس محمود خليفة، التخطيط الاجتماعي، دراسة في المفهومات والقضايا، مرجع سابق، ص17 .

(3) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص199.

يتميز بأنه يحقق المشاركة الفعلية والديمقراطية السليمة لأكبر عدد ممكن من المواطنين إذا قورنت المشاركة التي يتيحها التخطيط على المستوى القومي.[1]

3- تخطيط محلي ويتم على مستوى المجتمعات المحلية بغرض النهوض بهذه المجتمعات وتراعي فيه الاحتياجات المحلية وتنوعها ويرتبط هذا النوع من التخطيط بتنظيمات الحكم المحلي وكثيراً ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطط العامة للدولة مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية[2]، وهذا النوع الأخير من أنواع التخطيط من حيث المستوى هو ما تقوم به التنظيمات المحلية التي نتحدث عنها في دراسته وهي المجالس الشعبية والتنفيذية المحلية.

وعند الحديث عن التخطيط على المستوى المحلي للنهوض بذلك المجتمع والمساهمة في تحقيق الرفاهية العامة لمواطنيه، لابد للمخططين أن يعملوا على توحيد وتجميع الجهود التي يقدمها مقدمو الخدمة وأن يتجنبوا الخداع وأن تكون أغلب المساهمات من الجهود التطوعية لتحقيق مبدأ المشاركة ومن أجل تحقيق الرفاهية العامة لسكان ذلك المجتمع المحلي.[3]

ثالثا: اسس التخطيط ومبادئه:

قبل أن نتحدث عن مبادئ التخطيط علينا أولاً أن نحدد معنى المبدأ، والمبدأ هو قاعدة أساسية لها صفة العمومية يمكن أن يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق أو باستعمال الطرق العملية كالتجريب والقياس.[4]

وعمليات التخطيط ترتكز على بعض المبادئ الأساسية سوف نتحدث عن بعضها:

[1] الواقعية:

إذا كان التخطيط هو في جوهره تصور معين لغايات اجتماعية معينة ولأساليب تحقيقها من خلال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة، فإنه يجب أن يقوم على أساس تقدير

---

(1) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص70

(2) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 199- 200.

(3) Ginssberg, Leon H The Practice of Social Work In Public Welfare, Op. Cit., P. 83.

(4) سيد أبو بكر ،طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 1974، ص288.

موضوعي دقيق لهذه الإمكانيات، أي أن الخطة يجب أن تبنى على أساس تقدير دقيق للواقع ولما هو ممكن وليس على الآمال الخيالية[1]، والواقعية تشتمل على الجوانب الآتية:

1- الجانب السياسي، أي نظام الحكم وأيديولوجية المجتمع.

2- الجانب الاقتصادي، أي ملائمة الخطة للنظام الاقتصادي القائم.

3- الجانب الاجتماعي أي مراعاة القيم والتقاليد السائدة والعلاقات الاجتماعية. الخ[2]

وقد صنف **Dr. Robert Perlman** أفكار المنظمات الاشتراكية والتخطيط الاجتماعي إلى خطوات متنوعة ونتعرف من خلالها على أهمية مبدأ الواقعية كمبدأ من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها عملية التخطيط وقد حددها **Perlman** في موسوعة العمل الاجتماعي عام **1977** كما يلي:

1- الاختيار بين الأهمية والأهداف.

2- تحليل الحالة في الحاضر وحساب كيفية الوصول إلى حالة مرغوبة في المستقبل.

3- استخدام الاضطراب السياسي والقضايا الأساسية بين الجماعات المختلفة بمختلف الأهداف.[3]

[2] الشمول:

ويعتبر هذا المبدأ من أهم أسس أسلوب التخطيط الاجتماعي.ويجب عند وضع خطة لمعالجة مشكلة معينة أن يوضع في الاعتبار أهمية تكامل عناصر المشكلة الواحدة من جانب وأهمية التكامل بينها وبين المشكلات الاجتماعية من جانب آخر.

فمشكلة الإسكان مثلاً لا ينظر إليها على أنها مشكلة عمرانية فقط بل يتدخل التخطيط فيها باعتبار أن الإسكان يتضمن جوانب صحية واقتصادية وثقافية أو تعليمية وعلاقات إنسانية وتموينية بيمنا فيها المواصلات والأندية.[4]، ويجب مراعاة أن تكون الخطة شاملة

---

(1) نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص253

(2) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص56.

(3)Ginssberg, Leon H The Practice of Social Work In Public Welfare, Op. Cit., P. 81.

(4) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي. مرجع سابق، ص91.

لكل من الجانب الجغرافي والجانب النوعي، فجغرافيا بحيث لا تحقق منطقة جغرافية تقدماً أو نمواً لا تحققه منطقة أخرى مما يؤدي إلى إعادة تحقيق الأهـداف وظهـور العديـد مـن المشكلات، أما الجانب النوعي فيعني أن تكون الخطة شاملة لكل من الجانب الاجتمـاعي بقطاعاته مثل العمالة والتعليم والصحة والخدمات، والجانب الاقتصادي بقطاعاته صـناعة وتجارة وزراعة.[1]

[3] التكامل:

وترتبط قاعدة التكامل بالقاعدة السابقة وهي قاعدة الشمول. فالتخطيط لا يقوم على أساس التصور الانفعالي أو الاستغلالي لكل مشروع على حدة[2]، والتكامل يتم عن طريق الترابط الرأسي أي بين مستويات التخطيط المختلفة، والتنسيق الأفقـي يضـمن عـدم التضارب والازدواج والتكرار بين التنظيمات والأجهزة المختلفة في رسم وتنفيذ الخطط في المستويات المختلفة كل على حدة[3]، وهو ما تعمل منظمات المجـالس الشـعبية المحليـة والتنفيذية على تطبيقه من أجل تحقيق مساهمة فعالة في التنمية المحلية.

[4] المرونة:

والمرونة تعني إمكان إجراء تغيرات على بعض عناصر الخطة تبعاً لما يتطلبه الموقف على أن يكون التغيير في حدود الإطار العام للخطة والبدائل المحددة[4]، والمرونة في الخطة معناها قابلية الخطة لمواجهة جميع الظروف الزمانية والمكانية أثناء التنفيذ.[5]

والمرونة الزمانية تراعي إمكانيات التغير الاجتماعي التلقائي الـذي يحـدث في المجـال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية فالمقصود بها أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلاً للتنفيذ على المستوى المحلي بعد إدخال تعديلات بسيطة محدودة تستلزمها طبيعة المجتمعات المحلية لخصائصها الذاتية المميزة لها.

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص57.

(2) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، مرجع سابق، ص272.

(3) سامية محمد فهمي وآخرون، ، مرجع سابق، ص213.

(4) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق. ص58

(5) أحمد كمال أحمد، مرجع سابق، ص92.

[5] التتابع أو اضطراد التنمية (التقدمية):

حيث يعتمد التخطيط السليم على ضرورة تتابع وتلاحق خطط التنمية، بحيث تبدأ خطة جديدة بعد انتهاء الخطة السابقة، وتدعمها وتترابط معها حتى تحقق الأهداف البعيدة.[1]

[6] التوازن والتعاون:

فالتوازن من المبادئ الهامة ويعني أن ينال كل قطاع نوعي وكل مجال جغرافي نصيبه العادل من الاهتمام والإمكانيات حتى تتم عملية الإنماء بالصورة التي تتحقق معها أهداف الخطة[2]، والتعاون في التخطيط أمر واجب التحقيق بين المتخصصين في المهن المختلفة وبين القيادات المثلة وبين جميع أفراد الشعب وبين الأجهزة القومية والأجهزة المحلية وبين الإدارات الحكومية والخاصة، ويعتبر نجاح أي مشروع إنساني يشترك فيه أكثر من فرد هو التعاون بين أفراده والتنسيق بين الجهود المبذولة فيه[3]، فقد نجد في مجتمع محلي معين أن هناك مجلس شعبي أو تنفيذي محلي يقدما خدمات قد لا يستطيع كل مجتمع محلي تقديمها وكذلك يقوما بالتعرف على الحاجات الخاصة للمواطنين إذا فشلوا في التعرف عليها.[4]

[7] التنسيق:

والتنسيق يعمل على تكامل الأعمال وتحقيق الأهداف دون فاقد في الجهد الإنساني أو الموارد، ويتم التنسيق بتحديد المسئوليات والسلطات، وبالتنسيق يتم تبادل الخبرات والمعلومات وتلتقي الجهود التي تحقق الأهداف[5]، والتنسيق أسلوب يجرى من خلاله تنظيم العمل بحيث يقل التضارب والازدواج والتكرار وهو يعتبر الجانب الخلاق المبدع للتنظيم والمنظمات.[6] وهو العامل الأساسي في دوام واستمرار منظمات تنمية المجتمع وقيامها بدور فعال في تحقيق أهدافها.

---

(1) نبيل السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص254.

(2) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص58.

(3) أحمد كمال أحمد، مرجع سابق، ص94.

(4) Johnortiz Smykla, Community Based Correction: Principles and Practices, Macmillan Publishing Co., Ink., New York, 1981, P.81.

(5) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص59.

(6) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص214-215.

[8] تقدير الظروف الخارجية:

يحاول كل مجتمع ما أمكنه الاعتماد على التمويل الذاتي لخطط التنمية داخلها، ولكن المشكلة الأساسية في الدول النامية أنها تعاني اقتصاداً مشوهاً بفضل الاستتراف الاستعماري، مما يضطرها إلى الاستعانة بالقروض المالية الأجنبية واستيراد عنصري الخبرة من الخارج في بعض المجتمعات الفنية والإدارية.[1] ولذلك فإنه يجب عند إعداد الخطة الإنمائية داخل المجتمع مراعاة تلك العلاقات ضماناً لوصول القروض والخبرات في المواعيد المقررة.

رابعا: نماذج التخطيط:

يكشف تحليل تراث التخطيط للرعاية الاجتماعية عن وجود وجهتي نظر عند مناقشة نماذج التخطيط، سوف نتحدث عنها في الآتي:

أ- **وجهة النظر الأولى:** وتنظر للتخطيط باعتباره نتاج عملية فنية منهجية يقوم بها متخصصون وخبراء، وتستند إلى المنهج والمعارف العلمية، وبعد إجراء مجموعة من اختبارات وتوقعات نصل إلى أنسب الحلول الممكنة عن طريق قرارات الخطة.[2]

ب- **وجهة النظر الثانية:** تقوم على أن عملية التخطيط هي عملية سياسية توفر مشاركة سكان المجتمع للتوصل لقرارات الخطة التي تساهم في حل مشكلاتهم وتقدير احتياجاتهم على وجه الخصوص.[3]

ويظهر من خلال وجهتي النظر السابقتان الدور المزدوج الذي يمارسه المخطط في عملية التخطيط الذي يتراوح نشاطه بين العمل كخبير ومحلل، وبين المستحث المستنير للمشاركة الاجتماعية في صنع القرارات التي تعبر عن أهداف المجتمع[4]، وفي إطار الأفكار السابقة سوف نتحدث عن نماذج تساعد المخطط الاجتماعي في ممارسة التخطيط الاجتماعي، وأيهما أنسب على المستوى المحلي.

---

(1) نبيل السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق، ص255.

(2) Ncit Gilert, And Hatry Speck, Op. cit., P.72.

(3) Ibid, P.77.

(4) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص197.

النموذج الأول: النموذج المرحلي:

في هذا النموذج عادة ما تتخذ القرارات المتعلقة بالخدمات الإنسانية من خلال العملية التخطيطية التي غالباً ما تأخذ بنموذج المرحلية في التخطيط.[1]

وهذا النموذج لا يغفل حقيقة أن هناك صعوبة في الوصول إلى أهداف نهائية شاملة، وينادي هذا النموذج بأن أي أهداف يجب أن تكون مرحلية ومجزأة وأن قرارات الخطة يجب أن تسعى لتحقيق مكاسب جزئية مرحلية (خطوة تلي الخطوة) تضمن بها أن نصل إلى الغايات الحقيقية المبتغاة في عملية مستمرة ومتطورة. فالمخطط لا يسعى إلى أهداف عامة شاملة بل على العكس من ذلك فإنه يسعى لكسب أهداف صغيرة متعددة إلى مراحل متوالية، وكلما حقق هدفاً انتقل إلى التالي وهي أهداف مرحلية، فالتخطيط في ظل هذا التصور يكون قطاعياً مجزئاً يقسم الهدف العام الشامل إلى أهداف فرعية جزئية، وكلما تحقق جانب منها سعى المخطط لبلوغ جزء آخر منها وهكذا[2].

ويتطلب الأمر في هذا النموذج إشراك المجتمع في اختيار وتحديد تلك الأهداف المرحلية، وحيث يؤدي النجاح في بلوغ مرحلة وتحقيق أهدافها إلى تشجيع المجتمع للبدء في مرحلة أخرى. ويرى الباحث أن كل هدف سواء أكان مواجهة مشكلة معينة أو التعرف على احتياجات معينة لابد لنا من خطوات علمية ومراحل محددة نجعلها منهجاً لنا في عملنا بغض النظر عن أن كل مشكلة وكل احتياج يعتبر فريد من نوعه ويختلف عن مشكلة واحتياج آخر في الشكل والمضمون، وتلك الخطوات هي:

1- التعرف على المشكلة.

2- إيجاد الحلول الممكنة.

3- اختيار أفضل الحلول.

4- تنفيذ الحل.[3]

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية- مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص67.

(2) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغير المخطط، مرجع سابق، 202.

(3) Stevens M., Practical Problem Solving for Managers, British Institute of Management, 1983, P.18.

والتخطيط المرحلي يهدف إلى مواجهة تلك المشكلات أو الاحتياجات ولكن لابد من مشاركة المواطنين لأنهم أقدر الناس على التعبير عن مشكلاتهم واحتياجاتهم، وكذلك لأن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها في الوقت ذاته من أجل تحقيق رفاهيته.[1]

النموذج الثاني: نموذج العقلانية الشاملة:

إن مفهوم العقلانية الشاملة يتطلب أن يكون لدى الإنسان نظاماً مصمماً يمكن اتباعه في مقابلة احتياجاته، ويستند هذا النموذج إلى مقدمة مؤداها أن عملية التخطيط واتخاذ القرارات لابد وأن تكون عمليات منطقية رشيدة تستند إلى الحساب الدقيق المتأني والمنهج العلمي، حيث يستند القرار إلى تحديد الواقع تحديداً صحيحاً ثم اختيار البدائل الممكنة وتحديدها، واختيار أفضلها، بعد وضع مجموعة من الأولويات فيما بينها وفي ظل الموارد المتاحة، ويتم اتخاذ القرارات بالربط بين الغايات والوسائل برباط منطقي رشيد ويستمد النموذج أساسه النظري من نظرية المباريات ونظريات الأنساق.[2]

والتخطيط طبقاً لهذا النموذج يسير في عدة مراحل سوف نعرضها على النحو التالي:

1-مرحلة التنظيم للتخطيط وتسبق هذه المرحلة القيام بصنع القرار فعلياً وفيها يتحدد من الذي سيشارك في التخطيط وكيف سيتم تنفيذ المراحل المختلفة، وما هو الوقت المحتمل أن يستغرقه التخطيط؟ وهي مرحلة ينتج عنها "خطة من أجل التخطيط".

2-مرحلة جمع البيانات حيث يلزم لصنع القرار القيام بجمع البيانات وتحليلها وتنظيمها للعرض على صناع القرار.[3]

3-مرحلة تحديد أولويات المطالب وهنا يتم التعرف على آراء الجماعات ذات المصلحة التي يعنيها تقديم الخدمات ويتم تقدير احتياجاتها والتعرف على الرأي العام بالمجتمع المحلي حول أولويات مطالبه أو احتياجاته والمنتج النهائي لهذه المرحلة هو وضع قائمة بالمطالب مرتبة طبقاً لأولوياتها.

---

(1) Lewisa A., TheTheory of Economic Groth, London, Georg Allen, 1976, P.111.

(2) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغيير المخطط، مرجع سابق، ص 199.

(3) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص69.

4-مرحلة تقدير تأثير الخدمات على المطالب والاحتياجات وفي هذه المرحلة يتم تحليل المطالب التي تم تحديدها في المرحلة الثالثة وتحديد مجموعة الخدمات التي يمكن أن تلبي بفاعلية تلك المطالب أو تقلل من الاحتياجات.(1)

5-مرحلة نصع القرارات حول الخدمات الواجب تقديمها، حيث يتم من خلال هذه المرحلة استخدام ما حصلنا عليه من الخطوات السابقة لتقدير الخدمات التي يجب تقديمها وتكلفة كل خدمة وعدد العملاء الذين تقدم لهم كل خدمة.

6-وضع خطة خدمية منفصلة وكاملة وهي المرحلة النهائية، حيث يتم وضع الخطة الخدمية المفصلة والكاملة موضع التنفيذ من خلال الإجراءات التي يقوم بها المسئولين.(2)

وتختلف مراحل التخطيط طبقاً لهذا النموذج من وجهة نظر "سيمون" إلى ثلاثة عمليات أساسية هي:

أ- تحديد البدائل الاستراتيجية.

ب- تحديد وتصميم النتائج المترتبة على كل بديل.

ج- التقويم المقارن لمجموع النتائج المترتبة.(3)

وأيضاً هناك مراحل للتخطيط حددها "نيل جلبرت" و"هاري سكت" في ثلاثة اتجاهات أساسية تمثل نموذجاً لعملية التخطيط الاجتماعي على النحو التالي:

أ- التخطيط يمر بمجموعة من المراحل تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع إطار عام للخطة، ثم يتم تحديد الهدف ووضع وتنفيذ البرنامج.

ب- أن التخطيط قد يكون على المستوى القومي أو الإقليمي أو في محافظة أو مدينة أو قرية.

ج- أن التخطيط وظيفياً قد يكون اجتماعياً أو اقتصادياً أو مادياً.

---

(1) المرجع السابق، ص70.

(2)إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص70.

(3) Encyclopedia of Social Work, Volume1, Eighteen, Ed. N.A.S.W., Maryland, 1987, P596.

(4) Ncil Giltert and Hatry Speclt, Op. cit., PP.3-4.

ومن خلال الخطوات السابقة لعملية التخطيط نرى أن النموذج المسمى بالعقلانية الشاملة يحتاج إلى مدى كبير من البدائل ويتعامل مع كم هائل من المعلومات حول البدائل، ويحتاج من صانع القرار إلى القدرة على تنظيم المعلومات اللازمة للتخطيط.

النموذج الثالث: نموذج العقلانية المحدودة:

والعمليات التخطيطية لهذا النموذج والتي يمكن تنظيمها في أربع مهام هي[1]:

1-مهمة تحديد الحدود ويمكن تقسي تلك المهمة في الإجابة على تساؤلين هما:

أ- ما هي الاستجابات المقبولة للخدمات التي تقدمها؟

ب- ما هو الحد الأدنى الذي لا يمكن النزول تحته من الخدمة التي يقدمها كل برنامج؟

وفهم الإجابة على السؤالين السابقين خطوة ضرورية للوصول للعقلانية ولكن ذلك لا يكفي ولكن من المهم أيضاً أن نحدد أنماط الفعل التي تعتبر مقبولة.

2-وتتمثل المهمة الثانية الرئيسية في مدخل العقلانية المحدودة في تحديد الظروف والأوضاع المرغوب تحقيقها، وفي هذه المهمة نحدد الأوضاع التي يبدو أنها ممكنة التحقيق وتحظى بدعم السكان والتنظيمات.

3-أما المهمة الثالثة فهي عامل القرار وهذه الخطوة يتم منها توزيع القرار حسب الجوانب المطلوبة، فإذا كان القرار مثلاً يتمثل في إيجاد الظروف المرغوبة والتي قد تتمثل في التوازن في الخدمات المقدمة إلى الأطفال والأسر والمسنين فإننا نجد أن ذلك يستلزم تقسيم الميزانية بعدالة فيما بين هذه الفئات وذلك للمقارنة العقلانية بين البرامج النوعية لكل منها وبذلك يتم التقسيم للميزانية بين هذه الأقسام الثلاثة.

4-وتتمثل المهمة الأخيرة في الاختيار العقلاني فيما بين البدائل المتاحة للبرامج وهي لا تتم إلا بعد الخطوة السابقة، وفيها يتم التحليل العقلاني لتلك البدائل المتاحة للبرامج وهي لا تتم إلا بعد الخطوة السابقة، وفيها يتم التحليل العقلاني لتلك البدائل مثل

---

(1) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص ص74-75.

المفاضلة بين برامج توجيه العمالة في مقابل تدريب العمالة، ويتم التركيز في هذه المهمة على البديل الذي يقابل حاجة مهمة بأعلى فاعلية.

النقد الموجه للنماذج السابقة:

إذا تحدثنا عن النقد الموجه للنماذج السابقة، فإننا نجد أن أقوى نقد موجه للنموذج المرحلي من خلال الفكرة المحوري التي يقوم عليها.

فإذا كانت المسلمة الأولى للتخطيط المرحلي تعبر عن الإيمان بالحرية والمنافسة المشروعة بين جماعات المصالح المختلفة، وأن هذا يؤدي في النهاية لتحديد المصلحة العامة المشتركة في ظل المجتمع الديمقراطي، ونجاح ذلك يفترض تساوي القوى المتنافسة في إمكانيات اتخاذ القرار، وإذا وضع في الاعتبار حالة اللاتكافؤ في توزيع قوى موارد المجتمع فإنه من المتوقع أن تتعرض الجماعات الضعيفة لهيمنة وجهة نظر متخذي القرار التي قد تنحاز إلى مصالح حائزي القوى.[1]

أما النقد الموجه للنظام العقلاني، فيرى أن ذلك النموذج غير علمي لأنه يستحيل الوصول إليه في عالم الواقع، حيث من المستحيل أن نحدد كافة المعلومات الصحيحة التي تبنى عليها كافة السياسات، كما أن هذا النموذج انتقد من خلال "هيرماس" وهو من أبرز مفكري مدرس فرانكفورت، حيث يرى أن المعرفة الغائية هي مطلب لعملية صنع القرار العقلاني، وهي في ذات الوقت عملية مستحيلة.[2]

كذلك يغفل النموذج الكثير من العوامل الاجتماعي التي قد تلعب دوراً خفياً في اتخاذ القرارات مثل العوامل الأيديولوجية والسياسية والقيمية والتي تكمن في مراحل التخطيط المختلفة، فالنموذج مثلاً يعلن عن وجوده بأنه لا يتأثر بالقيم على حين أن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالنسق القيمي والأيديولوجي والصراعات التي تعبر عن مصالح القوى المختلفة في المجتمع.[3]

---

(1) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغيير المخطط، مرجع سابق، ص ص199-205.

(2) Encyclopedia of Social Work, Volume1, Op. cit., P.697.

(3) محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية: دراسات في التغيير المخطط، مرجع سابق، ص 205.

ومن خلال عرض النماذج السابقة نجد أنه من الضروري أن يرتبط التخطيط بـــالواقع الاجتماعي والأيديولوجي والسياسي أكثر من كونه مجرد عملية منطقية مجردة، ونقتـــرح استخدام نموذج العقلانية المحدودة، في مجال التخطيط للخدمات الاجتماعية، حيث الفرق الرئيسي بين النماذج السابقة هو مدى تحديد البدائل والذي قد يتسع أو يضيق في النماذج الأخرى ولكن في نموذج العقلانية المحدودة فإن بدائله محدودة نستطيع جمع المعلومات عنها.

خامسا: حتمية التخطيط الاجتماعي رؤية سوسيولوجية:

يتحدث الباحث في هذا الجزء عن النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي، وكيـــف أن التخطيط الاجتماعي يؤثر أو لا يؤثر على حرية الفرد؟

وإذا تحدثنا عن الحتمية نجد أن أكثر وأقدم الاتجاهات انتشاراً في تحدي الحتمية قد اقترح أن شئون الإنسانية أكثر تعقيداً من الأحداث الطبيعية لدرجة أن المعرفة الحتمية هـــدف لا يمكن تحقيقه[1]، ويقوم أنصار المدخل السابق بتقسيم حاد بين العلوم الطبيعيـــة والعلـــوم الإنسانية، وينادون بأن العلوم الإنسانية تحتاج إلى التركيز على الرغبات والأغراض ونوايا الفعل الإنساني، وتتحدث الحتمية عن قدرة الشخص على التفسير والعمل على أساس مـــا لديه من معاني اجتماعية، وكذلك سلوك محدد بيولوجياً.[2]

ومن خلال الفكرة السابقة عن معنى الحتمية نطرح سؤالان يدوران حول: مدى تـــأثير التخطيط الاجتماعي تأثيراً حقيقياً في مجرى نمو المجتمع؟ وهل يميل التخطيط الاجتماعي إلى وضع القيود وتدمير حرية الفرد في نهاية الأمر؟

للإجابة عن هذين السؤالين نذكر أن التخطيط بقدر ما هو أسلوب علمي فإنه أيضـــاً عمل اجتماعي وسياسي هام، فالأخذ بأسلوب التخطيط يعني توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف في فترة زمنية محدودة، وهي أهداف يتم تحديدها بواســـطة الأجهـــزة السياســـية المسئولة على ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.[3]

---

(1) Social Work, Journal of the National Association of Social Workers, Volume 38, March 1993, P129.
(2) Ibid, P.129.

(3) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص 54.

وفي خلال الفترة التي سميت فيها بعد بعصر التنوير الفرنسي اعتنق كثير من الفلاسفة الاجتماعيين الاتجاه، الذي يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكي[1]، في النظر إلى التغيير الاجتماعي، وكرد فعل للنظرة التي سادت العصر الوسيط والتي مالت إلى معالجة النظام الاجتماعي على أنه هو كذلك بالضرورة. وحاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الإنسان حر، ومظهر حريته أن له أن ينظم بإرادته شئون المجتمع الذي يعيش فيه، كما يتراءى له، وكما يتصور أن ما يقرره في صالحه الأخير.

وقد لاقت هذه النظريات ترحيباً كبيراً وأسهمت في الدفعة القوية التي انتهت بالثورة الفرنسية، ولكن هذه النظرية التي مجدت قدرة الإنسان لم يكتب لها التفرد طويلاً، ففي الفترة التي صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الاجتماعيين من أمثال مالتس وهيجيل وماركس وسبنسر وسمنر، وجاءت بنظرية جديدة، وهي نظرية تتحدث على أن نمو المجتمعات الإنسانية محدد إلى درجة كبيرة بقوى غير شخصية خذلت دائماً التصميم الإنساني، وستظل باستمرار تخذل الضبط الإنساني.

ويفسر بعض الباحثين ذلك أن مجهودات الإنسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعي ستذهب عبثاً، فما هو مقدار أن يحدث سيحدث ولن تتغير رغبات الإنسان وآماله في التدخل في سير الأحداث شيئاً ولن تعدل مجرى الحوادث أو تحرفه عن اتجاهه[2]، وبـ ثم من اتجاه "سبنسر" لفكرة التغير الجذري في مجتمعه، وكذلك أظهر اتجاهاً معادياً لدعاوى تدخل الدولة في إحداث تغييرات اجتماعية أخرى.[3] وفي السنين الأخير، وبناءً على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع رفضوا وجهتي النظر الرومانتيكية والحتمية على السواء، ذلك أن كل نظرية تتضمن عمقاً خاصاً ولكن بطريقة فيها مبالغة كبيرة.[4]

---

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص575.

(2) المرجع السابق، ص576.

(3) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص67.

(4) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص575-577.

ويرى Zimmeriman أن تصور الحتمية في حقيقته خطير لأنه يشجع استغلال كل من البيئة والناس، ويرى أيضاً أن التنبؤ الناتج عن الحتمية هو الذي يعطي المسئولية والقدرة على تحديد ما هو أفضل لأشخاص للسيطرة على آخرين.[1]

ونرى أن هناك علاقة بين الحتمية والتخطيط الاجتماعي، ففي عملية التخطيط يكون هناك تعاون بين المتخصصين في مهن مختلفة وبين قيادات المجتمع سواء أكانت قيادات شعبية أو تنفيذية. سواء أكانت على المستوى المحلي أو القومي مع مشاركة أهالي المجتمع في تلك العملية، ويحاول هؤلاء الأفراد من قيادات ومتخصصين المساهمة في تحديد كل ما هو أفضل لأهالي المجتمع والسيطرة عليهم من أجل تحقيق أو المساهمة تحديد كل ما هو أفضل لأهالي المجتمع والسيطرة عليهم من أجل تحقيق أو المساهمة في تحقيق الرفاهية لهم. ومن ثم فالحتميون على حق حينما قرروا أن الإنسان ليس حراً في تنظيم شئون المجتمع، كما يريد ذلك أن المجرى الرئيسي لنمو المجتمع يبدو أنه محدد القوى فوق مقدرة الإنسان وفي غير متناوله وبالتالي لا يمكن السيطرة عليها، ومن خلال الحدود التي حددها هذه القوى يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعي أن يقيموا أنساقاً مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج مغايرة بالنسبة لعمليات النمو في المجتمع، أما مدى اتساع تلك الحدود فإنه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث في المستقبل إلى قرار[2]، وفي مجتمعنا المصري نجد أن التخطيط الاجتماعي يغير مجرى نمو المجتمع في أحيان كثيرة، وفي أحيان أخرى يخفق التخطيط الاجتماعي في تحقيق ذلك نتيجة لقوى تدخل فوق طاقة الضبط الإنساني.

سادساً: التخطيط الاستراتيجي[3]:

- هو محاولة لتصور شكل الجمعية في المستقبل وتحقيق هذا التصور.
- محاولة للتحليل والبحث عن الأفكار والابتكار والإبداع والتعمق في ذات وشخصية الجمعية وثقافتها لبناء مستقبلها.

---

(1) Social Work, Journal of the National Association of Social Workers, Op. cit., P.129.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص575-577.

(3) ميشيل رمزي بولس، إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص ص17-29.

–يساعد على تقييم المخاطرة استناداً على الاستراتيجية الموجودة في الأهداف العامة ورسالتهم.

–هو عملية تتطلب طرق جديدة من التفكير المقارن في كل من الماضي والمستقبل.

فالتخطيط الاستراتيجي هو الجهد المنظم لصناعة القرارات المصيرية والذي يصيغ هوية الجمعية ويبرر وجودها، وهو مجموعة من المبادئ والخطوات والأدوات التي صممت لتساعد القادة والمديرين والمخططين أن يفكروا ويتصرفوا بشكل استراتيجي، وهو الذي يساعد الجمعية على أن تصنع قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق رسالتها وإرضاء الفئات المعنية في ظل ما يحيط الجمعية من فرص وتهديدات بالبيئة الخارجية ونقاط قوة ونقاط ضعف في بيئتها الداخلية. والتخطيط الاستراتيجي هو عملية تقوم من خلالها المنظمة غير الحكومية بدراسة الافتراضات والاحتمالات المحيطة بها والتي تؤثر على تحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى ضرورة التأكد من وضوح النتائج التي تسعى المنظمة غير الحكومية لتحقيقها وكيفية توظيف مواردها من أجل حدوث التغيير المقصود.

والتخطيط الاستراتيجي أيضاً هو خلق واقع جديد يتجاوب مع تحديات المستقبل المتوقعة التي يعبر عنها في صورة قيم أو أفكار ليس فقط للمنظمة.أو أعضائها ولكن تعكس أيضاً البيئة المحيطة التي تتواجد فيها المنظمة.

أهمية التخطيط الاستراتيجي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية[1]:

قبل أن نقوم بدراسة هذا الموضوع لابد من التعرض والتعرف على سمات وخصائص تلك المنظمات غير الحكومية.

فلابد لنا أن نتفق على أن المنظمة غير الحكومية التي تنتمي إليها لها سمات مميزة تجعلها مختلفة من حيث طبيعتها الاقتصادية والإدارية عن باقي المنظمات، وبلا شك فإن هذه

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- بولا شفيق ويصا: التخطيط الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية NGO sc.
- OCSSP: التخطيط الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية NGO sc.
- أسامة محمد عُلما: الإدارة الاستراتيجية NGO sc.
- مركز الخبرات المهنية للإدارة: التخطيط الاستراتيجي لفريق الإدارة العليا.

السمات ستنعكس بشكل مباشر على وضع استراتيجية لها يمكن بلورة أهم هذه الخصائص والسمات لهذه المنظمات فيما يلي:

1- إن أحداث التمكين هو غاية وليس وسيلة ونقصد بالتمكين بناء قدرات الأعضاء والمجموعات المستهدفة ودعمها وتنميتها، فإذا كانت المنظمات الأخرى تنظر إلى تمكين القوى البشرية لديها كوسيلة لزيادة الإنتاجية أو الربحية فإن التمكين في المنظمات غير الحكومية هو محور وغاية وهدف ورؤية ورسالة ذات بعد استراتيجي حاكم في المنظمات غير الحكومية.

2-أنها منظمات غير هادفة للربح، وحتى لو استهدفت الربح فإنه غالباً ما يكون وسيلة مرحلية يكون عائده موجهاً نحو تدعيم التمكين للمجموعات المستهدفة.

3-أن السمة الأساسية في العديد من المنظمات غير الحكومية هي توفر فرص القيام بالعمل التطوعي بالتوازي مع أولئك العاملين في المنظمة غير الحكومية وفق علاقة رسمية وقانونية يحكمها عقد العمل، ومن هنا تتنوع قوة العمل المتاحة للجمعية التي تنقسم إلى:

- المتطوعون ويحكمهم فقط الانتماء والالتزام المعنوي نحو المنظمة غير الحكومية دون أي التزام قانوني يفرض عليهم ذلك.
- العاملون التنفيذيان ويحكمنهم الارتباط القانوني بصرف النظر عن انتمائهم المعنوي تجاه المنظمة.
- أعضاء مجلس الإدارة الذين يتولون مناصب إدارية في المنظمة ويحكمهم الانتماء والالتزام والقانون وهو أمر غير وارد في النوعيات الأخرى من المنظمة.

4-أن هذه المنظمات غير الحكومية في أغلب أحوالها مقيدة بحدود نشاط معين ونطاق جغرافي لا تتجاوزه وربما أنواع خدمات لا تخرج عنها، إذن يمكن اعتبارها حرة في حدود قيود معينة توضع منذ بداية تكوينها في نظامها الأساسي.

5-أنها غالباً ما تعمل في إطار نظم إدارية مبسطة تتناسب وحجم نشاطها وهو أمر قد يعوق في الكثير من الأحوال توسعها ونموها، حيث يحتاج هذا النمو والتوسع إلى تغيير جذري في هذه النظم الإدارية قد لا يكون متاحاً لها مما ينعكس سلبياً على وضع تخطيط استراتيجي لها.

6-أن تصميم المنظمة غير الحكومية قائم على أساس قيامها بالدفاع عن مصالح جماعات معينة وحمايتها وتمكينها من أجل تمتعها بحياة أفضل وهو أيضاً قد لا يتوفر في النوعيات الأخرى من المنظمات خاصة وأن هذه السمة لابد وأن تكون أحد الثوابت التي تنطلق منها أي استراتيجية لأي منظمة غير حكومية.

7-أنها عند حمايتها ودفاعها وتمكينها لمجموعتها المستهدفة لابد وأن ترصد تلك المشكلات التي قد تنتج عن حدوث تغييرات في الهيكل الاقتصادي (الخصخصة والبطالة)، لتلاحق تأثير هذه التغيرات على مجموعتها المستهدفة وأعضائها ومن ثم حمايتهم منها وهو ما يطلق عليه الدور اللاحق لهذه المنظمات لإحداث التوازن الهيكلي في المجتمع وهو دور لا يقع فقط على عاتق المنظمات الأخرى وإنما يجب أن تساهم المنظمات غير الحكومية في إحداث التوازن عن طريق دعمها وتمويل مشاريعها الهادفة.

8-أن نمط التنافس في العلاقات بين منظمات القطاع الخاص هو نمط غير مقبول لتوفر فعالية المنظمات غير الحكومية، فالأساس هو نمط التعاون والتفاعل الإيجابي بينهم.

9-أن هذه المنظمات لابد وأن تخضع في تنظيمها لنمط التنظيم العضوي القائم على روح الفريق والمسئولية الجماعية وليس نمط التنظيم الميكانيكي القائم على التخصص الدقيق والمسئولية عبر مهام محددة.

10-تعدد مصادر تمويل هذه المنظمات وعدم ثباتها يؤدي إلى مشكلة تعظيم مصادر تمويل هذه المنظمات والبحث المستمر عن مصادر متجددة للإبقاء على استدامة الجمعية واستمرار تدفق أنشطتها.

لماذا التخطيط الاستراتيجي[1]:

1- يساعد في تحديد مسار العمل في الجمعية غير الحكومية.

2-يساعد في تطوير النتائج المرجوة من وجود الجمعية (مرشد حول ما نسعى لتحقيقه).

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر.

- مركز الخبرات المهنية للإدارة. التخطيط الاستراتيجي والتفكير الإبداعي.
- نادية العارف: التخطيط الاستراتيجي والعولمة.
- عبد الحميد عبد الفتاح: الإدارة الاستراتيجية.

3-يؤدي إلى تحسين نوعية القرارات التي تتخذها الجمعية، يركز على الأمور الحيوية والتحديات التي تواجه الجمعية، فهو يساعد صانعي القرار لتحديد ما يجب أن يتم بخصوص هذه الأمور.

4-يساعد على خلق هوية للجمعية وتنمية قاعدتها الشعبية الداخلية والخارجية وتعظيم إحساسهم بالأمان والمصداقية مما يزيد من شرعية الجمعية ومن مساندة القاعدة الشعبية داخل الجمعية وخارجها (يزود المسئولين بأسلوب وملامح التفكير في المنظمة).

5-أن صناع القرار وفريق العمل ككل يمكن لهم القيام بأدوارهم بفاعلية أكثر حين يكون لديهم رؤيا واستراتيجيات تم صنعها بالمشاركة، يساعد الجمعية على أن تستجيب بفاعلية للاحتياجات والمطالب الداخلية والخارجية. وهو ضروري لمساندة ومساعدة العميل، فالتخطيط الاستراتيجي يحدد الأشياء التي يتعين على المؤسسة عملها لمواجهة توقعات العميل، وقد توصلت جميع المؤسسات الحكومية في المدينة إلى أنهم لديهم عملاء ولديهم قائمين على الإدارة، وهذا الاختلاف بين النوعيتين يمكن معالجتها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي حيث تكون مواجهة متطلبات واحتياجات العملاء هي الأساس.

6-يساهم في حل المشاكل التي تواجه الجمعية من خلال تحديد الجمعية لإمكانياتها الداخلية وما يتوافر لديها من عوامل للقوة أوجه للضعف والفرص والتهديدات وكيفية التعامل مع كل منها.

7-يساعد الجمعية على تخصيص (توزيع الموارد) المتاحة وتحديد طرق استخدامها. فالتخطيط الاستراتيجي يعتمد على اعتبارات دقيقة لقدرات وبيئة المدرسة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى قرارات هامة خاصة بعملة توزيع الموارد.

8-يزيد وعي وحساسية المديرين لرياح التغير والتهديدات والفرص المحيطة فهو التخطيط مع وضع التغير في الحسبان في إطار بيئة ذات طابع آخذ في التعقيد ربما الفكرة الوحيدة الثابتة هذه الأيام هي التغير أو متطلبات متزايدة للخدمات ذا فاعلية مسبقة ولكن يتم مطالبة المؤسسات بأن تنشد التغير بدلاً من، ببساطة معالجة الأوضاع الحالية.

9-تقليل درجة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بالمتغيرات الخارجة عن سيطرة وإدارة المنظمة وتوفير المرونة لديها للتكييف مع المتغيرات وتوفير أدوات التبوء والتقدير يساعد المنظمة على توقع المتغيرات في البيئة المحيطة بها وكيفية التأقلم معها.

10-هو قابل للتكيف على الرغم من أن التخطيط يستغرق إجراء طويل الأمد إلا أن الاستعانة بالمراجعات ومتابعة المستجدات بصفة منتظمة، لقياس مدى التقدم وإعادة التقييم مدى صلاحية الخطة المرتكزة على أسس استراتيجية موضحة في التقييم الداخلي/ الخارجي- كل ذلك قد يؤكد أن التخطيط أكثر مرنة. وبذلك يمكن تحديث الخطة وإجراء التعديلات اللازمة لمواكبة الأوضاع المتغيرة والاستفادة من الفرص التي تنشأ كنتيجة لذلك.

11-يضع التخطيط الاستراتيجي أهدافاً للتنفيذ ويدمج الأساليب للتأكد من عملية التقدم، كما يرسم اتجاهات الخطط التشغيلية والمالية القائمة بالفعل، وذلك بالإضافة إلى وضع الميزانيات.

12-الخطة الاستراتيجية هي وسيلة جيدة للاتصال والتسويق.

13-يوضح صورة الشركة أمام كافة جماعات المصالح.

14-يقدم المنطق السليم في تقييم الموازنات التي يقدمها المديرون.

15-ينظم التسلسل في الجهود التخطيطية عبر المستويات الإدارية.

16-يسهل التخطيط الاستراتيجي عملية التواصل والمشاركة.

17-ينمي القيمة والفائدة المتباينة ويعزز بصورة منتظمة عمليات صنع القرار والتنفيذ الناجح للأهداف ويحسن التخطيط الاستراتيجي التواصل ليس فقط بين موظفي الدرجة الأولى والمدير والعكس، ولكن أيضاً بين التقسيمات والبرامج.

18-يجعل المدير خلاقاً مبتكراً مبادراً يصنع الأحداث وليس متلقياً لها.

19-هو الإدارة من أجل النتائج: أنه عملية التشخيص وتحديد الأهداف وبناء الاستراتيجية تعد جزءاً لا يتجزأ من نتائج الإدارة الموجهة.

20-وهو أداة إدارية جوهرية: يتم مطابقة المؤسسات بالتركيز على تحقيق وتحسين الفوائد السنوية (بعبارة أخرى ينبغي على المؤسسات التركيز على كفاءة ومدى تأثيرات العمليات التي تقوم بها).

21-يتيح التخطيط الاستراتيجي الفرصة للمؤسسات للقيام بتنمية نظام يعمل على التطوير المتواصل على كافة المستويات.

من يقوم بالتخطيط الاستراتيجي:

إن التخطيط الاستراتيجي هو جهد فريق العمل، وبالرغم من أن التخطيط الاستراتيجي يبدأ من القمة فإنه يتعين على الرؤساء تدعيم المديرين والمشرفين وموظفي الدرجة الأولى الذين هم على دراية أكبر بالخدمات والعملاء.

وينبغي أيضاً أن يتضمن فريق العمل أفراد معلومين من جميع برامج وخدمات المؤسسة ولا يجب أن يزيد عددهم بشكل قد يؤدي إلى نتيجة عكسية.

وكقاعدة ثابتة يجب على الأشخاص الذين يقومون بتحمل مسئولية تنفيذ أجزاء من الخطة الاستراتيجية أن يقوموا بالمشاركة في تنمية ذلك الجزء من الخطة.

ويتراوح عدد فريق العمل وفقاً لحجم المؤسسة، ففي المؤسسات الكبيرة يدخل كل المدرجين في القائمة التالية هنا ضمن الفريق وعلى العكس في المؤسسات الصغيرة قد يكون المدير وحده هو فريق العمل.

المشاركون في العملية:

1-هل مجلس الإدارة هو المسئول الأول عن إجراء عملية التخطيط الاستراتيجي؟

2-إلى أي مدى تطلق حرية مجلس الإدارة في وضع الخطط الاستراتيجية أو تعديله أو تغييرها كلية؟

3-هل ينفرد مجلس الإدارة في القرارات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي أم يتفاعل مع شركاء آخرين؟

دور مجلس الإدارة:

- المشاركة في التخطيط.

- المشاركة في التنفيذ.

- المشاركة في الاستمرارية.

من هم الشركاء (شركاء مجلس الإدارة):

1-المستفيدون.

2-العاملون التنفيذيون.

3-المدير التنفيذي وقيادات المنظمة.

4-أطراف أخرى معنية بشئون الجمعية.

5-استشاريون.

من يقوم بالتخطيط الاستراتيجي؟

التخطيط الاستراتيجي هو عملية متشابكة يشترك فيها أطراف عدة، فكل أعضاء الجمعية مسئولون عن تقديم تصوراتهم لما يريدون من الجمعية التي ينتمون إليها وعلى الفئات المستهدفة تقدير احتياجاتهم الحالية والمستقبلية وأخيراً تقع على مجلس الإدارة مسئولية صياغة الاستراتيجية المرغوب فيها.

ملاحظات جديرة بالدراسة:

- يتعين على الإدارة العليا أن تعرف دورها جيداً في عملية التخطيط وأيضاً معرفة أدوار الآخرين في المؤسسة.

- قد يقتصر دور بعض الرؤساء على الخدمات الشفهية ويتجاهلون المشاركة الفعلية في عملية التخطيط ولكن المنفذ الذي يتخلى عن مسئوليته يبعث برسالة قائلة: أن التخطيط الاستراتيجي ليس مهماً بالقدر الكافي لمشاركته في تنفيذه.

- وعلى الجانب الآخر هناك رؤساء يحاولون الاستئثار بتنفيذ الخطة، ولكن المنفذ الذي يقوم بتجميع الخطة دون مشاركة المديرين وفريق العمل الذي من شأنه بالفعل تنفيذ الخطة، فهو يصدر وثيقة لشخص واحد- المنفذ- وهو المسئول الوحيد.

معوقات التخطيط الاستراتيجي[1]:

حظي التخطيط الاستراتيجي بقبول كبير بين مديري وأعضاء مجالس إدارة المنظمات غير الربحية في العقد الماضي. وإن كان ذلك على المستوى النظري ولم يتم بعد على الصعيد العملي، وفي الواقع فإن البيئة المعاصرة التي تتسم بالتعقيد وسرعة الحركة وتزايد المنافسة، وتؤكد على حتمية التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للمنظمات غير الربحية.

إن المنظمات غير الربحية التي تفشل في أن تخطط للمستقبل غالباً ما تكون عرضة لفقدان فرصها في توسيع قاعدة مواردها أو في زيادة وتنويع خدماتها، كما أنها تخاطر بعدم اللحاق بالاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لعملائها وتواجه بتطورات غير متوقعة، وقد يكون الثمن الذي تدفعه هذه المنظمات لعدم التخطيط الاستراتيجي هو الركود والتقهقر أو التوقف والنهاية. إذا كان التخطيط الاستراتيجي له هذه القيمة الكبرى فلماذا تعتقد الكثير من المنظمات أن اقتحامها لهذه الساحة الاستراتيجية شيء محبط وغير مجدي وقد يكون مخيباً للآمال والأحلام؟

تبرز ثلاثة أسباب رئيسية لذلك:

السبب الأول:

أن العديد من المنظمات غير الربحية قد طبقت دون تمحيص نموذج التخطيط الاستراتيجي التقليدي طويل الأمد والذي اقتبسته من قطاع الهيئات الربحية والذي تخلى عن استعماله بالفعل منذ فترة طويلة، وغالباً ما تكون هذه الخطط وصفاً حرفياً لما تقوم به المنظمة بالفعل (ولذلك فهو عبارة عن توقعاتها لثلاث أو خمس سنوات أو أكثر). ومثل هذه الصياغة المتقنة والتوقعات التقليدية قد تعطي إحساساً كاذباً بالإمساك بزمام الأمور إلا أنه في عالم يتسم بالصعوبات الشديدة مثل الذي نعيشه اليوم فإن المنظمات التي تتبع مثل هذه النظم قد تكون عرضة للمتاعب أكثر مما لو كانت قد تجاهلت التخطيط الاستراتيجي برمته.

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

- عثمان محمد غنيم: التخطيط أسس ومبادئ عامة.
- عادل فاروق ويصا: محاضرة عن التخطيط الاستراتيجي.
- مصادر مختلفة: الاستعانة ببعض المقالات المنشورة على شبكة الإنترنت.

السبب الثاني:

هو ميل هذه المنظمات إلى المضي قدماً بدون إعداد نموذج للتخطيط يتلاءم مع النتائج المرجوة عند وضع عملية التخطيط والبنية وعند تحديد الموارد التي يتطلبها تنفيذ هذه العملية.

السبب الثالث:

هو فشل العديد من المنظمات غير الربحية في أن تطوير قيادها وإدارها بما يطلبه تنفيذ استراتيجياها وإدارة عملية التخطيط أن أياً من هذه العوامل الثلاثة قد يؤدي إلى فشل التخطيط الاستراتيجي، أما إذا اجتمعت هذه العوامل الثلاثة معاً فإها تقضي عليه تماماً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مجالس إدارة المنظمات غير الربحية التي تشارك في التخطيط الاستراتيجي التقليدي تقوم بدور عابر لا يتجاوز تصفح الخطة ومراجعتها بشكل سلبي ثم مناظرة الخطة المنتهية في آخر خطوة من هذه العملية.

وهذه النوعية من المشاركة التي تتسم بقلة الأكثر إن تحد من أي تأثير ممكن لمجلس الإدارة على عملية التخطيط وتولد الإحباط لدى مجلس الإدارة، كما تبعده عن عملية التخطيط وبمرور الوقت فإن ذلك يؤدي إلى الحد من التزام أعضاء مجلس الإدارة بدورهم.

معوقات التخطيط الاستراتيجي (في نقاط موجزة):

1-ثقافة المنظمة في تحث على المشاركة.

2-عدم قدرة القيادات الرئيسية على التخطيط الاستراتيجي.

3-عدم توفر الموارد والإمكانات الأساسية والقدرات.

4-الصراعات الداخلية.

5-عدم توفر معلومات كافية للتخطيط الاستراتيجي.

6-صياغة الرسالة لا تتناسب مع الرؤية المحددة.

7-القيام بتنفيذ برامج وأنشطة لا تتجاوب مع رسالة الجمعية ولا تتناسب مع القرارات الاستراتيجية.

8-غياب المتابعة.

9-ضغوط من البيئة المحيطة للجمعية.

10-عدم التجارب أو عدم التواصل مع الفئات المستهدفة.

سابعا: التخطيط في الخدمة الاجتماعية واجهزته:

تظهر أهمية التخطيط في الخدمة الاجتماعية في المجتمعات التي يكون التغيير الاجتماعي فيها سريعاً كالمجتمع العربي الذي يجتاز مرحلة حاسمة في حياته في الوقت الراهن، كما يكون بالغ الأهمية في المجتمعات التي ترجع فيها كافة الاحتياجات إلى كافة الموارد القائمة أو المستغلة.[1]

والتخطيط هام جداً لمجتمعنا العربي في وقتنا الحالي حتى يتمكن من تحقيق أهدافه، والتي تكمن في:

1-إيجاد الحلول الملائمة التي تضمن مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات حتى نضمن ارتفاعاً حقيقياً مطرداً في المستوى المعيشي للسكان.

2-إيجاد توازن ملائم بين التوسع في إنتاج السلع والتوسع في إنتاج الخدمات حتى يكون التوسع في إنتاج السلع هو المنبع الحقيقي الذي يضمن استمرار التوسع في إنتاج الخدمات.

3-تحقيق الاتساع الكبير في الصناعة عماد الاستقلال الوطني وركيزة الاقتصاد القومي في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الإنتاج الزراعي.

4-فتح فرص متزايدة للعمالة تستطيع بها في أقرب وقت ممكن للقضاء على البطالة التي عاني مجتمعنا من وطأها طوال السنين والتي ورثناها من عهد قبل الثورة.

5-توسيع عدالة التوزيع وتعميق إمكانياها عن طريق زيادة الإنتاج التي تعد القاعدة الأساسية التي تستطيع أن تسند إليها عدالة التوزيع بصفة مستمرة.

6-اتخاذ الحلول السليمة للمشكلات التي تواجهها أولاً بأول لاسيما مواجهة العجز الذي يطرأ على تزايد مدفوعاتنا مع العالم الخارجي خلال المراحل الأولى للتنمية لشراء

---

(1) يحيى حسن درويش وآخرون، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1، 1962، ص49.

المصانع والموارد اللازمة لبناء المجتمع حتى نتمكن من إنقاصه تدريجياً ثم تحويله إلى فائض إيجابي في مرحلة التنمية التالية لسداد جميع الالتزامات.[1]

والخدمة الاجتماعية بما أنها إحدى المهن التي تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية، وجميع المهن، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية تهدف إلى تحقيق هدف عام مشترك ألا وهو تحقيق رفاهية الإنسان[2]، فإنها تهتم ويعظم اهتمامها بالتخطيط من أجل تحقيق ذلك، وهذا الاهتمام من جانب الخدمة الاجتماعية للتخطيط يرجع لأهمية التخطيط التي تكمن في:

1- أن التخطيط هو الوسيلة التنظيمية والتنسيقية المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف.

2-يضمن التخطيط سلامة التنفيذ والوصول إلى الأهداف بأقل التكاليف وفي أقصر وقت.[3]

3-نطاق التخطيط لا يقتصر على قطاع معين أو مجال معين، وإنما يشتمل على كافة مجالات النشاط في المجتمع.[4]

4-يساعد على الوصول إلى الهدف النهائي بمجموعة خطط تحقق كل خطة منها هدف ومجموعها يكون الهدف النهائي.

5-يساعد على تحقيق الحاجات والمشكلات وتحديد الأولويات وذلك لأن مواردنا دائماً أقل من حاجاتنا.[5]

ونرى من العرض السابق أن للتخطيط أهمية عظيمة في الخدمة الاجتماعية، حيث أن الخدمة الاجتماعية تعمل على زيادة محصلة تفاعل الأفراد والجماعات مع بيئتهم الاجتماعية

---

(1) أحمد كمال أحمد، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص175.

(2) مسعد الفاروق حمودة، التنمية الاجتماعية: دور الخدمة الاجتماعية، مطبعة الأمان الحديثة، الإسكندرية، 1987، ص145.

(3) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص161.

(4) أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص315.

(5) سامية محمد فهمي وآخرون، مرجع سابق، ص161.

وإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، كما تهتم بإزالة العقبات التي تعترض التنمية وإطلاق الطاقات البشرية الكامنة للاستفادة من موارد المجتمع إلى أقص حد ممكن وتستند الخدمة الاجتماعية على قواعد علمية تستند إليها مناهج العلوم الاجتماعية باستخدام أساليب فنية خاصة، ولذا فالتخطيط هام بالنسبة للخدمة الاجتماعية وعملية من العمليات التي تساهم في تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية.

التخطيط للخدمات الاجتماعية:

تستهدف مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها المختلفة توفير أقصى قدر ممكن من الرعاية الاجتماعية للمواطنين، والخدمة الاجتماعية تعرف بأنها خدمة مهنية تقوم على أساس من الحقائق العلمية والمهارة في مجال العلاقات الإنسانية والغرض منها مساعدة الأفراد كأفراد أو في جماعات على تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتنمية قدراتهم على مواجهة شئونهم، وتقوم بهذه الخدمة مؤسسة اجتماعية متخصصة أو إحدى الهيئات المتصلة بها[1]، وإذا تعرضنا للإطار التنظيمي الذي تخطط فيه الخدمات الاجتماعية نجد أن التخطيط بوجه عام يشكل جزءاً في تفكير المهنيين والممارسين على حد السواء، كما أصبح أداة فعالة لتعبئة كل الطاقات والإمكانيات للاستفادة بها في تنمية المجتمع.[2]

والتخطيط في مهنة الخدمة الاجتماعية هو التخطيط لخدمة الرعاية الاجتماعية، ويتم وفق أهداف وأسس معينة، ويراه البعض بأنه طريقة ترشيدية لحل المشكلات في حين يرى البعض الآخر أنه عمليات تغيير اجتماعي لنقل المجتمع من صورة معينة إلى صورة أخرى عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف مع حسن الأداء.[3]

وفي هذا الجزء سوف نستعرض بعض الأجهزة مع اختلاف أنواعها والتي تقع عليها مسئولية توفير الخدمات الاجتماعية والتخطيط لها، وسوف يتحدث الباحث من خلال ذلك عن أربع جهات وهم:

---

(1) Wolter Fried Londet, and Robert Z. Aple, Introduction to SocialWelfare, Filth Eo, New Jersey, 1980, PP.3-6.

(2) أنور عطية العدل، التخطيط للتقدم الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص284.

(3) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص58.

أ- الوزارة الوظيفية أو القسم المسئول عن خدمة اجتماعية معينة.

ب- مؤسسة التخطيط القومي.

ج- السلطات المحلية وجماعات المجتمع.

د- المؤسسات التطوعية الخاصة.

وعلى الرغم من وجود مؤسسات أو منظمات معنية بالغرض السابق إلا أنه يلزم التنسيق الفعال بين أنشطتها وتلك المؤسسات هي:

1) الوزارة المسئولة عن الخدمات:

في بعض الأحيان تكون طول مشاكل المجتمع المحلي أكثر أهمية من كل الخدمات المباشر التي تستطيع جهة معينة أن تقدمها للمواطنين لأن إقامة نسق للتعرف على المشاكل والتعامل معها له تأثيره على خلق آلية لحل المشاكل.[1]

ولكي نضمن التخطيط الفعال لأي خدمة اجتماعية، لابد أن يتطلب ذلك وظيفة تخطيطية كافية داخل الوزارة المسئولة عن خدمات اجتماعية، الأمر الذي يساعد على الصياغة الدقيقة للسياسات والبرامج أو تحديدها بشكل مؤقت.

ونظراً لما لوحظ في معظم المؤسسات الحكومية من انشغال معظم العاملين بالأعمال الإدارية اليومية، كان من الضروري إنشاء قسم خاص أو وحدة داخل الوزارة تتحمل المسئولية الدائمة للتخطيط، وإلا فإن الأعمال الروتينية والأزمات المفاجئة سوف تحظى حتماً بالأولوية على أي شكل من رسم السياسة أو التخطيط طويل الأمد[2]، أما عن الحجم الأمثل لوحدة التخطيط وطريقة تكوينها فسوف يختلف ذلك بدرجة كبيرة بناءً على نوع الخدمة وحجم الدولة ودور التخطيط فيها، ولكي يوصي بصفة عامة أن تكون هذه الوحدة صغيرة نسبياً على أن تعتمد على العاملين في الأقسام الفنية الأخرى للوزارة وأن يقوم التخطيط على أساس طبيعة البناء الاجتماعي والتحليل الوظيفي لهذا البناء وفقاً

---

(1) Carle B. Germain, Social Work Practice, Peopleand Environment, Adrvision of Macmillan Publishing Co. Inc., New York, 1989, P.34.

(2) ديانا كونيرز، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة الفاروق ذكي يونس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، الكويت، 1990، ص72.

للاحتياجات الفعلية والموارد الحقيقية[1]، ويساعد الأسلوب السابق على الاستفادة القصوى من الموارد النادرة لقوة العمل الفنية، بل ويضمن في نفس الوقت أن تكون الخطط واقعية وأن تحصل على دعم المسئولين عن تنفيذها.

2) مؤسسة التخطيط القومي:

تعتبر العلاقة بين مؤسسة التخطيط القومي وأي وزارة وظيفية مثل التربية والصحة والإسكان ليست مغايرة للعلاقة بين وحدة التخطيط والأقسام الفنية في داخل إحدى الوزارات والوظيفية مع خطط القطاعات الأخرى وضمان تمشيها مع السياسات والأولويات القومية العامة.[2]

وقد وجدت كثير من المؤسسات القومية أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي العناية بالأساسيات والاعتماد على الوزارة الوظيفية في كل ما يتعلق بتفاصيل العمل التخطيطي، وإن وجدت بعض الحالات التي تقوم فيها مؤسسات التخطيط بدور أكثر شمولاً من ذلك، الأمر الذي يكون راجعاً إلى قصور الإمكانات التخطيطية في الوزارة الوظيفية أو رفض الوزارة معاملة التخطيط بجيدة أو الالتزام بالسياسات القومية أو لرغبة المؤسسة اقومية في الهيمنة على عملية التخطيط.[3] ونرى أنه لابد لمؤسسة التخطيط القومي لكي تكون أكثر إيجابية في تحقيق أهدافها أن تعمل على مشاركة كافة الأجهزة الحكومية والشعبية في اقتراح ومناقشة برامج ومشروعات الخطة بحيث تصبح صالحة للتنفيذ ومقبولة من كافة أفراد المجتمع.

ويستلزم لتحقيق أهداف تلك المؤسسة استخدام أساليب معاونة، وهنا يبرز دور مهنة الخدمة الاجتماعية، وما لها من أساليب وطرق يجب الاستفادة منها مثل تكوين اللجان وعرض الندوات والمؤتمرات وإجراء المقابلات بما يضمن تحقيق مشاركة الأجهزة الحكومية والشعبية بطريقة سليمة.[4]

---

(1) محمد طلعت عيسى، الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1965، ص203.

(2) ديانا كيونرز، مرجع سابق، ص72.

(3) المرجع السابق، ص73.

(4) محمد حسين إسماعيل، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1986، ص138.

غير أن دور مؤسسة التخطيط ليس سهلاً في معظم الأحيان، بل كثيراً ما ينشأ الـنزاع بينها وبين غيرها من المؤسسات المعنية بتخطيط الخدمة الاجتماعية، وعلى الأخص الوزارة الوظيفية المختصة، ولعل أكثر مصادر النزاع وضوحاً هو المجموع الكلي للموارد المخصصة لخدمة اجتماعية معينة، حيث يتعين على مؤسسة التخطيط القومي تحقيـق التـوازن بـين حاجات تلك الخدمة وبين حاجات القطاعات الأخرى جميعاً، بينما تحرص الـوزارة فقـط على الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد القومية.[1]

ومن المشكلات الأخرى التي تواجه مؤسسات التخطيط أنه لابد من تغيير عادات سيئة لدى المواطنين والتي تمثل في عائق لعملية التخطيط مثل اللامبالاة والشـك والسـلبية[2]، ونرى أنه لابد من العمل على تغيير تلك العادات لدى المواطنون وذلك من أجل تحقيـق مشاركة شعبية مفيدة.

3) السلطات المحلية أو جماعات المجتمع:

عندما نتحدث عن دور السلطات المحلية أو المجتمعات المحليـة في تخطـيط الخـدمات الاجتماعية، نجد أن الأمر يتوقف على ما يقومون به من دور في توفير خـدمات معينـة، ويعتمد ذلك بدوره على النظام السياسي، ففي بعض الدول توجد لا مركزية ملحوظة في السلطات والوظائف وتلعب السلطات المحلية مثل المجالس الحكوميـة المحليـة أو حكـام الولايات في النظام الفيدرالي دوراً في توفير خدمات اجتماعية كثيرة، وتتمتـع في بعـض الأحيان باستقلالية نسبية في تحديد السياسة، وفي هذه الحالة تظهر الحاجة إلى نـوع مـن سلطة التخطيط على هذا المستوى مثل وجود مكتب تخطيط محلـي أو إقليمـي متعـدد الأغراض، وفي دول أخرى حيث مركزية التخطيط لا تظهر الحاجة إلى سلطة تخطيطية على المستوى المحلي[3]، ونرى أن أسلوب لا مركزية التخطيط يعتبر من الأساليب الهامة الإيجابية في عملية التخطيط، وأنه يتناسب مع واقع مجتمعنا المصري حتى نستطيع كشعب ومسئولين تحسين أنماط الخدمات المقدمة للمواطنين وحل المشكلات وتحسينها عند ظهورهـا علـى

---

(1) ديانا كوينرز، مرجع سابق، ص72.

(2) Robert Perlman and Arnold Gurin, Op., cit., P.104.

(3) ديانا كوينرز، مرجع سابق، ص ص74-75.

المستوى المحلي، حيث أن تنمية المجتمع المحلي من منظور الخدمة الاجتماعية تعتبر عملية تدخل مقصودة في النطاق الاجتماعي أو بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية أو اهتمام المجتمع المحلي لتسهيل حل مشكلة اجتماعية وتحسين أنماط التوزيع للخدمة والوظيفة الاجتماعية السياسية.[1]

ونرى أنه على الرغم من إيجابية نظام التخطيط اللامركزي إلا أنه لابد من الحذر من ظهور بعض اشكالات بين التخطيط على المستوى المحلي والتخطيط على المستوى القومي، فقد يظهر تعارض بينهما وأكثر مصادر ذلك التعارض تتصل بتوزيع الموارد بين المناطق وبعض مسائل السياسة، حيث تختلف المصالح المحلية عن القومية مثل ذلك: أن تقوم محافظة الإسكندرية مثلاً بالتوسع في التعليم الثانوي بغض النظر عن الخطة الموضوعة على المستوى القومي تجاه ذلك مما يجعل هناك مشكلة تنشأ بسبب تعارض المصلحتين.

4) المؤسسات التطوعية أو الخاصة:

كان للاتحادات التطوعية مكاناً أساسياً في تنظيم المجتمع المحلي على مر السنين، وحتى وقت قريب كانت ممارسة تنظيم المجتمع المحلي مرتبطة تماماً بالتطوع أو القطاع الخاص. وكانت مشاركة المواطن في التخطيط والفعل هي التصور الرئيسي في هذا المجال، وكان ينظر إلى الاتجاه التطوعي على أنه الأداة التي من خلالها يمكن تسهيل المشاركة، فالاتحاد يعمل كوسيلة لربط الفرد بقوى ووحدات أكبر في المجتمع.[2]

ودور المؤسسات التطوعية أو المنظمات الخاصة يختلف من دولة إلى أخرى، ففي كثير من الدول النامية تلعب المؤسسات التطوعية وبخاصة المنظمات الدينية دوراً رئيسياً في توفير الخدمات الاجتماعية. وفي هذه الحالة لابد من مشاركتها في عملية التخطيط، ويتم ذلك عن طريق تمثيلها في لجان التخطيط على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي أيضاً.[3]

وعندما نتحدث عن ما يجب عمله من قبل المخططين نذكر أنه على المخططين الاجتماعيين أن يعملوا جاهدين على تطوير مقدرتهم بشكل منتظم لضمان تطبيق ما

---

(1) Encyclopedia of Social Work, Volume1, Op. cit., P.300.
(2) Ibid, P.311.

(3) ديانا كوينرز، مرجع سابق، ص75.

يسعون إليه من تخطيط للبرامج الاجتماعية. ويعكس هذا مدى أهمية الأفراد المتطوعين من قبل مواطني المجتمع ومدى أهميتهم في تحمل مسئولية الإيضاح والتوجيه لتأدية الخطط. ويجب على المخطط الاجتماعي أيضاً أن يحدد أبعاد أهدافه ويقسمها إلى مراحل صغيرة يمكن تنفيذها من خلال عناصر يتفق عليها بحيث تكون عناصر ذات معنى.[1]

وبعد عرض تلك النماذج لأجهزة التخطيط نرى أن أجهزة التخطيط يتم استخدام بعضها في بلدان والبعض الآخر في بلدان أخرى، ويتم ذلك تبعاً لفلسفة وسياسة وللأنظمة المختلفة داخل البلد وتبعاً لإمكانياتها ودرجة تطورها. فقد تأخذ بلدان بنظام مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، ويأخذ بعضها بنظام التخطيط على المستوى القومي والبعض الآخر على المستوى المحلي، كما أن هناك اختلافات في تكوين أجهزة التخطيط وأساليبها.[2] وعند حديثنا عن التخطيط في المجتمع المصري نجد أنه يتميز بمجموعة من الخصائص تشتمل على:

- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.
- التخطيط الشامل للقطاعات والمستويات وللنظم القائمة محققاً الإشباع لكل أنواع الاحتياجات الشعبية.
- التخطيط الملزم حيث تصدر الخطة في شكل قانون يلتزم المواطنون به في المجتمع وهذا الالتزام يقوم على حرية إبداء الرأي في اقتراح الخطة لكل مستوى.

ثامناً: صعوبات عملية التخطيط رؤية واقعية للمجتمع المصري:

أضحى التخطيط ضرورة لا غنى عنها كأسلوب لرفع مستوى حياة الشعوب أياً كانت في العصر الحديث، فتحقيق معدلات سريعة ومنظمة من التنمية مرهون بشرط أساسي ألا وهو التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مهما كان النظام السائد في المجتمع (رأسمالياً أو اشتراكياً)، ومهما كانت درجة المجتمع من التخلف والتقدم.[3]

---

(1) Bernard Ross, and S.K. Khinduka, Social Work in Practice, Fourth N.A.S.W. Symposium, October, 22-23, 1975, P.43.

(2) إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية: مفاهيم وأدوات وطرق، مرجع سابق، ص10.

(3) صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع التطبيقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص534.

إلا أن هناك بعض الصعوبات والتي تحيط بعملية التخطيط ومنها:

1- إن موقف المجتمع أو المشروع قبل بدء عمليات التخطيط يتكون من عناصر مادية واجتماعية لها قدرة معينة على العطاء والإنجاز، بينما يتميز الموقف المستهدف بالتخطيط بعناصر مادية واجتماعية ذات قدرة أعلى على الإنجاز، ثم تبرز إحدى صعوبات وهي كيفية إحداث التغيير المطلوب وضبط حركته دون أن يؤدي ذلك إلى آثار جانبية.[1]

2- وأهم مشكلة تعوق بناء الخطط القومية وهي تضارب السياسات العامة والنوعية أو عدم وضوحها أصلاً وعدم قيامها أو وضوحها يؤدي في كثير من الأحيان إلى صعوبة تحديد معالم الخطة أو فشلها مستقبلاً عندما تنزل إلى حيز التنفيذ.[2]

3- صعوبة تحديد الأهداف وهذه الصعوبة تتمثل في أن المخطط يصعب عليه أن يحدد ما هي الأهداف التي سوف يسعى إلى تحقيقها.

4- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ مما يجعل العملية التخطيطية في غاية الصعوبة، ففي مصر مثلاً يوجد جهاز واحد (وزارة التخطيط) تتركز فيها عمليات وضع الخطط ثم ترسل إلى الأجهزة والوزارات المعنية للتنفيذ، حيث تتأثر بمتغيرات كثيرة تجعل تنفيذها للخطط أمراً في غاية الصعوبة.[3]

ونرى أن هناك صعوبة من أهم تلك الصعوبات ينبغي أن يضعها المخططين الاجتماعيين في حسبانهم عند تعاملهم مع المواطنين في أي مجتمع محلي، وهي أنه يجب على هؤلاء المخططين أن يقدروا قدرة ورغبة أعضاء المجتمع في العمل على تغيير مجتمعهم وتنميته، ولابد أن ترتبط عملية التغيير بالرغبة في التعاون بين أولئك المسئولين سواء أكانوا شعبيين أو تنفيذيين مع المواطنين داخل المجتمع أو المطلوب تغييره، والقيام بعملية تخطيطية بغرض تنميته.[4]

---

(1) علي السلمي، التخطيط والمتابعة، مكتبة غريب، القاهرة، 1978، ص ص163-164.

(2) محروس محمود خليفة، التخطيط الاجتماعي: دراسة في المفهومات والقضايا، مرجع سابق، ص158.

(3) إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص209-210.

(4) Jesse F. Mcclure, Managing Human Services, International Diologue Press, California, 1979, P.27.

صعوبات التخطيط في المجتمع المصري:

تعجز خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر عن تحقيق أهدافها بالكفاية والمعدلات المطلوبة وذلك للاعتبارات الآتية:

1-اتجاهها نحو المركزية أكثر من اتجاهها نحو اللامركزية، ولهذا يجب أن نتجه أكثر نحو الديمقراطية الحقيقية ودعم أجهزة الحكم المحلي ووضع شعار لا مركزية التخطيط والتنفيذ موضع التطبيق العملي على أسس مدروسة وفي إطار سياسات عامة واضحة ومحددة متناسقة ومترابطة ومتكاملة.

2-اعتماد هذه الخطط على الخبراء الفنيين والتخطيط على المستوى القومي أكثر من اعتمادها على المشاركة الجماهيرية.

3-افتقار الشعور بالمسئولية والأمن وضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع المصري والشعور بالاغتراب كلها أدت إلى نقص معدلات إنتاجية المواطن المصري، وعزوف المواطن المصري عن تحمل مسئولياته وانخفاض معدل المشاركة الفعالة المؤثرة على جهود بناء وتنمية مجتمعه.(1)

4-صعوبة الاتفاق على الأهداف التي ينبغي تحقيقها والوسائل المناسبة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، كما يظهر أيضاً قلة تعاون الأجهزة أو الهيئات المختصة، وعيوب البيروقراطية التي تعرقل العمل، بالإضافة إلى كثرة تنفيذ البرامج وقلة الموارد والإمكانيات.(2)

5-انتشار الأمية واللامبالاة والاتكالية وعدم الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى كثير من المواطنين، وكذلك وضع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر دون دراسة وتفهم للشخصية المصرية وسلوك الإنسان المصري بالإضافة لصعوبة توفير التمويل المحلي لتحقيق خطط التنمية.(3)

---

(1) عبد العزيز مختار، التخطيط لتحقيق أهداف التنمية وشخصية الإنسان المصري، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، 1990، ص153.

(2) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1992، ص ص376-377

(3) عبد العزيز مختار، التخطيط لتحقيق أهداف التنمية وشخصية الإنسان المصري، مرجع سابق، ص153

6-عدم ارتكاز خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر على وجـود نظـام سياسي واضح ومستقر، وكذلك عدم تحقيق التكامل بين الأجهزة المختلفة للتخطـيط على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، وأيضاً عدم توافر القيادات التخطيطية الكافية والمدربة على تحمل المسئوليات التخطيطية المختلفة على المستوى القـومي والإقليمـي والمحلي بالإضافة إلى عدم مراعاة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للظروف الـتي تميز كل مجتمع محلي على حدة.[1]

7-صعوبة إصدار تشريعات جديدة قد تقتضيها تحقيق الأهداف المبتغاة.[2]

ولكي تكون الخطط إيجابي، فلابد من أن تترابط أنشطة الخبراء والفنيين مـع الجهـود الأهلية لتحقيق استقلال كافة الموارد في سبيل تحقيق أهداف المجتمـع، ففـي التخطـيط اللامركزي نجد أن كل فرد له دور لابد أن يلعبه للمساهمة في تنمية مجتمعه المحلي[3]، ومن وجهة نظر الباحث أنه لكي نساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري فلابـد أن نعمل ونتجه نحو اللامركزية في التخطيط ولامركزية التنفيذ في بعض الأحيان، وألا نتخلى عن مركزية التخطيط أن نجمع بين الأسلوبين خاصة في تلك الفترة الهامة من حياة مجتمعنا المصري والتي يجب أن يبذل كل مصري فيها قصارى جهده للمساهمة في تنمية مجتمعه المصري.

تاسعاً: التخطيط وتحقيق أهداف التنمية في مصر:

نرى أنه عند حديثنا عن التخطيط للتنمية فإننا نعتمد على سياسات الـبلاد، وتختلـف التنمية في طموحاها من مجرد تقرير لبعض الآمال إلى حسابات منفصل للموارد المطلوبـة وكمية الإنتاج التي تنتجعن كل قطاع اقتصادي من أجل تحقيق النمو المطلوب.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من تخطيط التنمية:

1-الأولى هي النماذج الضخمة للاقتصاد وهو نوع ذو طبيعة اقتصادية يحتوي على مجموعة من الاقتصاديين تبدو أهميته في حديثه عن عناصر الإنتاج والتـوفير والـدخل والاستيراد والإنفاق.

---

(1) المرجع السابق، ص153.

(2) سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص377.

(3) Jessef, Meclure, Op. cit., P.28.

2-الثانية نماذج القطاع التي تعزل القطاعات الضخمة للاقتصاد وتعطي لعلاقات البناء داخل كل قطاع وقد تحدد العلاقات بين كل قطاع مثل الزراعة والصناعة وبين رأس المال وصناعات السلع الاستهلاكية وبي الحكومية والاقتصاديين.

3-الثالثة نماذج داخل الصناعة تدل على تبادلات وعلاقات داخلية بين قطاعات إنتاج للاقتصاد عادة في صورة موارد إنتاج.[1]

وعندما نتحدث عن تحقيق أهداف التنمية في مصر، نرى أن تحقيق أهداف التنمية في مصر يستلزم بالضرورة، وفي المقام الأول زيادة الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن بالنسب لجميع العاملين في كل قطاعات النشاط الزراعي والتجاري والصناعي والخدمي، وهذا يتطلب تنفيذ العديد من التكتيكات لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي منها:

1-تحسين ظروف العمل.

2-إعادة النظر في نظم شغل الوظائف والأجور والحوافز والترقي.

3-تحقيق التوازن المفقود بين العرض والطلب بالنسبة لسوق العمل وما يلبي احتياجات التنمية على المدى القصير والطويل.

4-تحقيق التوازن بين أجور العاملين وأسعار السلع.

5-غرس وتعميق وتنمية الشعور بانتماء الإنسان المصري للمجتمع الذي يعيش فيه وتنشيط دوره ومشاركته في جهود التنمية.

6-التفهم الكامل والصحيح لشخصية الإنسان المصري.[2]

---

(1) A.P. Thirlwall: Growth and Development: With Special Reference to Developing Economics, Printed in Great Britain by Unwin Brothers Limited, 1985, P.215.

(2) عبد العزيز مختار،التخطيط لتحقيق أهداف التنمية وشخصية الإنسان المصري،مرجع سابق،ص ص154-155.

الخاتمة:

من خلال استعراض الباحث لهذا الفصل والذي تحدث من خلاله عن اتجاهات ونماذج التخطيط لبرامج الخدمات الاجتماعية نجد أنه يجب علينا أن ندرك أنه على المهنيين العاملين والقائمين على عملية التخطيط للخدمات الاجتماعية أن يكون لديهم خبرة ومهارات لازمة في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة لكي يستطيعوا القيام بمهامهم على نحو أفضل.

ونرى أيضاً أن عملية التخطيط من العمليات الهامة التي يتضح من خلالها مدى مشاركة المواطنين أو عدم مشاركتهم في عملية التنمية. فالتخطيط بطبيعته يؤدي إلى الحد من حرية الأفراد على أساس أن الفرد يتنازل عن حريته كاملة أو عن جزء منها للجهاز التخطيطي سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي ليقوم هذا الجهاز بالتخطيط نيابة عنه ويتم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وهناك رأي آخر يتفق معه الباحث يرى أن التخطيط من أجل التنمية لا يتعارض مع مقومات الحرية الفردية، والقيم الأساسية للديمقراطية بل يؤكدهما ويدعمهما ويترجم هذه الحرية إلى برامج ومشروعات تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد وتغير الحياة إلى صورة أفضل، فالنظرة الإيجابية لحياة تستلزم تقدير المسئولية وضرورة الالتزام بها ومراعاة مصالح الآخرين.

ونرى أيضاً أنه لا يمكن الفصل بين عملية التخطيط والخدمات الاجتماعية وبين القضايا الأكثر عمومية المتصلة بتوزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع القوة السياسية والتي تلعب دوراً بهذا الحجم في تحديد طريقة تخصيص هذه الموارد أو بمعنى آخر أنها لا يمكن أن تنفصل عن عمليات التغير الاجتماعي والسياسي.

الفصل الرابع
التخطيط من أجل التنمية
(تحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الثروة البشرية)

- مقدمة.

أولا: مفهوم الصناعات الصغيرة.

ثانيا: خصائص الصناعات الصغيرة.

ثالثا: أهمية الصناعات الصغيرة.

رابعا: مميزات الصناعات الصغيرة.

خامسا: العقبات والمشاكل التي تعترض الصناعات الصغيرة.

سادسا: ضمانات نجاح المشروعات الصغيرة.

سابعا: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة.

الفصل الرابع
التخـطيط من أجــل التنميــة
وتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الثروة البشرية

مقدمة:

إن مواجهة مشكلة البطالة في مصر تستلزم منهجاً تنموياً شاملاً جديداً يتبلور في سياسة اقتصادية واقعية يتصدر أولوليتها هدف التشغيل المستند إلى تعظيم الكفاءة الإنتاجية للعمل بما يضاهي المستويات العالمية المناظرة.[1]

ولذا فقد اهتمت الخطة الخمسية الثالثة للتنميــة الاقتصــادية والاجتماعيــة 93/92 و97/96 بكيفية مواجهة مشكلة البطالة من خلال العمل على مسح إمكانات التنميـة في مختلف المحافظات والأقاليم وتوزيع الاستثمارات والمشروعات عليها بمــا يــتلائم والميـــزة النسبية لكل منها مما يزيد من كفاءة استخدام الاستثمارات من جهة وكمثــبط للــهجرة الداخلية من جهة أخرى، وكلا العاملان يؤثران على مشكلة البطالة تأثيراً إيجابياً، وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية والريفية والبيئية لأصحاب المدخرات الصغيرة، ودعم القطــاع الخاص غير المنظم فنياً وإدارياً.[2]

ومهما اختلفت التقديرات حول حجم البطالة في مصر، فإن الواقع يؤكــد أن هنــاك مشكلة بطالة، وأنها لا تكمن في إعداد المتعطلين، وإنما في نوعية المتعطلين، وقد زادت حدة البطالة تبعاً لزيادة أعداد الخريجين في الجامعات والمعاهد العليا، وظهور فائض كبير منــهم بصورة واضحة في السنوات الأخيرة بسبب تراكمات هؤلاء الخريجين وتقلص دور القطاع العام والحكومي في استيعابهم.[3]

---

(1) سرية جاد الله عبد السيد، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية اتجاهات الشباب نحو العمل بالمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العـدد السابع، 1999، ص459.

(2) المرجع السابق، ص459.

(3) أحلام محمد الدمرداش حنيف، تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشــروعات الصـغيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاســع، 2000، ص316.

وتأسيساً على ذلك، أصبح من المتيقن التفكير في حلول غير تقليدية لمواجهة فعالة لمشكلة البطالة من جهة وتحقيق الاستخدام الأمثل لعناصر الثروة البشرية من جهة أخرى.

ولعل أهم الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف، يتمثل في الاهتمام بالصناعات الإنتاجية الصغيرة.[1]

وقد تزايدت أهمية المشروعات الصغيرة تبعاً لتغييرات في بنية وسياسات المؤسسات الكبيرة على النحو التالي:

1- تناقص عمالة التصنيع ونمو قطاعات الخدمات.

2- انتشار ظاهرة البطالة.

3- حدوث تغيير في بنيات سوق السلع الاستهلاكية.

4- التغيرات التكنولوجية التي خفضت الحد الأدنى لفعالية حجم المصانع.

5- تحرك العديد من المؤسسات الكبيرة إلى "تفتيت" أنشطتها والاعتماد على مقاولي الباطن إلى حد كبير.[2]

وسوف نناقش في هذا الفصل مفهوم الصناعات الصغيرة وخصائصها ثم نتعرض لأهمية الصناعات الصغيرة وضمانات نجاحها.

وأيضاً نناقش مكانة الصناعات الصغيرة في مصر في الوقت الحالي، ومحاولة التغلب على المقومات التي تحول دون نجاح تلك المشروعات في مصر.

أولا: مفهوم الصناعات الصغيرة:

يعد مفهوم الصناعات الصغيرة من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها رغم اهتمام العديد من الباحثين بتلك الصناعات، وقد يختلط الأمر ليشكل تداخلاً مع غيره من المصطلحات، والتي من بينها الصناعات الحرفية، واليدوية، والمتوسطة وغيرها، بل قد يتطلب الأمر وضع خطوط فاصلة بين الحجم الصغير، والحجم المتوسط، والحجم الكبير للصناعات،

---

(1) المرجع السابق، ص 316

(2) بيجيت بيرجر، ثقافة تنظيم العمل، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص204.

والمشروعات المقامة، أو المزمع إقامتها.[1] وعلى الرغم من تميز الصناعات الصغيرة بدورها المتنامي والمتعاظم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتحقيقها قيمة مضافة عالية على الخامات المحلية، وأيضاً تكاملها مع القطاعات والأنشطة الأخرى، وتوفيرها لسلع محلية مطلوبة وبديلة للسلع المستوردة مع قدرة كبيرة للتصدير.

إضافة إلى مساهمتها بفاعلية في حل مشكلة البطالة وتعميق روح وفكر العمل الحر وتكوين مبادرين ورجال أعمال ناجحين، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف محدد وواضح لمفهوم الصناعات الصغيرة، يمكن على أساسه وضع إطار واضح لهذه الصناعة.[2]

ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

1- اختلاف تعريف الصناعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد ومرحلة النمو التي بلغتها، فالمشروع الذي يعتبر صغيراً أو متوسطاً في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية.

2- أنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم الصناعة بحسب مرحلة النمو.[3]

3- أن قطاع الصناعات الصغيرة دائم التغيير، وما يعد صناعة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق.[4]

وقد حاول الباحثون تعريف الصناعات الصغيرة، وذلك من خلال المعايير الآتية:

---

(1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية "التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2005، ص14.

(2) محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص4.

(1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سابق، ص14.

(2) سعد عبد الرسول سعد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص12.

أ- معايير كمية:

وتشتمل على:

- عدد العاملين.
- رأس المال.
- الانتشار.
- المبيعات.
- الإدارة والتنظيم.
- التكنولوجيا المستخدمة.
- كمية وقيمة الإنتاج.

ب- معيار يتضمن الخصائص النوعية للصناعات الصغيرة.

جدول يوضح معايير تعريف الصناعات الصغيرة.[1]

المعايير		الشرح
معايير كمية	عدد العاملين	1- يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لتعريف الصناعات الصغيرة. 2- يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى تبعاً لإمكانيات كل دولة وظروفها. 3- يتراوح عدد العمال في الدول النامية من 10: 100 عامل بين الدول المتقدمة صناعياً من 100: 500 عامل.
	رأس المال	1- يعد هذا المعيار معياراً أساسياً لتصنيف المشروعات من حيث الحجم. 2- يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى. 3- يتضمن هذا المعيار التفرقة بين رأس المال الثابت (أرض- مباني- آلات) وبين رأس المال العامل (معدل دوران رأس المال).

---

(1) أنظر:

- إيهاب مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سابق، ص ص16: 21.
- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، مرجع سابق، ص ص4-6
- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص ص12-22.

المعايير	الشرح
	4- هناك قصور في هذا المعيار مثل اختلاف العملات وأسعار صرفها واختلاف مفهوم رأس المال المستخدم.
الانتشار	1- مؤسسات الصناعات الصغيرة تتميز بالانتشار إلا أنها غير منظمة ومن الممكن تواجد أكثر من مؤسسة لصناعة واحدة في نفس المكان.
المبيعات	1- يدل حجم المبيعات على حجم المشروع. 2- لا يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام ويلائم المشروعات التجارية والخدمية أكثر من ملائمته للمشروعات الصغيرة.
الإدارة والتنظيم	1- تتميز الإدارة في الصناعات الصغيرة بأنها بسيطة يديرها صاحب المشروع أغلب الأحيان. 2- التنظيم الداخلي للمنشأة تنقصه الإدارة العلمية المدربة.
التكنولوجيا	1- التطورات التكنولوجية الحديثة وجودة الإنتاج أدت إلى إمكانية تجزئة مراحل الإنتاج وإتمامها في منشآت صناعية مستقلة تغذي الصناعات الكبيرة. 2- لم يعد يؤخذ في الاعتبار استخدام التكنولوجيا المتطورة كمعيار لتعريف الصناعات الصغيرة.
كمية وقيمة الإنتاج	1- كمية الإنتاج وقيمته وجودته يفرق بين الصناعات الصغيرة والكبيرة. 2- يرتبط الإنتاج في الصناعات الصغيرة بأسواق صغيرة الحجم وانخفاض دخل المستهلكين.
معيار الخصائص النوعية	1- درجة تأثير الصناعات الصغيرة في السوق. 2- شكل الإدارة والملكية في مشروعات الصناعات الصغيرة. (لا تنفصل الملكية عن الإدارة في أغلب المشروعات الصغيرة).

ومن خلال العرض السابق لمعايير تعريف الصناعات الصغيرة يمكننا تمييز الصناعات الصغيرة عن غيرها من الصناعات في شكل تعريف إجرائي يتحدد في الآتي:

- يتراوح عدد عمالها ما بين عشرة إلى مائة عامل.
- لا يتطلب حيز مكاني كبير أو معدات ضخمة.
- لا تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة.
- تستخدم الخامات المحلية في الصناعة.
- تستفيد من الطاقات المعطلة سواء أفراد أو جماعات.
- يمكن أن تمول من القروض التي تمنحها الدولة والجهات المانحة المختلفة.
- تعمل تلك الصناعات في ظل المنافسة الكاملة داخل السوق.
- تعمل على تغذية الصناعات المتوسطة الكبيرة.
- تتميز الإدارة بها بالبساطة.

ثانيا: خصائص الصناعات الصغيرة:

لقد ورد في القانون البريطاني لمواصفات الصناعات الصغيرة أن الصناعات الصغيرة هي صناعات مستقلة ومملوكة من شخص واحد أو عدة أشخاص وليس هي القدرة على السيطرة على سوق صناعتها التي تعمل في حقلها، وتتميز المشروعات الصغيرة بمجموعتين من الخصائص التي تتمثل فيما يلي:

[1] الملكية والإدارة والهياكل التنظيمية:

في معظم الحالات تكون الصناعات الصغيرة مملوكة لفرد واحد هو المنظم، أو يشترك في ملكيته مجموعة محدودة من الأفراد تربطهم علاقة قرابة أو صداقة وثيقة، والذي يتولى إدارة المشروع في الغالب هو المالك، وغالباً ما تكون لديه خبرة فنية كافية في مجال النشاط الذي يمارسه ولكنه يفتقر في معظم الأحوال للمعارف والمهارات الإدارية وهذه إحدى العقبات الأساسية التي تحد من كفاءة تيسير المشروعات والهياكل التنظيمية لهذا النوع من المشروع تتميز بالبساطة فالمستويات الإدارية محدودة والإدارة يتولاها صاحب المشروع، ويعاونه

عدد محدود من العاملين الذين يقوم كل منهم بمجموعة متنوعة من الأعمال مما يجعل هـذا النوع من التنظيمات أكثر مرونة من التنظيمات الكبيرة الحجم.

[2] رأس المال والموارد:

تعتمد هذه الصناعات في تمويلها على إمكانات صاحب المشروع أو أصحابه المحدودين، وقد يحتاج المشروع لأموال إضافية سواء لتمويل بعض العمليات الجارية أو التوسع، إلا أنه يجد صعوبات كثيرة في الحصول على تلك الأموال سواء من البنوك أو المؤسسات الأخرى بسبب عدم توافر الضمانات الكافية لديه، وعدم كفاءة أنظمته المحاسبية.

تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض حجم رأس المال المطلوب لإقامتها وتشغيلها، وهذا يتناسب مع المقدرة الاستثمارية للدول الآخذة في النمو التي تعاني من قلة الموارد المالية.[1]

ولذلك خضع عالم الاستثمار لتغير ضخم وجذري، ففي الوقت الذي كانت فيه المنافسة العاملة ترفع من المستويات من أجل الجودة، والابتكار، والإنتاجية، وقدر العميل، تلك المفاتيح الذهبية للنجاح، بدأ مجال العمل الانفرادي للمنشآت الكبرى يتقلص، وبدأ العمل ينمو من خلال الصناعات الصغيرة وأضافت المنشآت الكبرى قوة لها من خلال التعاون والتحالفات الاستراتيجية مع أصحاب المشروعات الصغيرة.[2]

وعلى الرغم من نشاط المشروعات الصغيرة وزيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة، إلا أن تلك المشروعات وتلك الشركات الصغيرة نادراً ما تكون لديها الموارد المالية والإدارية اللازمة لإقامة فروع لها في الخارج أو الحصول عليها، إلا أن تغير الأسواق السريع ساهم في تكوين واندماج نوع من الشبكات وأدى إلى تشابك العديد من المشروعات الصغيرة والاهتمام بتحقيق تحالفات لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة.[3]

---

(1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية "التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية"،مرجع سابق،ص23-24.

(2) جوردان لويس، مشاركات استثمارية من أجل الرضا "بناء وإدارة التحالفات الاستراتيجية"، ترجمة سعاد الطنبولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص7.

(3) بيترف– دراكر، الإدارة للمستقبل "التسعينات وما بعدها"، ترجمة: صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص33.

[3] الاتصالات الشخصية القوية:

يكوّن المدير في المنشآت الصناعية الصغيرة على اتصال شخصي قوي بكل من المستخدمين والمستهلكين والموردين والملاك (غالباً تنفصل الملكية عن الإدارة) وإذا كان المدير من النوع الكفء، فإن هذه الخاصية تعطي للصناعات الصغيرة ميزة نسبية على الصناعات الكبيرة، وذلك بسبب العلاقات الإنسانية الجيدة والمدونة في أداء الأعمال اليومية.

[4] العمالة ومستلزمات الإنتاج:

ترتبط الصناعات الصغيرة بنسبة قليلة من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج ورأس المال إذا ما قورنت بالصناعات المتوسطة والكبيرة، وهذا يعطي الفرصة لاشتراك عدد كبير من الفئات ذات الدخل المحدود، وإن كانت هذه الصناعات الصغيرة تحتاج بالضرورة على عمالة ماهرة ليست على درجة عالية من التدريس كما أنها تعتبر طريقة مثلى لخلق مهارات جديدة[1]، وتتميز الصناعات الصغيرة أيضاً باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، وذلك لاستخدامها مهارات تكنولوجية بسيطة في كثير من الأحيان.

[5] التسويق والانتشار الجغرافي:

تتميز الصناعات الصغيرة بالارتباط الوثيق بين المجتمع المحلي والتسويق، كما أنها تتميز بالقدرة الكبيرة على الانتشار الجغرافي داخل القرى والمدن، كما أنها تتميز باعتمادها على المستلزمات والخامات اللازمة للإنتاج من الأسواق المحلية، وقلة احتياجاتها لاستيراد خامات ومستلزمات إنتاج من الخارج.[2]

ثالثا: اهمية الصناعات الصغيرة:

لا يعد الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة وزيادة دورها بديلاً أو انتهاء لدور الصناعات الكبيرة، ولكن على العكس من ذلك تماما فإن معظم الصناعات الصغيرة تنمو وتنتعش بسبب علاقات عمل وثيقة مع الصناعات الكبيرة والخدمات المتبادلة، وتكمن أهمية الصناعات الصغيرة في الآتي:

---

(1) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص ص36-37.

(2) أحلام محمد الدمرداش،تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشروعات الصغيرة،مرجع سابق،ص329

1- انخفاض العمالة الأساسية بالصناعات الصغيرة لتقدم للصناعات الكبيرة خدمات عالية القيمة بأسعار منخفضة التكلفة نسبياً وبمعنى آخر فإن الصناعات الصغيرة هي المتمم الاقتصادي الضروري للصناعات الكبيرة.

2- تستهدف الصناعات الصغيرة المساهمة في إشباع الاحتياجات الاستهلاكية في بعض السلع الصناعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبإنتاج السلع الوسيطة والنهائية، المحلية منها والتصديرية باستخدام المتاح من الموارد المحلية في وحدات ينخفض فيها معامل رأس المال إلى عدد المشتغلين، وتنتشر ملكيتها بين عدد كبير من الأفراد، كما تنتشر وحداها عبر المكان، وتستهدف أيضاً المساهمة في توفير الخدمات الصناعية الداعمة للصناعات المتوسطة والكبيرة.[1]

3- تعمل الصناعات الصغيرة على المساهمة في زيادة الإنتاج، وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحسين نمط توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول المنخفضة وزيادة العمالة وهي أسس ضرورته لأحداث التنمية واستمرارها[2]، وتستهدف الصناعات الصغيرة النهوض بأدوار وقدرات فئة كبيرة من العاملين بالمنشآت الصغيرة وتعمل على الاستفادة من الإمكانات والطاقات الذاتية الكامنة لديهم.

4- تساهم الصناعات الصغيرة بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة فهي مشروعات كثيفة العمال بسبب صغر رأس المال المتاح مما يدفعها لاستخدام فنون إنتاجية مكثفة للعمل. وتعمل المشروعات الصغيرة على تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي المهارات التي تتطلبها الصناعات الصغيرة المختلفة، ويمكن اتباع ذلك بأسلوبين هما تدريب العمال في مراكز التدريب التي تتولى الدولة إقامتها، وأيضاً تدريب العامل في المنشأة الصغيرة.

5- تعمل أيضاً الصناعات الصغيرة على دفع وكفاءة النمو المهني والإداري لدى صاحب المنشأة الصغيرة لتطوير مشروعاتهم، والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

---

(1) محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، مرجع سابق، ص7.

(2) سامية محمد فهمي، المرأة الريفية والتنمية "رؤية لتمكين وتفعيل الأدوار"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2006، ص60.

6- تساهم أيضاً الصناعات الصغيرة على جذب المدخرات وتحويلها على استثمار منتج نظراً لأن تلك الصناعات تتميز برأس المال المنخفض مقارنة بالصناعات المتوسطة والكبيرة.[1]

7- تعزيز الدور الهام للصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد القومي المصري، وقد نجم عن ذلك تعدد اهتمامات الدولة ممثلة في مختلف الوزارات والهيئات بتلك المشروعات، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1991، وذلك للمساهمة في مواجهة مشكلة البطالة ونشر وتدعيم الصناعات الصغيرة باعتبارها أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها توفير فرص عمل جديدة[2]

ويعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المحلية والأهداف المنشودة والإمكانات الحقيقية والإنجازات المزمع تنفيذها، والمساعدة في التغلب على العقبات التي تعوق تحقيق التنمية الشاملة في مصر، ويبذل الصندوق قدراً كبيراً من الجهود بالتنسيق مع شركاء التنمية لتحقيق تنمية ملموسة ومستدامة.[3]

وهكذا تتضح أهمية الصناعات الصغيرة لكثير من دول العالم بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة، لمساهمتها الفعالة في التنمية الشاملة والمستدامة ولدخلها المباشر في القضاء على البطالة وزيادة الدخل القومي، وأيضاً لمساهمتها الفعالة في تعميق فكر وثقافة العمل الحر والاعتماد على النفس وتنمية قدرات المبادرين.

رابعاً: مميزات الصناعات الصغيرة:

تتميز الصناعات الصغيرة بمميزات متعددة أهمها ما يلي:

1- وسيلة لامتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

---

(1) أنظر كل من:

- إيهاب مرعي، مرجع سابق، ص ص26-27.
- ناجي رزق حنا، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الواقع والتحديات وإمكانيات التطوير"، ورقة عمل مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية، ص8.
- سمية جاد الله عبد السيد، مرجع سابق، ص ص476-477.

(2) أحلام محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص331.

(3) الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، نشرة دورية، مايو 2000.

2- وسيلة لخلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية.

3- عنصراً جاذباً للاستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين بالأقاليم، وتعتبر أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الانتشار الجغرافي للصناعة، حيث أن صغر حجمها وانخفاض احتياجاها من الطاقة والبنية الأساسية يمكن أن يتخذ أداء للانتشار المكاني بما يحقق أهداف للتنمية الإقليمية.

4- وسيلة لتوفير فرص عمل بأقل تكاليف رأسمالية ممكنة.

5- تعتمد على الخامات والموارد الطبيعية المحلية المتاحة.

6- احتياجاها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبياً.

7- تلبية جزء من احتياجات السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن أن تنتجها بشكل اقتصادي ومقبول.

8- دعم التكامل مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة، حيث تكون الصناعات الصغيرة تغذية أو مكملة أو خدمية لهذه الصناعات.

9- تتميز بسهولة التكيف وإمكانية التطور والتحديث.

10- التقليل من مخاطر اقتصاديات الحجم الكبير، وذلك بتقديم بدائل إنتاجية أقل تكلفة لمختلف السلع الإنتاجية.[1]

11- تحقيق عائد مميز نظراً لسرعة دورات رأس المال العامل.

12- تكسب الصناعات الصغيرة رجال الأعمال الصغار والعاملين بها مهارات من بينها[2]:

- **الحماس والإقناع الذاتي:** حيث يكون صاحب المشروع مقتنعاً بأفكاره، لأن الأفكار الجديدة قد تبدو غير مألوفة للأفراد العاديين، ولذلك يجب على صاحب المشروع أن يكون لديه القناعة والحماس الكافيين.

---

(1) محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، مرجع سابق، ص10.

(2) محمد صالح الحناوي، المال والأعمال، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص63-66.

- **التجاوب مع حالات عدم التأكد:** حيث يجب أن يكون صاحب المشـروع علـى استعداد لتحمل المخاطر، حيث أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطر.

- **حسن التصرف:** حيث يجب على صاحب المشروع، أن يكون على درجة عاليـة من التصرف، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

خامساً: العقبات والمشاكل التي تعترض الصناعات الصغيرة:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1- عدم وجود جهاز أو هيئة واحدة مسئولة عـن الإشـراف والرقابـة علـى مشروعات الصناعات الصغيرة، وتداخل الاختصاصات وجهات الإشـراف، الأمـر الذي أدى إلى التعقيدات الإدارية مما اثر ذلك في زيادة مخاوف المستثمر الصغير وتردده في اتخاذ خطوات جادة لإقامة المشروع الصغير.

2- غياب التنظيمات المسئولة عن توجيه خريجي الجامعة وحملة الشهادات المتوسطة للمشروعات الصغيرة والتي يمكن إقامتها طبقاً لدراسات اقتصادية وفنية سليمة، وتتولى تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من البنـوك والأجهزة التمويلية المختلفة.

3- قلة عدد المراكز البحثية والتدريبية المهتمة بتنمية الصناعات الصغيرة، وبهـدف رفع كفاءة الأيدي العاملة، وتوجيه اهتمام أصحاب هذه المشروعات إلى الأسـاليب التكنولوجية والتقنية المستخدمة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشـارية اللازمـة لنجاح تلك المشروعات.

4- اصطدام سياسة تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة بالعديد مـن العقبـات التمويلية مثل زيادة أسعار الفائدة، الضمانات المطلوبة، قلة البنوك التي كانت تعتمـد تلك المشروعات، الافتقار إلى الخدمات الفنية والإدارية المالية اللازمـة لمثـل هـذه المشروعات.

5- عدم منح هذه المشروعات امتيازات أو إعفاءات ضريبية وجمركية على النحو الذي تفضله كثير من الدول ذات التجارب الناجحة في مجال الصناعات الصغيرة.[1]

6- افتقار كثير من المشروعات الصغيرة للمفاهيم الأساسية للجودة وتكوين النتيجة إما تسرب منتج معيب للسوق وبالتالي يقل من فرصته في المنافسة أو إهدار نسبة عالية من المنتجات المعيبة بما تكلفه من خامات وعمالة وآلات وإعادة تشغيل هذا المنتج المعيب، مما يعني زيادة تكلفة العمالة والآلات.

7- عدم توافر الإعلام الكافي عن فرص الاستثمار الجديد في كل قطاع من قطاعات الصناعات الصغيرة.

8- عدم إقبال الشباب على المشاركة في العمل بهذه الصناعات نتيجة لموروثات ثقافية سلبية.[2]

سادسا: ضمانات نجاح المشروعات الصغيرة:

اتخذت العديد من العدول ضمانات لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من أهميتها ودورها المتعاظم في الاقتصاد القومي للدول، فضلاً عن دورها في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة، إضافة إلى توفيرها لعدد من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، ويمكن إيجاز أهم تلك الضمانات، فيما يلي:

[1] النواحي التشريعية:

إصدار تشريع أساسي خاص بالمشروعات الصغيرة التي يؤكد على أهميتها ودورها في الاقتصاد الوطني، ومن ثم النص على ضرورة تشجيعها وإعطائها الأولوية اللازمة. وإصدار القوانين المنظمة للتعاقدات من الباطن ومواجهة حالات الإفلاس والتعثر وتنظيم التجارة لمنتجات الصناعات الصغيرة وغيرها.

---

(1) أحلام محمد الدمرداش، مرجع سابق، ص ص330-331.

(2) Hubbard. R. T. and Hailes Jr. W. D., Small Business Management, New York Delmar, 1988, P.30

عن: إيمان مرعي، مرجع سابق، ص106.

[2] النواحي المؤسسية:

إنشاء الأجهزة والهيئات المختصة بتنظيم ودعم المؤسسات الصغيرة وتنميتها بما في تلـــك الشركات والهيئات المختصة بتطويرها والبنوك الخاصة بتوفير القروض والضمانات.

[3] توفير التمويل:

عملت الكثير من الدول على القضاء على مشاكل التمويل للمشـــروعات الصـــغيرة للعمل على تنسيتها لتلعب الدور المأمول في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، ومواجهة مشكلة البطالة وخاصة في الدول التي تعاني من الكثافة السكانية.

وقد اتخذت الدول العديد من الإجراءات المحققة لذلك من بينها ما يلي:

- إعداد برامج خاصة لتوفير التمويل للصناعات الصغيرة بشروط ميسرة من خلال البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية.

- إنشاء بنوك ومؤسسات خاصة لإقراض مشروعات الصناعات الصغيرة بفائدة أقل من المتاح في البنوك التجارية مع منح فترات سماح وســـداد مناســـبة حســـب طبيعـــة المشروعات.

- إنشاء شركات لتمويل مشروعات الصناعات الصغيرة.[1]

[4] تقييم العائد الاقتصادي لمشروعات الصناعات الصغيرة مـــن مختلـــف الجوانب الهامة مثل طبيعة الأفراد، ونوعية الأعمال، واحتياجات المواطنين، والقـــدرة على تحمل المسئولية والإدارة.[2]

[5] الاهتمام بتدعيم المراكز البحثية والتدريبية التي تعمـــل علـــى تنميـــة الصناعات الصغيرة وكيفية استخدام الأساليب التكنولوجية والتقنيات الحديثة في تلك الصناعات.

---

(1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سابق، ص ص107-108.

(2) Dun William Evaluation The Economic Feasibility of Small Business CU.S: American Demographic, 1994.

عن: سرية جاد الله عبد السيد، مرجع سابق، ص462.

[6] تعميق فكر وفلسفة العمل الخاص والعمل الحر، والعمل على تأهيل الأفراد وزيادة خبراتهم، وقدراتهم الابتكارية، عند قيامهم بإنشاء المشروعات الصغيرة.

سابعاً: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أصبحت الصناعات الصغيرة بأدوارها المتعددة التي تلعبها في خدمة التنمية وسيلة وسياسة تنموية، كما أضحت في نفس الوقت هدف تنموي لا يمكن الاستغناء عنه، كما أصبحت الصناعات الصغيرة تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتضح ذلك من خلال ما يأتي:

[1] إسهامات الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية:

ويتضح ذلك من خلال ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة تنويع التشكيلة والإنتاج بأسعار منخفضة، أيضاً العمل على توفير الصناعات المغذية والأجزاء والمكونات للصناعات الكبيرة والمتوسطة، كما تعمل الصناعات الصغيرة على توفير فرص للأفراد والأسر لزيادة الدخل من خلال فرص الاستثمار الرأسمالي المحدود أو العمل لبعض الوقت أو في مشروعات الأسرة التي يتم تناول العمل فيها، كما تعمل الصناعات الصغيرة على الاستثمار الأمثل للمزايا النسبية لكل محافظة أو منطقة للوصول إلى أقصى طاقة تنموية والعمل على التخفيض من حدة التفاوتات الاقتصادية بين المحافظات وتحقيق توازن أفضل بين مختلف المناطق، كما تساهم الصناعات الصغيرة في تحقيق الاستخدام الأمثل للخامات المحلية والعمل على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بدرجة مرونة عالية.

[2] إسهامات الصناعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية:

حيث تعتبر المصانع الصغيرة بمثابة معمل تجارب للأفراد لمواجهة مشاكل الإدارة والإنتاج، وهكذا تكون هذه المصانع هي المكان الطبيعي للتدريب تمهيداً لتطبيق ذلك في الوحدات الإنتاجية الكبيرة، الأمر الذي يعني أن الصناعات الصغيرة تمثل الخطوة الأولى نحو التصنيع في مراحله الأولى.

كما تعمل الصناعات الصغيرة على تشجيع التوارث المهني الإيجابي للحرف والمهن المهمة والتي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر علماً وثقافة، كما تعمل

المشروعات والصناعات الصغيرة على زيادة دخل الأفراد والأسر من خلال تملك وإدارة مشروعات صغيرة متناهية في الصغر والعمل على محاولة التخفيف من حدة الفقر للأفراد والأسر من خلال زيادة وتوليد الدخل، كما تساهم أيضاً الصناعات الصغيرة في تعميق فكر وثقافة العمل الحر والاعتماد على النفس وتكتشف وتنمي قدرات ومواهب المبادرين.[1]

كما تعمل الصناعات الصغيرة على نشر فكر العمل الحر بين الشباب مما يسهم في زيادة عدد المشروعات وإتاحة فرص عمل جديدة، كما تساهم أيضاً مشروعات الصناعات الصغيرة في توفير برامج تدريبية مكثفة تشمل كيفية إدارة المشروع الصغير وإعداد دراسات الجدوى والالتزام بأخلاقيات العمل وتسويق المنتجات.[2]

ثامناً: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم المشروعات الصغيرة:

رغم تعدد الأجهزة والمؤسسات ما بين تخطيطية وتمويلية، وخدمية وغيرها، حيث بلغت 31 منظمة حكومية و107 منظمة غير حكومية- طبقاً لدليل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام 1996، إلا أن دورها تجاه المشروعات الصغيرة مازال محدوداً بالإضافة إلى قصور هذه الجهات في تقديم المساعدات المكفول قيامها بها لخدمة وتنمية المشروعات الصغيرة، وقد تمثلت أوجه القصور في جوانب عديدة منها: تنازع الجهات في إجراءات معينة، أو سوء توزيع أدوارها فيما بينها عدم التنسيق وسوء الأداء بين هذه الجهات. بالإضافة إلى أن الأجهزة الحكومية ذاتها كانت تعاني من مشكلات إدارية وفنية مثل نقص البيانات والمعلومات، وضعف قدرة الجهاز الإداري إلا أن وجود هذه المشكلات لا ينفي بعض الإيجابيات من قبل أجهزة معينة تجاه

---

(1) أنظر:

- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص ص231-233.
- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، مرجع سابق، ص ص26-29.
- محمد حافظ، الصناعات الصغيرة ومشكلات التوطن الصناعي والتنمية الإقليمية في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية المحلية، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1987، ص ص6-7.

(2) الصندوق الاجتماعي للتنمية، نشرة دورية يصدرها رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مايو، 2005.

المشروعات الصغيرة والحرفية. ونعرض فيما يلي أهم هذه المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال دعم المشروعات الصغيرة.

[1] الجمعية المصرية لتشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة لخريجي الجامعات:

تم تأسيس الجمعية عام 1989، وتم تمويلها من خلال منحة قيمتها مليون جنيه قدمتها وزارة التعاون الدولي.

وهي تهدف إلى تنمية وتشجيع الشباب على العمل الخاص المنتج ونشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة على نطاق الجامعات المصرية، وفي عام 1993 حصلت الجمعية على ثلاث ملايين ونصف مليون جنيه من الصندوق الاجتماعي للتنمية كقرض لمدة خمس سنوات بفائدة 7% يتم إقراضه للخريجين بفائدة 11%، على أن يسدد كاملاً بالإضافة إلى الفوائد على أقساط لمدة خمس سنوات وتقوم الجمعية بتنفيذ أربعة مشروعات: برنامج المشروعات الصغيرة، وإنشاء مجتمع صناعي في 6 أكتوبر وتوفير فرص عمل جديدة في القطاع الخاص، وإقامة منشآت أو مراكز للتدريب على الإنتاج.

[2] الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية:

وهي منظمة غير حكومية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، وتقوم وحدة التنمية الاقتصادية التابعة للهيئة بتنفيذ برنامجين ائتمانيين هما برنامج القروض لأغراض التنمية بقرض حده الأقصى 1500 جنيه، ومشروع الائتمان للاشتغال لحساب الذات والمشروعات الصغيرة بقروض تتفاوت بين 1500 جنيه، و15000 جنيه، والذي بدأ في عام 1991، وتقدم القروض من خلال مكاتب الهيئة القبطية والجمعيات الأخرى الموجودة في المنيا وأسيوط والقاهرة الكبرى والإسكندرية ويقدم البرنامج الأموال اللازمة للأعمال الجديدة القائمة.

[3] الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

يهدف البرنامج الذي يعمل تحت مظلة الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى تقديم المساندة لتنمية المبادرات في المجتمعات المحلية ويقدم البرنامج تمويلاً للمشروعات الفنية والاقتصادية والزراعية والاجتماعية.

ومنذ عام 1989 يقدم البرنامج أموالاً متجددة لجمعيات تنمية المجتمع المحلي والتعاونيات الزراعية نظراً لأن الأهداف الرئيسية للبرنامج تشجع الجهود الذاتية والمبادرات المحلية، فإن الجمعيات والتعاونيات القائمة بالتنفيذ تطلق لها حرية تحديد شروطها الخاصة بالائتمان وذلك في إطار النظام العام الموضوع من قبل البرنامج والمتبع عادة هو قيام البرنامج بتتبع التقدم الذي تحرزه المشروعات لمدة سنة أو سنتين وبعد ذلك تقوم الجمعية [illegible]ارة البرنامج بصورة مستقلة.

[4] جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية:

في عام 1989 شرعت جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية في وضع نظام للمشروعات الصغيرة والحرفية تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فقد أودعت الوكالة مبالغ باسم الجمعية في البنوك المحلية في الإسكندرية، تدفع البنود فوائد عنها.

وهكذا أعدت تسهيلات ائتمانية بناء على المبلغ الإجمالي للودائع، وصارت متاحة للمقترضين بأسعار الفائدة التجارية وبالإضافة إلى الخدمات المالية المقدمة من الجمعية، فهناك مساندة فنية تقدمها من خلال مراكز الأعمال الصغيرة وذلك بتوفير التدريب في مجالات التكاليف والتسعير والمحاسبة والتخطيط للإنتاج وتحسين النوعية وكذلك في مجالات إدارية عامة مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية وممارسات التسويق.

ويملك مركز الأعمال الصغيرة إلى جانب المرافق الخاصة بالتدريب، مكتبة فنية وقاعة للعرض، وتدير الجمعية بالتعاون مع بنك مصر بالإسكندرية برنامجاً ائتمانياً للصندوق الاجتماعي للتنمية.

[5] الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفين:

تأسست الجمعية عام 1988 لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، وهي إحدى الجمعيات الأهلية التي لا تهدف لتحقيق الربح، وتمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتهدف الجمعية إلى تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية القائمة والتي مر على نشاطها عام على الأقل، وذلك من خلال منح قروض تتراوح قيمتها ما بين 500-50000 جنيه بدون ضمانات تقليدية بهدف تعظيم الدور الذي تسهم به هذه الصناعات في الاقتصاد القومي من خفض معدلات البطالة، وزيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية، وزيادة معدلات

الصادرات والمساهمة في علاج الخلل في ميزان المدفوعات. وبدأ نشاط الجمعية في محافظة الجيزة ثم امتد ليشمل القاهرة الكبرى (القاهرة– الجيزة– القليوبية) حيث بلغ عدد مكاتب الجمعية حوالي عشرة مكاتب ميدانية.

ولا يقتصر منح القروض على المشروعات الصناعية، بل يمتد ليشمل المشروعات التجارية والخدمية التي تخدم المشروعات الصناعية.[1]

[6] دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم القطاع الأهلي: [2]

أ- أهداف الصندوق:

عمل الصندوق الاجتماعي في خلال الفترة الماضية منذ نشأته في عام 1992 وحتى الآن على محاربة الفقر ومواجهة مشكلة البطالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة ومواجهة مشكلة البطالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة وخاصة الريفية من خلال تنفيذ مشروعات تهدف إلى إتاحة فرص عمل والارتفاع بمستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية في الأنشطة التي يقدمها بصفة عامة ولذلك اتخذ الصندوق المنهج المتكامل لمواجهة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية ودعم الأنشطة الصحية والتعليمية والبنية الأساسية.

وإيماناً من الصندوق الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع الأهلي في عمليات تنمية المجتمعات والمحرومة والفقيرة ونشر مظلة الخدمات الاجتماعية والتي تتمثل في قدرة الجمعيات على إبراز المشكلات الحقيقية لتلك المجتمعات وتعبئة جهود المشاركة الشعبية في إيجاد حلول عملية لمواجهتها، فقد حرص الصندوق منذ بدايته على اعتبار القطاع الأهلي شريكاً أساسياً في العديد من أنشطته وفي سبيل زيادة فعالية الجمعيات الأهلية كان لابد من التعرف على الأوضاع الراهنة للجمعيات والتي تشير معظم التقارير والدراسات إلى أنه

(1) إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سابق، ص ص131–133.

(2) أنظر:

– محي محمد مسعد، القطاع الأهلي المصري بين الواقع والمأمول، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندريه، 2002.

– حسين الجمال: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، بحوث المؤتمر الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، 4/23، ص ص19–27.

بالرغم من جود حوالي 15000 جمعية أهلية في مصر منـــها 370 جمعيـــة مركزيـــة إلا أن الجمعيات النشطة منها قليل جداً.

وتعتبر أبرز الأسباب التي تحول دون مشاركة الجمعيات على سبيل المثال لا الحصر قلة الموارد المالية.

حيث نجد أن 33% منها لا تتجاوز ميزانيتها 5000 جم، ويضاف إلى ذلـــك ضـــعف القدرات الإدارية للعاملين بها.

ومن هذا المنطلق كانت تدخلات الصندوق التي يشمل بعضها دعمـــاً مباشـــراً مثـــل التدريب والدعم الإداري المادي ودعماً غير مباشر مثل التدريب أثناء العمل (O.J.T) من خلال المشروعات التي ينفذها الصندوق مع الجمعيات.

ب- آليات عمل الصندوق مع الجمعيات الأهلية:

يتعامل الصندوق مع الجمعيات الأهلية من خلال المحاور الآتية:

1- الدعوى لمشروعات تنموية تهدف إلى خدمة المجتمع وذلك من خلال تشجيع الجمعيات على تقديم مقترحات المشروعات التنموية في نطاق عملـــها ثم دراســـتها وإعداد الوثائق وعقود التنفيذ، ويتم ذلك من خلال شبكة المكاتب الإقليمية المنتشرة في جميع المحافظات تتلقى أفكار المشروعات مباشرة من الجمعيات وتعاونها في صياغة مقترحات المشروعات وتحديد احتياجات الدعم المناسب للجمعيات.

2- مساهمة الصندوق في دعم المؤتمرات والندوات التي تعمل على زيادة فعاليـــة الجمعيات الأهلية.

3- استخدام الجمعيات الأهلية كجهات دعم فني وتدريب لجمعيات أخرى مـــن خلال تعاقدات مباشرة بعد تدريبها تدريباً مناسباً لذلك.

4- تعاقد الصندوق مع جهات للدعم الفني في مجالات متخصصة للعمل مباشرة مع الجمعيات.

جـ- مجالات دعم الصندوق للجمعيات الأهلية:

يمكن حصر تدخلات الصندوق من أجل دعم الجمعيات الأهلية في المجالات التالية:

- **الدعم الإداري للجمعيات:**

يقدم الصندوق دعماً مادياً وفنياً لرفع كفاءة الأجهزة الإدارية والكوادر الفنية بالجمعيات من أجل تأهيلها لتقديم خدمات التنمية وعلى سبيل المثال:

* التمويل لشراء المعدات والأثاث اللازم لدعم مقار الجمعيات كنسبة من إجمالي قيمة المشروعات المتعاقد عليها.

* تحديد الاحتياجات المؤسسية والتدريبية للجمعيات.

* تقديم الاعتمادات المالية اللازمة لتدريب الجهاز الفني والإداري للجمعيات المتعاقد معها.

- **التدريب المباشر للجمعيات:**

يقدم الصندوق خدمات التدريب المباشر للجمعيات من أجل تحقيق البناء المؤسسي، وذلك من خلال التعاقد المباشر مع جهات متخصصة لتدريب مجموعة من الجمعيات في المجالات الآتية:

* تحديد الاحتياجات.

* التخطيط الاستراتيجي.

* الإدارة المالية.

* المتابعة.

* صياغة وتأنق المشروعات.

* تأصيل أسس الشركة في عمليات التنمية.

* زيادة الوعي القانوني فيما يخص قوانين العمل والتعامل مع الهيئات التمويلية المختلفة.

* دراسات الجدوى.

- **التدريب في مجال البحث السريع بالمشاركة PRA:**

في إطار سعي الصندوق لتطوير أداء الجمعيات الأهلية وتمكينها من التعبير عن الاحتياجات الحقيقية للجمعيات المحلية قام الصندوق الاجتماعي بتدريب 54 جمعية أهلية

في محافظات الصعيد على أسلوب البحث السريع بالمشاركة والذي يقوم على إشراك الجمعيات المحلية من خلال القيادات الفعلية في التعرف على المشكلات وتحديد الحلول المناسبة لها، ويعتبر هذا الأسلوب أحد الأساليب التنموية المتعارف عليها دولياً، والتي تسهم بالفاعلية خاصة في المناطق الريفية.

- العمل على إقامة شراكة فعالة بين الجمعيات والأجهزة الحكومية:

قدم الصندوق نموذجاً تنموياً فعالاً يقوم على إشراك الجمعيات الأهلية مع الأجهزة الحكومية في تنفيذ مشروعات محلية في شراكات تحدث لأول مرة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي مثل اشتراك جمعيات تنظيم الأسرة في مشروعات برنامج السكان مع وزارة الصحة والسكان مما يشجع البنك الدولي على تبني هذا النموذج وتكراره.

- دعم الصندوق للجمعيات في مجال الإقراض المتناهي في الصغر:

يعمل الصندوق الاجتماعي على إتاحة الفرص لزيادة الدخل وإتاحة فرص العمل من خلال إسناد تنفيذ مشروعات الإقراض المتناهي في الصغر إلى الجمعيات الأهلية لتلعب دوراً فعالاً في مجال التنمية الاقتصادية، ويتعاون الصندوق في هذا المجال مع جمعيات الأسر المنتجة وجمعيات تنمية المجتمع وجمعيات رجال الأعمال.

ويمول الصندوق الدعم الفني والمؤسسي لإقامة وحدات ائتمانية متخصصة في هذه الجمعيات من خلال منح لا ترد، كما يتيح لها قروضاً بفائدة ميسرة لإعادة إقراضها للفئات التي يتعذر عليها الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية وأيضاً يتم تدريب الجهاز الائتماني ومسئولي الائتمان الميدانيين على تقديم خدمة الإقراض في أماكن تواجد المستفيدين.

- دعم الجمعيات في المجالات غير التقليدية:

يشجع الصندوق دخول الجمعيات في مجالات جديدة ومتطورة لم تعتاد الجمعيات العمل بها مثل:

* مجال جمع وتدوير القمامة.
* التوعية القانونية وتقديم الاستشارات القانونية.
* تدريب الشباب على التوثيق التنموي بالفيديو.

* إدارة حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة التي تتبنى الشباب الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة وتوفر لهم المكان المناسب والخدمات الإدارية وتعمل أيضاً على ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة، والتي يساهم الصندوق فيها بنصيب رئيسي وتقدم هذه الجمعيات البديل للشباب الذي لا يستطيع توفير الضمانات المناسبة للحصول على قروض إقامة مشروعات صغيرة.

* ويعتبر تمويل هذه المجالات من شأنه إطلاق قدرة الجمعيات للعب دور غير تقليدي في تنمية مجتمعاتها.

- تحقيق استمرارية عمل الجمعيات:

يعمل الصندوق على تشجيع الجمعيات لتبني مبدأ التنمية المتواصلة أو المستدامة كبديل عن الاتجاه الخيري وأعمال الإغاثة المؤقتة من خلال آليات العمل ومعايير التمويل والاشتراطات الفنية لتمويل المشروعات.

ويعمل الصندوق على تأصيل الدور التنموي المستمر للقطاع الأهلي بإدخال مبدأ الاستمرارية واستعادة التكلفة **Sustainability and Cost Recovery Concepts** للمشروعات الممولة من الصندوق والإصرار على المساهمة المحلية من الأهالي والمشاركة المالية أو العينية من الجمعية.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بدعم الهياكل التنظيمية وإرساء نظم مالية ومحاسبية سليمة ومستمرة.

- الاحتكاك بالخبرات العالمية:

أتاح الصندوق الاجتماعي للجمعيات الأهلية فرصة الاحتكاك المباشر بالاتجاهات التنموية العالمية من خلال تمويل مشاركة العديد من الجمعيات في المؤتمرات العالمية التي نظمتها منظمات دولية كالأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين مثل سفر الجمعيات المصرية للمشاركة في مؤتمر السكان والتنمية سنة **1994** وفي قمة كوبنهاجن لمحاربة الفقر سنة **1994** ومؤتمر المرأة العالمي ببكين سنة **1995**، والمؤتمرات القومية المحلية مثل المؤتمر القومي للمرأة وغيره من المؤتمرات المحلية.

وهذا يتيح الاحتكاك وتبادل الرؤى والخبرات والانفتاح على الفكر العالمي والاتجاهات الدولية كما يتيح أيضاً للجمعيات فرصة عرض منتجاتها في المعارض الداخلية والدولية والتي تساعد على التعرف على الاتجاهات المختلفة للأسواق العالمية والمحلية.

د- التمويل دعم الجمعيات:

بلغت المبالغ التي ساهم الصندوق الاجتماعي بها لدعم الجمعيات من خلال تعاقدات مباشرة كما يلي:

- الجمعيات الأهلية:

إجمالي عدد الجمعيات الممولة 148 جمعية قامت بتنفيذ 165 مشروعاً بالإضافة إلى 300 جمعية أخرى لتنفيذ المكون الاجتماعي في مشروعات الأشغال العامة.

مجالات التمويل	المبالغ بالمليون	
الصحة والسكان	36	دعم مستوصفات ومراكز صحية تابعة للجمعيات وتوعية سكانية وصحية إنجابية.
التعليم	19	محو أمية ومدارس المجتمع.
البيئة	25	جمع وتدوير القمامة، توعية بيئية، مراحيض.
تدريب الأفراد	30	تدريب حاسب آلي وندوات توعية- تأهيل وتدريب المعاقين.
تدريب الجمعيات	3	تدريب الجهاز الإداري للجمعيات.
الإقراض	11	إقراض الأفراد لتنمية مشروعات صغيرة.
دعم إداري	10	تجهيز وأثاث ورواتب الجهاز الإداري للمشروعات.
الإجمالي	134	

- جمعيات الأسر المنتجة في جميع المحافظات:

بلغ إجمالي التمويل المستخدم للإقراض حوالي 60 مليون جنيه تعيد الجمعيات إقراضها إلى الأفراد لتنفيذ مشروعات متناهية في الصغر، هذا بالإضافة إلى ما يقرب من 5 مليون

جنيه قيمة الدعم الإداري لجمعيات الأسر المنتجة ويستخدم في مجالات التدريب وتسويق المنتجات.

هـ- المخرجات الفعلية:

نتج عن تعامل الصندوق مع الجمعيات الأهلية:

تدريب حوالي	150	جمعية.
دعم ما يقرب من	80	مستوصف ومركز صحي تابع للجمعيات.
فتح حوالي	3000	فصل محو أمية ومدارس المجتمع.
تعليم حوالي	45000	فرد في فصول محو الأمية وحدات المجتمع.
تنفيذ	25	مشروع بيئي.
توعية وتدريب	25000	فرداً.
إقراض	60000	مقترض (مشروعات متناهية في الصغر).
تحقيق	60000	فرصة عمل دائمة.
تحقيق	3000	فرصة عمل مؤقتة.

وبذلك نكون انتهينا من دراسة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم القطاع الأهلي، حيث اتضح من الدراسة في هذا الباب أن القطاع الأهلي له مشاركة فعلية في صنع التنمية وسياساتها وفي التنشئة الاجتماعية والسياسية. وهذا ينقلنا بالضرورة إلى دراسة مستقبل دور الإنسان المصري في العمل الأهلي.

[7] الصندوق الاجتماعي للتنمية: [1]

الخطوات والإجراءات للحصول على القروض:

معلومات الاتصال:

---

(1) أنظر:

- الصندوق الاجتماعي للتنمية، دور الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وكيف تحصل على قرض لمشروع صغير، 1998.

- حسين جمعة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية المانحة الدولية- المشاريع- الإدارة، مكتب الدراسات الاستشاريه والهندسية، ص ص 493-500.

العنوان: 6 ميدان أسوان– المهندسين.

تليفون: 3032346 – 3033278 (202)، فاكس: 3033412 (202)

المشروعات الصغيرة:

يعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية على دعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الفرد وإتاحة فرص عمل جديدة، وبما يساهم في حل مشكلة البطالة ويعمق وعي الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر ويشجع الملكات في هذا الاتجاه.

الفئات المستهدفة:

* الجريجون الجد الباحثين عم عمل.

* العمالة العاطلة.

* العمالة المتأثرة بالإصلاح الاقتصادي.

* المستثمرون القائمون (في المشروعات الصغيرة).

* المرأة.

* الحرفيون الراغبون في بدء النشاط أو التوسع في أنشطتهم القائمة.

المعايير الأساسية للمشروعات:

* أن يوفر لهم فرص عمل جديدة.

* أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والمستحدثة.

* أن تتميز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق.

* أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية مناسبتين.

* أن تتوفر بالجهات الوسيطة القدرة الفنية والإدارية بتنفيذ المشروعات.

انواع المشروعات:

* جميع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية فيما عدا استصلاح الأراضي.

الدعم الفني للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة:

يتم تقديم الدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي عن طريق:

* التدريب على النواحي الإدارية والتنظيمية وإمساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير.

* التدريب على النواحي الفنية عملياً ونظرياً لاكتساب المهارات اللازمة لمشروع ولضمان نجاحه.

* المشورة الفنية لحل مشاكل الإنتاج.

* المساعدة في التسويق والترويج.

* النواحي المتعلقة بالجودة والصيانة.

* النواحي الفنية والاقتصادية ودراسات الجدوى.

كيفية الحصول على قرض من الصندوق الاجتماعي:

الشروط الواجب توافرها في المستفيد:

1- أن يكون بالغاً من العمر 21 سنة ولا يزيد عن 55 سنة.

2- أن يكون مقيم إقامة دائمة في المحافظة التي سينفذ بها المشروع.

3- أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها أو التأجيل لمدة خمس سنوات.

4- إجادة القراءة والكتابة لمن لا يحمل مؤهل دراسي.

5- ألا يكون طالباً في أحد المعاهد أو الكليات أو المدارس.

6- لا يعمل في الحكومة أو القطاع الخاص وفي حالة عمله يقوم بكتابة تعهد أنه في حالة حصوله على قرض سيقوم بتقديم استقالته على جهة عمله وتحول تأميناته على تأمينات صاحب العمل (ينطبق هذا الشرط على المهن التي لها تكليف والمحامين).

7- أن يكون لديه أو لأحد الشركاء الخبرة المناسبة في مجال المشروع أو يتناسب مؤهله مع طبيعة المشروع.

قيمة القرض وتسهيلاته:

1- قيمة القرض المقترض ونسبة الفائدة:

قيمة القرض للمستفيد الواحد بحد أقصى 50 ألف جنيه وفي حالة تعدد الشركاء يكون لكل شريك متضامن 50 ألف جنيه بحد أقصى 200 ألف جنيه بسعر فائدة 7% للمشروعات الجديدة و9% للمشروعات القائمة.

كما يمكن دراسة احتياجات المشروعات المتميزة التي يملكها شخص واحد وتحتاج إلى تمويل مرتفع بحيث يطبق عليه نظام الشرائح التالية:

تمويل حتى 50 ألف جنيه	%7	%9
تمويل يبدأ من 50 إلى 200 ألف جنيه	%9	%11
تمويل أكبر من 200 حتى 500 ألف جنيه	%11	%13

2- استخدامات القروض:

- تمويل المعدات اللازمة للمشروع.
- تمويل دورة تشغيل المشروع (رأس مال عامل).

3- شروط سداد القرض:

- فترة السماح لا تزيد عن 12 شهراً.
- فترة السداد تحدد وفقاً لطبيعة المشروع والمدة اللازمة لدوران رأس المال والتدفقات النقدية للمشروع وفي جميع الأحوال لا تزيد عن 48 شهراً.

المستندات المطلوبة:

1- عقد الإيجار أو ما يثبت ملكية مكان المشروع.

2- رخصة من الوحدة المحلية (خطاب جاري استخراج الرخصة).

3- البطاقة الضريبية.

4- السجل التجاري.

5- البطاقة الشخصية أو العائلية.

6- الموقف من التجنيد.

7- كعب عمل أو خطاب التأمينات.

8- عروض أسعار.

9- دراسة الجدوى (تناقش وتعد بمساعدة مكاتب الصندوق).

10- رخصة قيادة (في حالة مشروعات السيارات).

الضمانات المطلوبة:

في كل الأحوال فإن الضمانات تطلب من المستفيدين في الحدود الدنيا والتي تتناسب مع إمكانيات الشاب في بداية حياته وطبيعة المشروع وتشمل بصفة عامة ما يلي:

1- الأوراق والمستندات المثبتة للدين كالشيكات والكمبيالات.

2- يحتفظ البنك بملكية الآلات والمعدات وتسلم للمستفيد بموجب وصل أمانة لحين الانتهاء من سداد القرض.

3- التأمين على الآلات والمعدات ضد السطو والحريق.

4- التأمين الشامل على السيارات في حالة تمويل وسائل نقل الركاب.

5- الضمانات الشخصية أو الجماعية.

كيف يتقدم المستفيد للحصول على قرض لإقامة مشروع صغير:

الإجراءات المطلوبة:

التقدم بطلب للحصول على قرض إلى إحدى الجهات التالية:

1- أقرب فرع من فروع البنوك التي تقوم بتنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية.

2- المكاتب الإقليمية والفرعية للصندوق الاجتماعي.

وفي كل الأحوال السابقة تقوم الجهات المشار إليها بمساعدة المستفيد ومناقشة دراسة الجدوى (التي يمكن أن يقدمها على النموذج المبسط الذي تم إعداده لهذا الغرض) وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً للضوابط الفنية والتسويقية المعروفة.

وفي حالة ما إذا كانت الجهة الوسيطة والمنفذة أحد البنوك.. فإن البنك يقوم فور إقرار الدراسة بالتأكد من جدوى المشروع وبأن المستفيد من المستهدفين من قروض الصندوق ثم اتخاذ إجراءات منح القرض.

وفي حالة ما إذا كان المستفيد قد تقدم لأحد المكاتب فيتم مناقشة مشروع المستفيد وبعد إقراره يتم تحويله مع توصيله بمنح القرض إلى البنك لاتخاذ إجراءات منح القرض وفقاً للضوابط المنظمة لذلك.

البنوك التي يتعامل معها الصندوق الاجتماعي للتنمية:

البنك الأهلي المصري- بنك مصر- بنك الإسكندرية- بنك القاهرة- بنك التنمية والائتمان الزراعي- بنك ناصر الاجتماعي- البنك المصري المتحد- بنك الدلتا الدولي.

فترة السماح والسداد:

تختلف فترات السماح والسداد للقرض باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة وفي جميع الأحوال تزيد هذه الفترات عن تلك المطبقة في بعض مؤسسات التمويل التجاري (البنوك).

وعلى وجه التعميم تكون فترة السماح بحد أقصى 12 شهر، وفترة السداد بحد أقصى 48 شهر

إرشادات عامة عن القروض:

الفئات المستهدفة للحصول على القروض:

1- شباب الخريجين الذين لديهم المكان والخبرة لإدارة المشروع.

2- ذوي الحرف، والفنيين، ممن يتوافر لديهم المكان، والخبرة في مجال مشروعاتهم.

3- الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.

الشروط الواجب توافرها في المستفيد:

1- أن يكون بالغاً من العمر 21 سنة ولا يزيد السن عن 55 سنة.

2- أن يكون مقيم إقامة دائمة في المحافظة التي سينفذ بها المشروع.

3- الانتهاء من الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها لمدة 5 سنوات.

4- إجادة القراءة والكتابة لم لا يحمل مؤهل دراسي.

5- ألا يكون طالباً في أحد المعاهد أو الكليات أو المدارس.

6- لا يعمل في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص، وفي حالة عمله يقوم بكتابة تعهد انه في حالة حصوله على قرض سيقوم بتقديم استقالته إلى جهة عمله وتحويل تأميناته على تأمينات صاحب العمل، ينطبق هذا الشرط على المهن التي لها تكليف والمحامين.

7- أن يكون لديه أو لأحد الشركاء الخبرة المناسبة في مجال المشروع، أو يتناسب مؤهله مع طبيعة المشروع، وفي حالة عدم وجود مؤهل يشترك توفر شهادة خبرة يتم الحصول عليها من مديرية القوى العاملة والتدريب (شهادة قياس مستوى مهارة).

القرض:

استخدامات القرض:

1- تمويل المعدات اللازمة للمشروع.

2- تمويل دورة التشغيل اللازمة للإنتاج (خامات- أجور عمال- كهرباء ومياه- إيجار).

ملاحظات عامة:

1- المشاريع الغير ممولة من الصندوق... استصلاح أراضي زراعية- ألعاب ترفيهية- مشغولات ذهبية وفضية- عيادات.

2- المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق البنوك مباشرة... جميع المشاريع التجارية ووسائل النقل (ميكروباص- أجرة- نصف نقل).

3- المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق المحافظات مباشرة (مشاريع تسمين المواشي).

4- جميع الآلات والمعدات يجب أن تكون جيدة وبضاعة حاضرة.

5- لا يتم تمويل أي إنشاءات مباني أو تجهيزات موقع العمل.

6- المشروعات الجديدة (الملابس- التريكو- تجارة الموبيليا) لا يتم تمويلها.

7- يتم تمويل مشروعات الثروة الحيوانية والمشروعات الزراعية فيما عدا البساتين على ألا يزيد قيمة القرض للمشروعات الزراعية عن عشرين ألف جنيه وذلك عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي.

المستندات المطلوبة (الأصل والصورة) للمشروعات الجديدة والقائمة:

1- عقد الإيجار أو التمليك مثبت التاريخ أو موثق للمنشاة.

2- إيصال كهرباء لمكان المشروع.

3- صور البطاقات الشخصية/ العائلية لمقدم الطلب والشركاء.

4- عروض أسعار معتمدة من جهة الشراء للمعدات المطلوبة موضح بها قدرها الكهربائية.

5- شهادات التأمينات الاجتماعية التي تثبت أن مقدم الطلب والشركاء لا يعملون بالحكومة أو بالقطاع العام أو الخاص (الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية 3 شارع الألفي).

6- في حالة عمل مقدم الطلب أو احد الشركاء يكتب إقرار بأنه سيقدم استقالته إلى جهة عمله في حالة استلامه القرض.

7- الموقف من الجنيد للمستفيد (مقدم الطلب والشركاء) الذي يقل عمره عن 31 علم.

8- عقد مشاركة موثق (إن وجد شركاء).

9- شهادة المؤهل لمقدم الطلب والشركاء.

مستندات مطلوبة بالنسبة للمشروعات الجديدة:

1- خطاب موجه من إدارة الحي التابع له المشروع يفيد بالموافقة من حيث المبدأ على استخراج تراخيص للمنشأة مع توضيح النشاط الذي تم الموافقة عليه.

2- في حالة عدم وجود مؤهل يتناسب مع طبيعة المشروع يشترط وجود شهادة خبرة يتم الحصول عليها من مديرية القوى العاملة والتدريب (شهادة قياس مستوى المهارة).

مستندات مطلوبة للمشروعات القائمة:

1- الرخصة.

2- السجل التجاري.

3- البطاقة الضريبية.

4- الموقف الضريبي من مصلحة الضرائب.

5- آخر ميزانية عمومية، المركز المالي، الحسابات الختامية (حساب التشغيل والأرباح والخسائر).

6- بيان بأسماء العاملين بالمنشاة مع التأمينات الاجتماعية وأرقام تأميناتهم.

حجم القرض	موقف المشروع	سعر الفائدة	الحد الأقصى لأصول المشروع القائم	مساهمة المقترض في المشروع
حتى 50 ألف جنيه	جديد قائم	%7 %9	ــــــــ 50000	ــــــــ %10
حتى 200 ألف جنيه	جديد قائم	%9 %11	ــــــــ 200000	%15 %15
حتى 500 ألف جنيه	جديد قائم	%11 %13	ــــــــ 500000	%25 %25

[8] مشروع الاسر المنتجة:

هو مشروع اجتماعي اقتصادي يقوم على تحويل المترل إلى وحدة إنتاج صغير يزاول فيها أفراد الأسرة بعض الحرف، والصناعات البيئية، والمترلية، كل على قدر طاقته وظروفه لزيادة دخل الأسرة بما يكفل لها حياة اجتماعية أفضل.

فئات المشروع:

1- اسر عادية تعاني من قلة الدخل.

2- الأسر التي ينطبق عليها شروط قانون الضمان الاجتماعي.

3- أسر مؤهلة مهنياً في مجال القدرة الجسمانية والبصرية والفكرية.

4- أسر تعاني من الفراغ وترغب في شغله في عمل مثمر.

الغرض من المشروع:

1- رفع مستوى الأسرة الاقتصادي لتهيئتها لمستوى أفضل.

2- توفير العمل للقادرين من أفراد الأسرة وفتح أبواب العمل المنتج أمامهم.

3- تحويل خامات الريف إلى منتجات صناعية لها قيمتها المادية.

4- الحصول على العملة الأجنبية من تصدير المنتجات إلى الخارج.

5- استغلال طاقات عدد كبير من ذوي العاهات من كبار السن فيقومون بشغل وقتهم بإنتاج يعود عليهم بفائدة مادية فضلاً عن التأثير المعنوي والنفسي.

6- الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والبطالة المقنعة.

7- تنمية مصادر الدخل للأسرة وحمايتها من الانهيار لمواجهة أي تغير اجتماعي.

الخدمات التي يقدمها المشروع:

1- معدات وآلات وأدوات الخدمات اللازمة للتشغيل.

2- خدمات نقدية القروض لإقامة وتنفيذ المشروعات الحرفية.

3- الخدمات العينية التي تقدم للأسر المستفيد به من المشروع.

وتستطيع هذه الخدمات تنمية مواردها المالية من خلال الحصول على قرض بدون فوائد ودعم الصناعات الريفية والبيئية.

خدمات تسويقية:

تصريف إنتاج الأسر المنتجة التي تعجز عن تصريف إنتاجها عن طريق المعارض الإقليمية والمعارض الدورية والموسمية الداخلية والخارجية.

خدمات تدريبية:

1- تدريب الأسر بهدف اكتساب المهارات اللازمة.

2- رفع مستوى المهارات للأسر المنتجة.

اسس اختيار الصناعات:

1- انسب الصناعات للأسر المنتجة، هي الصناعات الموجودة في المجتمع المحلي.

2- الصناعات التي يتوفر خدماتها في البيئة المحلية.

3- الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة.

4- الصناعات التي لها قدرة الأفراد على مزاولتها وإتقانها.

5- الصناعات ذات الطابع المصري.

6- لابد أن يهتم المشروع برفع مستوى معيشة المواطنين.

دور الخدمة الاجتماعية في مشاريع الأسر المنتجة:

1- دراسة ظروف الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحديد صلاحية الأسر.

2- فتح ملف لكل حالة وتتبعها.

3- القيام بالتوعية الاجتماعية في البيئة لتعريف الأهالي بالمشروع ووظائفه.

4- القيام بتسجيل الحالات وعمل الإحصاءات اللازمة.

5- القيام بالبحوث الاجتماعية في البيئة لتقويم المشروع وتحديد أوجه الضعف والقوة ودراسة اتجاهات الأهالي نحو المشروع.[1]

---

(1) السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص275-277.

الفصل الخامس
نماذج لدراسات تساهم في تحقيق أهداف التنمية

- تمهيد.

أولاً: استخدام المناقشة الجماعية في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة.

ثانيا: استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع.

ثالثا: برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب.

رابعا: تنمية مهارات أخصائي العمل مع الجماعات لدمج المعاقين ذهنيا بالمجتمع.

الفصل الخامس

نماذج لدراسات تساهم في تحقيق أهداف التنمية

تمهيد:

تعتبر طريقة العمل مع الجماعات إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد لنمو أفكارهم وخبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم، وكذلك مساعدتهم على تكوين علاقات اجتماعية مع الأفراد والجماعات لبلوغ الأهداف المرجوة.

وتؤمن طريقة العمل مع الجماعات بأن الجماعة أداة فعالة لمساعدة الأفراد ونموهم وتعديل اتجاهاتهم عن طريق تفاعلاتهم وعلاقاتهم بالأشخاص الآخرين في الجماعة، وبواسطة مساعدة أخصائي الجماعة لهم.

وتعد طريقة العمل مع الجماعات أيضاً إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي لمساعدة الجماعات بالمؤسسات المتنوعة كي تنمو قدرات الأعضاء بها واكتسابهم الخبرات التي تمكنهم من مقابلة احتياجاتهم أو تحقيق مصالحهم أو مواجهة مشكلاتهم من خلال عملية التفاعل الدائرة فيها، وذلك في إطار متطلبات النمو الاجتماعي.

وخلال هذا الفصل سنعرض لبعض نماذج استخدام طريقة العمل مع الجماعات في المجالات المختلفة. ومن تلك النماذج:

أولا: استخدام المناقشة الجماعية في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة.

ثانيا: استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع.

ثالثا: برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب.

رابعا: تنمية مهارات أخصائي العمل مع الجماعات لدمج المعاقين ذهنياً بالمجتمع.

أولاً: استخدام المناقشة الجماعية في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة:*

- مقدمة:

يعتبر العنصر البشري الكفء من أهم موارد المجتمع الذي يجب الاهتمام به ورعايته حتى يتمكن من أداء دوره والمساهمة الفعالة في الأنشطة التنموية في المجتمع، ومن ثم فإن نجاح أي جهد تنموي يعتمد في المقام الأول على السلام الجسمية والعقلية والنفسية للإنسان حتى يمكنه توظيفه واستثماره من أجل تحقيق التنمية.

وتعتبر الرعاية الصحية ضرورة أساسية ومطلب ملح بل أنها عنصر لا غنى عنه لبقاء الإنسان، وللتنمية والنمو، والإنتاجية، والاستمتاع بالحياة، وفي العصور الحديثة أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فإنها تستمد شرعيتها من حقيقة أنها تشبع إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية.

لذلك تهتم العديد من الدول بتدعيم الخطط الموجهة نحو برامج الرعاية الصحية لكافة المواطنين، وتوفر الرعاية للفئات المختلفة وفقاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما الفئات غير القادرة على دفع قيمة الخدمات الصحية المقدمة.

ومما لا شك فيه أن انتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية يعكس أمراً سيئاً على كل جهود التنمية ويشكل تهديداً للقوى العاملة، ويعرقل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، علاوة على أن الرعاية الصحية من أهم الجهود البشرية لإيجاد نمط أفضل من الحياة، ومن المستحيل أن نخطط للرعاية الصحية متجاهلين التفاعل المستمر بين الصحة وبين البيئة الاجتماعية.

وقد اختلف مفهوم الرعاية الصحية الأولية اختلافاً كبيراً عما كان عليه قبل ثلاثين عاماً، إذ لم تعد الرعاية الصحية تهتم بالدرجة الأولى بعلاج المرضى، فهي ليست رعاية علاجية تتضمن بعض التحصينات ضد الأمراض، وبعض المعارف الصحية التي تنقل إلى

---

* سامي مصطفى زايد، استخدام المناقشة الجماعيه في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة- دراسة مطبقة بمركز طب أسرة سان استيفانو، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس والعشرين، الجزء الأول، أكتوبر 2008

الناس، وإنما أصبحت تعتمد الرعاية الصحية الأولى على مشاركة المجتمع ليس فقط في مجال تنفيذ مشروع ما بل في التخطيط والإعداد.

ومما لا شك فيه تعتبر الثقافة دوراً هاماً في المجال الصحي، حيث أنها تحدد بصورة جزئية الطريقة التي يدرك بها الناس بيئتهم ونوع الحياة التي يعيشونها، وهي تتسم بعادات ومعتقدات تؤثر بدورها في العادات الصحية (المتعلقة بالنظافة) والممارسات الغذائية الشخصية، ونوع الغذاء، وطرق إعداد الطعام، ونمط الإسكان وغيرها من العادات الصحية المختلفة.

وتعد تنمية الوعي الصحي أحد عناصر الرعاية الصحية وجزءاً لا يتجزأ من أي خدمة صحية تقدم للمواطن أو المجتمع، وتهدف تنمية الوعي الصحي إلى مساعدة الأفراد على اكتساب الصحة عن طريق تفهمهم للقواعد الصحية وممارستها اليومية لها بطريقة سليمة، ويتم ذلك باكتساب الأفراد أو المجتمع المعلومات والمفاهيم الصحية السليمة والصحيحة بهدف تغيير السلوك الصحي السلبي إلى سلوك إيجابي للحفاظ على صحة الأفراد والتحكم في العوامل التي قد تؤثر فيها مثل العوامل البيئية والاجتماعية، والعادات والتقاليد، لذلك أدركت الدولة أن لديها واجبات ومسئوليات أخلاقية تجاه مواطنيها، والسعي لتحسين أحوالهم الصحية داخل المجتمع.

لذلك فقد أشارت دراسات عديدة كدراسة هبة محمود حسن (2003)، ودراسة هناء محمد عبد الجليل (2005)، ودراسة سولاف أبو الفتح عبد العظيم (2007)، ودراسة إيهاب يوسف قنديل (2007). إلى ضرورة تنمية الوعي الصحي لأفراد المجتمع بصفة عامة وللأمهات بصفة خاصة من خلال تنمية مفاهيم ومهارات الرعاية الصحية لديهم وذلك بالاعتماد على نشر الوسائل التثقيفية على اختلاف أنواعها، وإعداد البرامج الصحية والإرشادات الخاصة بالتوعية، وإصدار الكتيبات التي تساعد على سهولة توصيل المعلومات وتسهيل فهم واقتناع المتلقين والتأثير فيهم لكي يتحقق السلوك الصحي السليم والمطلوب.

كما أوضحت دراسة فان دان برنك Van Den Brink (1996)، إلى ضرورة تعليم المرأة وتثقيفها صحياً واجتماعياً لمواجهة المشكلات الصحية التي تواجه أسرهن وتعوقهن

عن القيام بأدوارهن، كما أكدت على أهمية دور المراكز الصحية في مواجهة مشكلاتهن ومساعدة المرأة على القيام بأدوارها المختلفة.

كما أشادت دراسة مارجريت هلدرنج Heldrig Margaret (1998) على ضرورة الاهتمام بالاتجاه التكاملي لتنمية الوعي الصحي للمرأة من النواحي الاجتماعية، النفسية، الصحية، وذلك لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات الصحية للمرأة وأسرها.

وقد اهتمت الخدمة الاجتماعية كسائر المهن الأخرى بالمجال الطبي نظراً لما يمكن أن تساهم به من تحقيق أهداف الرعاية الصحية، باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية تمكن المريض من الاستفادة من برامج العلاج وتذليل الصعوبات المختلفة التي تساعد بين المريض وبين رعايته صحياً، ولا تتعامل مهنة الخدمة الاجتماعية مع المريض فقط بل تتعامل مع المؤسسة الطبية بأكملها من خلال تكامل دورها مع التخصصات الأخرى، فتتعامل مع الإدارة والطبيب وهيئة التمريض والإداريين بل يمتد تعاملها مع البيئات المختلفة للمريض كالأسرة وبيئة العمل لتكامل أساليب العلاج وتحقيق الأهداف بصورة أفضل، كما تعمل الخدمة الاجتماعية على مساعدة المؤسسة الطبية على تحقيق أهدافها وعدم الاقتصار على الدور العلاجي بل التركيز على الدور الوقائي من خلال نشر الثقافة الصحية، كما تعمل على ربط المؤسسات الطبية بالمجتمع الخارجي ومؤسساته للاستفادة من إمكانياتها في استكمال خطة العلاج بالنسبة للمريض، سواء كانت طبية، أو اجتماعية.

كذلك أكدت دراسة مصطفى محمد قاسم (2003) على أهمية دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي المرأة بالسلوك الصحي المتمثل في وعي المرأة بالأمراض، وعي المرأة بالصحة الإيجابية، وعي المرأة بالتغذية الصحية السليمة، كما قدمت الدراسة لتصور مقترح لزيادة فاعلية دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي المرأة بالسلوك الصحي، كذلك توصلت دراسة فاطمة فؤاد محمد محمود (2006) إلى برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتدعيم دور جماعة الهلال الأحمر في تنمية الثقافة الصحية للطلاب، كما أوضحت الدراسة المعوقات التي تحول دون تنمية الثقافة الصحية للطلاب.

كما اهتمت دراسة سماح محمد نور الدين (2005) بتقويم دور الأخصائي الاجتماعي بمراكز طب الأسرة والذي تحدد في الدراسة بدراسة الخريطة الصحية للمجتمع ودراسة المشكلات الصحية والاجتماعية للأسرة ومعرفة مدى تأثيرها على المجتمع، كما حددت دراسة ناصر عويس عبد التواب (2004) معايير جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة من الأخصائيين الاجتماعيين في إطار عملية التثقيف الصحي والتي تمثلت في مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم الصحية، تغيير وتطوير المعارف والقيم والاتجاهات والمعتقدات والمهارات الاجتماعية المرتبطة بالصحة والمرض، حث العامة على اتباع السلوك الصحي السليم والمشاركة في تحسين أحوالهم الصحية.

في ضوء ما سبق تعتبر الخدمة الاجتماعية الطبية إحدى المجالات الهامة لعمل الأخصائي الاجتماعي والتي تمثل عملية هدفها صالح المريض أي تمكينه من الحصول على العلاج المناسب لحالته الصحية واستعادة وظائفه الاجتماعية وإزالة الأسباب المعترضة لإتمام العلاج الصحيح، والعمل على إعادة تلاؤم المريض مع بيئته بعد خروجه من المستشفى، ومن ثم فإن الرعاية الصحية ليست تشخيصاً وعلاجاً للمرضى، وهذا بالدرجة الأولى مسئولية الطب ولكن هناك جوانب أخرى مثل الوقاية وتحسين المستوى والتأهيل وصحة المجتمع وصحة البيئة.

وتعد طريقة خدمة الجماعة إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تسعى لتحقيق تنمية الوعي الصحي عن طريق البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق مستويات أساسية للوقاية، حيث أن الوقاية هي محاولة عدم وقوع الإصابات أو الإصابة بأمراض معينة نتيجة العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في الشخصية والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، ويهدف كل ذلك إلى تحقيق الصحة للفرد والمجتمع. ولذلك تسعى خدمة الجماعة بطبيعتها لمساعدة الأفراد على النمو، والتعليم، والعلاج.

ولكي يصبحوا أكثر تكاملاً، فقد تستخدم الجماعة لمساعدة الفرد على مواجهة مشكلة سلوكية، وكذلك تستخدم الجماعة للوقاية حينما يكون لدى عضو الجماعة اختلال وظيفي، وأيضاً تستخدم الجماعة لتعزيز قدرة عضو الجماعة أو ربما تستخدم بغرض التعليم ومشاركة المواطنين.

وتعد الجماعات هي المجال المناسب لتحقيق المستويات الوقائية في مجال تنمية الوعي الصحي، وذلك من خلال الاتصال المباشر الذي يؤثر في نقل التعليمات إلى الأفراد لتشجيعها على تكوين الآراء، وذلك بمحض اختيارها ومسئولياتها وميلها إلى الاحتفاظ بالحقائق التي تحتاج إليها.

وفي إطار الاهتمام بتنمية الوعي الصحي للأمهات والذي ينعكس على أسرهن فقد اهتمت بعض دراسات خدمة الجماعة باستخدام تكنيك المناقشة الجماعية لتناول كيفية أداء تلك العملية والصعوبات التي قد تواجهها والعوامل المؤثرة منها وبخاصة ما يرتبط منها بالأسرة، ومن تلك الدراسات دراسة زينب معوض (2000) حيث توصلت إلى فعالية استخدام المناقشة الجماعية لتعديل أساليب المعاملة الوالدية غير السوية، كما أشارت دراسة مصطفى محمد قاسم (2002) إلى أهمية استخدام الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي لمهارات عملية المساعدة والتي اشتملت على المهارة في مناقشة الظروف الاجتماعية وتأثيرها على المريض ومهارة الاستماع لمشكلة المريض والمهارة في اكتشاف الموارد والإمكانيات لخدمة المرضى.

في حين أشارت دراسة ديانا سيبولد **Diana Seybold** (1992) إلى أهمية المناقشة الجماعية كأحد الأساليب المهنية المستخدمة في التدريب لتعديل الاتجاهات ومساعدتهم على تنمية قدراتهم المتاحة، ومن ناحية أخرى محاولة فحص واختيار الجهود المبذولة من أجل إعادة تقويم البرنامج، وهذا أيضاً ما أشارت إليه دراسة محمد دسوقي حامد (2003) من ضرورة ضبط أخصائي الجماعة لذاته من خلال تقييم برنامج خدمة الجماعة للحد من سلبيات الممارسة المهنية وفعالية الأداء المهني لأخصائي خدمة الجماعة.

كذلك توصلت دراسة وليم ستانتون **Statton William** (1997) إلى فعالية استخدام المناقشة الجماعية مع جماعات الآباء للحد من المشكلات النفسية والصحية للأبناء كما أكدت على ضرورة وضع برامج وقائية وعلى ذلك تعتبر المناقشة الجماعية إحدى تكنيكات طريقة خدمة الجماعة التي لا غنى عنها والتي يحتاجها أخصائي الجماعة في محيط عمله حيث يتم خلال المناقشة تحديد الجوانب المختلفة للمشكلة، ثم يتم تحليلها ويشترك في المناقشة جميع أفراد الجماعة محاولين تبادل أكبر قدر من الحقائق والمعلومات

خلال وقت محدد وفي نهايتها يمكن لكل فرد أن يكون قد اكتسب أفكاراً جديدة، وحقق تجانب أفضل داخل الجماعة، وأيضاً تعمل المناقشة الجماعية على المساهمة في تنمية قدرات وتعديل اتجاهات أفراد الجماعة والسعي نحو تزويدهم بالخبرات اللازمة في المجالات المختلفة.

وعلى ذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين استخدام المناقشة الجماعية وتنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة.

- برنامج التدخل المهني:

تم وضع برنامج التدخل المهني باستخدام طريقة العمل مع الجماعات، وقد تم تطبيقه مع الأمهات المترددات على مركز طب الأسرة بسان استيفانو، وفيما يلي عرض لبعض النقاط الخاصة بهذا البرنامج:

1) الأسس التي يقوم عليها برنامج التدخل المهني:

- نتائج الدراسات السابقة وما انتهت إليه من معلومات.
- العمل من خلال أساليب وتكنيكات خدمة الجماعة.
- المقابلات مع علماء وخبراء الخدمة الاجتماعية والصحة العامة وعلم النفس.
- الموجهات النظرية في تنمية الوعي الصحي.

2) أهداف برنامج التدخل المهني:

يعتبر الهدف الأساسي للتدخل المهني في هذه الدراسة هو اختبار فعالية المناقشة الجماعية في تنمية الوعي الصحي للأمهات، ويتحقق ذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

- اختبار فعالية المناقشة الجماعية في تنمية معارف الأمهات كأحد أبعاد تنمية الوعي الصحي لهن.
- اختبار فعالية المناقشة الجماعية في زيادة خبرات الأمهات كأحد أبعاد تنمية الوعي الصحي لهن.

- اختبار فعالية المناقشة الجماعية في تنمية الاتجاهات الإيجابية للأمهات كأحد أبعاد تنمية الوعي الصحي لهن.

ويتم تحقيق هذه الأهداف باستخدام الباحث للمناقشة الجماعية مع الأمهات (أعضاء الجماعة التجريبية) لمساعدتهم على:

- فهم أساليب الصحة العامة السليمة.
- إدراك مخاطر استخدام الأساليب الصحية غير السليمة للأم أو لأحد أفراد أسرتها.
- تعديل السلوكيات الصحية غير السليمة داخل وخارج المترل.

3) الاستراتيجيات المستخدمة في برنامج التدخل المهني:

تم استخدام بعض الاستراتيجيات التي تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة منها:

- استراتيجية الإقناع للأمهات بضرورة تعديل بعض السلوكيات الصحية غير السليمة لهن ولأسرهم وانعكاس ذلك إيجابياً على الصحة العامة لأسرهن.
- استراتيجية تعديل السلوك ومساعدة الأمهات على تبني السلوكيات الصحية الإيجابية من خلال فهم وإدراك وتعديل تلك السلوكيات.
- استراتيجية المشاركة من خلال إتاحة الفرصة للأمهات للتفاعل الإيجابي أثناء استخدام تكنيك المناقشة الجماعية.

4) تكنيكات الدراسة:

- **اعتمدت الدراسة على المناقشة الجماعية كتكنيك اساسي** يستخدم في التدخل المهني، فقد قامت أعضاء الجماعة التجريبية من الأمهات بمناقشة السلوكيات الصحية السليمة وأساليب تنمية الوعي الصحي لهن ولأسرهن، والتعبير بحرية عن المشكلات الصحية التي يواجهها أبنائهن وأسرهن والمردود السلبي لتلك المشكلات على صحة أسرهن والمجتمع ككل.

- **اسلوب إعادة البناء المعرفي**: وفيه يتم مساعدة الأمهات وتعليمهن الأعراض المؤدية إلى الأمراض وطرق الوقاية منها والأساليب الصحية السليمة التي يجب اتباعها مع الأبناء.

- **اسلوب تشكيل الاستجابة**: ومن خلاله يتم تعليم الأمهات الاستجابات السليمة المتعلقة بتعليم الأبناء كيفية الحفاظ والوقاية من الأمراض من خلال الندوات والمحاضرات.

- **اسلوب التعزيز**: وبواسطته يتم تدعيم الأنماط السلوكية للأمهات لتثبيت المعلومات التي حصلن عليها خلال المناقشة الجماعية، ومساعدتهن على تدعيمها.

- **تفسير نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تفسيرها في ضوء الفروض التي وضعها الباحث وذلك على النحو التالي:

1- أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام المناقشة الجماعية وتنمية معارف الأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني أن المناقشة الجماعية قد حققت فعالية في تنمية معارف الأمهات المرتبطة بتنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني أيضاً ثبوت صحة الفرد الفرعي الأول، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من هبة محمود حسن (2003)، ودراسة فان دن برنك (1996) والدراستان أشارتا إلى ضرورة تنمية الوعي الصحي لأفراد المجتمع والأمهات بصفة خاصة فيما يتعلق بتنمية مفاهيم ومهارات الرعاية الصحية.

2- أوضحت أيضاً نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام المناقشة الجماعية وتنمية خبرات الأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني أن المناقشة الجماعية قد حققت فعالية في تنمية خبرات الأمهات المرتبطة بتنمية الوعي الصحي

للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة كل من مصطفى محمد قاسم (2003)، ودراسة مارجريت هلدنج (1998)، والدراستان أوضحتا أهمية إلمام المرأة بالخبرات المتعلقة بالصحة الإنجابية، التغذية الصحية السليمة، السلوك الصحي السليم، والأعراض الخاصة بالأمراض.

3- وضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام المناقشة الجماعية وتنمية الاتجاهات الإيجابية للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني أن المناقشة الجماعية قد حققت فعالية في تنمية الاتجاهات الإيجابية للأمهات المرتبطة بتنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، مما يعني ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة هناء محمد السيد عبد المجيد (2007)، والتي أشارت إلى تنمية اتجاهات المواطنين نحو الدور الوقائي والإنمائي للمؤسسات الطبية في مقابل الدور العلاجي والتأكيد على ضرورة نشر الثقافة الصحية بين أفراد المجتمع بالاعتماد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الطبية في ذلك.

4- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني على الأبعاد المختلفة للمقياس والمقياس ككل، أي أن استخدام المناقشة الجماعية حقق فعالية في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على مراكز طب الأسرة، وبالتالي ثبوت صحة الفرض الرئيسي للدراسة، وتشير هذه النتائج إلى أهمية استخدام المناقشة الجماعية كإحدى تكنيكات طريقة خدمة الجماعة في تنمية الوعي الصحي ليس للأمهات فقط ولكن لمختلف فئات المجتمع.

وبعد الانتهاء من عرض النتائج الخاصة بالقياسين القبلي والبعدي تم الإشارة إلى أهمية دور الأخصائي الاجتماعي بمراكز طب الأسرة في تنمية الوعي الصحي للأمهات المترددات على تلك المراكز، والتأكيد على مجموعة من النقاط التي من شأنها يمكن تفعيل دور أخصائي الجماعة بتلك المراكز ومن بينها:

- أن يكون لدى الأخصائي الوعي والإلمام بالقضايا والمشكلات الصحية التي تواكب اهتمامات المترددين على تلك المراكز.

- أن يعمل أخصائي الجماعة على تنويع وتحديث الأساليب التي يستخدمها في تنمية وعي الأمهات سواء من خلال الندوات، والمحاضرات، والمناقشات، وأيضاً إنشاء مكتبات ثقافية تهتم بالإجابة على التساؤلات التي تواجههن داخل أسرهن.

- العمل على إنجاز مجموعة من البوسترات ومجلات الحائط التي تتحدث عن أهمية وطرق الوقاية من الأمراض لتسهيل وصول المعلومة لكافة فئات الأمهات المتعلمات منهن وغير المتعلمات.

- التأكيد على أهمية التعاون مع مؤسسات المجتمع المختلفة وذلك لتحقيق أهداف مراكز طب الأسرة من النواحي الصحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

- أيضاً التأكيد على ضرورة حرص أخصائي الجماعة على معرفة وجهات نظر الأمهات حول القضايا والمشكلات الصحية التي يفتقدها.

- ضرورة حصول أخصائيو الجماعات على دورات تدريبية تساهم في الإعداد المهني لتأهيلهم للعمل في برامج تنمية الوعي الصحي.

ثانيا: استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع: *

- مقدمة:

يتزايد اهتمام معظم الدول في الآونة الأخيرة بتحقيق أكبر قدر ممكن من معدلات النمو والتطور، وفي سبيل تحقيق ذلك تحاول الاستفادة من كافة الطاقات والإمكانات المتاحة ومنها الطاقات البشرية التي تعتبر أهم موارد التنمية، فهي وسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

---

* سامي مصطفى زايد، استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع- دراسة مطبقة بجمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السادس والعشرين، الجزء الخامس، أبريل 2009.

ويعد الأطفال من أهم الموارد البشرية لتحقيق التنمية، فهم عصب الأمة التي تضع لهم البرامج لتأهيلهم واستثمار قدراتهم وإعدادهم لتحمل المسئولية في المستقبل القريب.

وبالفعل شهدت العقود الأخيرة اهتماماً دولياً بالموضوعات الخاصة بالطفل وكان التعبير القوي لهذا الاهتمام في اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، وفي هذا السياق يأتي الإعلان العالمي لنمو الطفل، وخطة العمل التنفيذية الصادران عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفولة، وأيضاً الإعلان العالمي عن التربية للجميع.

وقضية الطفولة قضية قومية وحضارية تتصل مباشرة بمستقبل المجتمع المصري وبخطة بنائه وتطوره على أسس علمية سليمة وكعامل حيوي داعم للرأسمال البشري، وكمحك أساسي لخطط التنمية والسبيل التي تجاوز ما يواجهه المجتمع من تحديات مصيرية في هذه المرحلة الحاسمة من التطور.

ومما لا شك فيه فقد سادت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة بعض السلوكيات السلبية التي تشير إلى وجود خلل في البناء القيمي للشخصية المصرية كدليل على إخفاق مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق الشخصية المصرية القادرة على استدماج القيم والمعايير الإيجابية للمجتمع، وما صاحب ذلك من آثار سلبية على شخصية الأفراد والحفاظ على الهوية والملامح المميزة للمجتمع.

وقد بدأ اهتمام المجتمع المصري بقضايا الطفولة بعد أن تعددت المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال، وبعد أن ظل الطفل قروناً طويلة يعاني من العديد من أساليب الاستغلال والعنف والفقر والجوع والمرض نظراً لضعف قدراته للدفاع عن نفسه أو المطالبة بحقوقه، ونتيجة لتراكم الأوضاع والظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، بادر المجتمع بمؤسساته المختلفة إلى التصدي لهذه المخاطر، ومحاولة التوصل إلى العوامل المسببة لها، والحد من استمرارية استغلالهم وتعويضهم للخطر.

ومن أبرز مشاكل الطفولة التي تعاني منها كل دول العالم تقريباً وتهدد سلامتها وأمنها وتطورها ما يطلق عليها مشكلة أطفال الشوارع، وتعد ظاهرة أطفال الشوارع من الظواهر التي تحظى باهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة، سواء على النطاقين العالمي والمحلي،

حيث تقف مشكلة أطفال الشوارع كأحد المشكلات التي تهدد استقرار المجتمع ككيان اجتماعي.

وفي مصر يشير تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية إلى عدم توافر إحصاءات رسمية عن حجم المشكلة، صادرة عن أجهزة الإحصاء بالدولة، نظراً لأنه لا يوجد إطار محدد يمكن الرجوع إليه في تحدد حجمها، وبالرغم من ذلك فقد أشارت البيانات والإحصاءات المتاحة التي وردت من تقارير الأمن العام أن حجم مشكلة أطفال الشوارع بمصر في تزايد مستمر فكانت (3527) حالة في عام 1998، وارتفعت إلى (4173) حالة في عام 1999، ثم إلى (6327) حالة عام 2000، كذلك بالنسبة لانتشارها على مستوى محافظات الجمهورية تعد محافظات القناة أكثرها ارتفاعاً، حيث بلغت نسبتهم بمحافظة بورسعيد 24.9%، ثم يليها السويس بنسبة 16.7%، ومن ثم تجتذب مدن القناة هؤلاء الأطفال نظراً لوجود المنطقة الحرة وازدياد حركة البيع والشراء وانخراط هؤلاء الأطفال في أعمال التهريب والسمسرة عبر المنافذ الجمركية والموانئ، ثم يلي ذلك محافظة الإسكندرية بنسبة 6.9% ثم يلي ذلك محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة.

وفي ضوء ما أشارت إليه الإحصاءات السابقة عن مدى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع وصعوبة تحديد حجمها، هناك جانب آخر يشير إلى مدى خطورة المشكلة على حياة الأطفال وسلوكياتهم، حيث أشار حلمي سعيد (2001) إلى أن هؤلاء الأطفال مهددون بشتى أنواع الانحراف، ومؤهلون للانتقال من الانحراف إلى الجريمة بتلقائية، فهم طعم سهل لمحترفي الجريمة ومروجي المخدرات.

ويتفق هذا مع ما أشارت إليه دراسة ثريا عبد الجواد (1999) إلى أن الوضع الأمني لأطفال الشوارع يكون أكثر حرجاً وأكثر مشقة، حيث أنهم يعيشون في ظل غياب أي نوع من الرعاية، سواء الأسرية أو القانونية أو حتى المجتمعية، فالقانون يعتبر هؤلاء الأطفال جانحين أو مشردين والمجتمع يلفظهم باعتبارهم مجهولي الهوية، أو اعتبارهم أطفال لقطاء، ومن ثم تكون النظرة إليهم غير إنسانية ولكي يحافظوا على بقائهم غالباً ما يعملون لحساب أنفسهم حيث يخضعهم ذلك إلى محاولة بعض المجرمين إلى استغلالهم في عمليات إجرامية.

وعلى ذلك يتضح أن حياة الشارع حياة بلا هيكل وتفتقر إلى الحب والاستقرار في عالم مجهول أو متغير، بحيث يصبح الخطر المادي حقيقة واقعية تماماً، فأطفال الشوارع يشعرون بالخوف من القسوة والوحشية على أيدي الآخرين والخوف من المرض والعجز في المؤسسات، وعدم الشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع، وربما كان ذلك مجرد نتيجة منطقية للعنف والإهمال الذي يعتبر الطفل هو ضحيته في الأسرة.

وفي إطار الاهتمام بالطفل بصفة عامة وبأطفال الشوارع بصفة خاصة تبذل العديد من المؤسسات المجتمعية الكثير من الجهد لإعداد الأطفال القادرين على مواجهة تحديات هذا العصر الذي يتميز بكثرة المعارف والتيارات الثقافية المختلفة، وذلك عن طريق إكسابهم القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع وإكسابهم أساليب ومهارات التفكير الناقد الذي يمكنهم من رفض الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك غير المقبولة.

وفي ظل سيادة القيم الفردية والأنانية والسلبية وعدم الالتزام بالقيم والقوانين نتيجة لتضارب المعايير السائدة عند أطفال الشوارع يعد الانتماء من أهم القيم التي يجب أن يهتم بها المجتمع، حيث أن الانتماء يعتبر النواة لحب الوطن والحفاظ عليه والتضحية من أجله، ولذلك يجب على المجتمع تدعيم هذه القيمة لدى الأطفال.

ويعد موضوع تدعيم الانتماء لدى طفل الشارع من الموضوعات الهامة التي اهتمت بها الخدمة الاجتماعية كسائر المهن الأخرى، حيث تهدف الخدمة الاجتماعية من عملها في المجالات المختلفة إلى المساهمة في إحداث تغييرات مرغوب فيها في الأفراد والجماعات والمجتمعات والأنظمة الاجتماعية، ومساعدة الإنسان على تحقيق أفضل تكيف مع نفسه، ومع بيئته الاجتماعية، وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من السعادة له.

وتعد طريقة خدمة الجماعة إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي لمساعدة الجماعات بالمؤسسات المتنوعة كي تنمو قدرات الأعضاء بها واكتسابها الخبرات التي تمكنها من مقابلة احتياجاتهم أو تحقيق مصالحهم أو مواجهة مشكلاتهم من خلال عملية التفاعل الدائرة فيها وذلك في إطار متطلبات النمو الاجتماعي. ولذلك تسعى خدمة الجماعة إلى إبراز أهمية الحياة الجماعية لطفل الشارع ومتطلبات الاستمرار بها، وممارسة بعض البرامج التي لها أهميتها في حياته، ومن أهمها برامج التعديل المعرفي وبرامج

اكتساب المفاهيم الجديدة وبرامج التعبير الذاتي والجماعي، وبرامج استخدام القدرات والإمكانيات.

وتؤمن خدمة الجماعة بأن الجماعة أداة فعالة لمساعدة الأفراد ونموهم وتعديل اتجاهاتهم عن طريق تفاعلاتهم وعلاقاتهم بالأشخاص الآخرين في الجماعة وبواسطة مساعدة أخصائي الجماعة لهم، وتركز خدمة الجماعة على عدة مفاهيم من أهمها المشاركة الاجتماعية والتعاون والانتماء، حيث تعمل الجماعة الصغيرة على دعم القيم الديمقراطية والانتماء، وتسهيل مشاركة الأفراد في الحياة الاجتماعية وتنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، والحد من تأثير الظروف السيئة للأفراد ذوي السلوك غير المقبول اجتماعياً.

وفي إطار ما سبق وفي ظل اهتمام الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وخدمة الجماعة بصفة خاصة بتدعيم القيم الإيجابية لدى الأفراد ومساعدتهم على تعديل اتجاهاتهم، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين استخدام طريقة العمل مع الجماعات وتدعيم قيم الانتماء لدى طفل الشارع.

- برنامج التدخل المهني:

تم وضع برنامج التدخل المهني باستخدام طريقة العمل مع الجماعات، وقد تم تطبيقه مع أطفال الشوارع المقيمون بمؤسسة الرعاية المتكاملة بكرموز، وفيما يلي عرض لبعض النقاط الخاصة بهذا البرنامج.

1) مفهوم برنامج التدخل المهني:

يعد البرنامج في طريقة العمل مع الجماعات من الأدوات الهامة التي يستخدمها الأخصائي لمساعدة الجماعة على تحقيق أهدافها وأغراضها، كما يعمل البرنامج على استخدام كل قوى الجماعة البناءة في التفاعل وإشباع احتياجات الأعضاء. كما يعمل البرنامج على مساعدة الأعضاء على النمو سواء من الناحية الجسمية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية.

وبرنامج التدخل المهني في هذه الدراسة هو كل ما يقوم به أخصائي الجماعة مع أعضاء الجماعة التجريبية من أطفال الشوارع المقيمون بجمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز من

برامج وأنشطة متنوعة تهدف إلى تدعيم قيمة الانتماء لديهم والمتمثلة في تحقيق التعاون وزملائهم في المؤسسة، وتقبلهم لتوجيهات الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة، والتزامهم بلوائح المؤسسة، وتنمية المسئولية الاجتماعية لديهم، مستخدماً في ذلك المعارف ومبادئ وقيم ومهارات طريقة العمل مع الجماعات والتكنيكات الفنية لكل من نموذج الأهداف الاجتماعية ونموذج التعاون ونظرية التبادل والمدخل السلوكي مع أعضاء الجماعة بهدف تدعيم قيمة ء سماء لطفل الشارع.

2) الأسس التي يقوم عليها برنامج التدخل المهني:

-نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الانتماء وموضوع طفل الشارع وما انتهت إليه من معلومات.

-العمل من خلال أساليب وتكنيكات خدمة الجماعة بصفة عامة والتكنيكات التي اعتمدت عليها الدراسة بصفة خاصة.

-المقابلات التي تمت مع علماء وخبرات الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاجتماع، وكذا العاملين بمؤسسات رعاية طفل الشارع، والإطار النظري للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وما تتضمنه من خدمة الجماعة بصفة خاصة وما تتضمنه من أطر نظرية ومفاهيم واستراتيجيات ومهارات.

3) اهداف برنامج التدخل المهني:

يعتبر الهدف الأساسي للتدخل المهني في هذه الدراسة هو اختبار فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات لتدعيم قيمة الانتماء لطفل الشارع، ويتحقق ذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

-اختبار فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تحقيق التعاون بين طفل الشارع وزملائه بالمؤسسة كأحد أبعاد تدعيم قيمة الانتماء لديهم.

-اختبار فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تقبل طفل الشارع لتوجيه الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة كأحد أبعاد تدعيم قيمة الانتماء إليه.

-اختبار فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات نحو التزام طفل الشارع بلوائح المؤسسة كأحد أبعاد تدعيم قيمة الانتماء إليه.

-اختبار فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات نحو تنمية المسئولية الإجتماعية لدى طفل الشارع كأحد أبعاد تدعيم قيمة الانتماء إليه.

4) اعتبارات تمت مراعاتها عند تصميم برنامج التدخل المهني:

-مراعاة احتياجات ومشكلات طفل الشارع.

-ارتباط البرنامج بأهداف الدراسة.

-تناسب البرنامج مع الإمكانيات المادية والبشرية بالمؤسسة.

-ارتباط البرنامج بالموجهات النظرية للدراسة.

-الاعتماد على مجموعة متنوعة من الأنشطة وعدم الاعتماد على نشاط واحد.

-تناسب الوقت المحدد لمراحل البرنامج مع محتوى البرنامج وأهدافه.

5) المداخل النظرية التي تم الاعتماد عليها في تصميم برنامج التدخل:

اعتمد تصميم برنامج التدخل المهني على مجموعة من المداخل النظرية والتي تمثلت في نظرية التبادل، نموذج الأهداف الاجتماعية، النموذج التعاوني، ومدخل التدعيم السلوكي، حيث يعتبر التدعيم أساس من أسس التعليم التي وضعتها المدرسة السلوكية لتغيير الاتجاهات، حيث يحدث التغير الذي يصيب الاتجاه بناء على تعلم يتم عن طريق التدعيم، وينصب التعليم على مجموعة الأفكار لدى أطفال الشوارع عن الانتماء لإكسابهم مجموعة من الأفكار الجديدة التي تعدل اتجاهات طفل الشارع تجاه كل من زملائه والأخصائي بالمؤسسة، ويتم ذلك من خلال ثلاثة مراحل:

-**الانتباه:** ويتعلق ذلك بمعرفة طفل الشارع على مجموعة الأفكار غير المنطقية المرتبطة بدوره وعلاقاته مع الأفراد المحيطين.

-**الفهم:** ويعتمد على فهم طفل الشارع مجموعة الأدوار التي يجب أن يلتزم بها تجاه الأفراد المحيطين به بهدف تعديل سلوكياته والتي تشير إلى مدى انتمائه.

-**التقبل:** ويرتبط ذلك بالتزام طفل الشارع بمجموعة السلوكيات الإيجابية، والتي تشير إلى مدى انتمائه لكل من المؤسسة والأخصائيين وزملائه.

6) الاستراتيجية المستخدمة في التدخل المهني:

استخدم الباحث أثناء تدخله المهني بعض الاستراتيجيات التي تساعده على تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ومنها:

- **استراتيجية المشاركة:** وذلك من خلال إتاحة الفرصة لأعضاء الجماعة للتفاعل الاجتماعي أثناء استخدام التكتيكات المختلفة للدراسة.

- **استراتيجية التعاون:** وذلك من خلال توفير المناخ المناسب لأعضاء الجماعة للتفاعل الاجتماعي وتحمل المسئولية واكتساب المهارات والخبرات اللازمة.

- **استراتيجية تعديل السلوك:** لمساعدة أعضاء الجماعة من الأطفال على تبني السلوكيات الإيجابية من خلال تحقيق التعاون مع زملائهم وتقبلهم لتوجيهات الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة، والتزامهم بلوائح المؤسسة، وتنمية المسئولية الاجتماعية لتدعيم قيمة الانتماء لديهم.

- **استراتيجية الإقناع:** لتبصير أعضاء الجماعة من الأطفال بأهمية التعاون والمشاركة في الأنشطة الجماعية للتغلب على المشكلات التي تواجههم وإكسابهم السلوكيات الإيجابية.

7) تكنيكات الدراسة:

تم استخدام عدة تكنيكات لتحقيق أهداف التدخل المهني منها:

- **تكنيك المناقشة الجماعية:** من أجل تزويد أعضاء الجماعة من أطفال الشوارع بالمعارف والمعلومات التي تساهم في دعم قيمة الانتماء لديهم وأهمية الالتزام بلوائح ومعايير المؤسسة والمحافظة على أثاثها وأهمية التعاون مع زملائهم والاشتراك في الأنشطة المختلفة كمحددات ومؤشرات لدعم قيمة الانتماء.

- **تكنيك المحاضرات والندوات وورش العمل:** والذي يتم من خلاله الاستفادة بالخبراء لدعم قيمة الانتماء لهؤلاء الأطفال.

- **تكنيك التعزيز:** وبواسطته يتم تدعيم الأنماط السلوكية لطفل الشارع وتثبيت المعلومات التي حصلوا عليها خلال المناقشة الجماعية.

- **تكنيك التدعيم:** ومن خلاله يتم مكافأة الأعضاء على تصرفاقم المختلفة سواء تجاه زملائهم أو مشرفيهم، ومن خلال مدى التزامهم بلوائح المؤسسة وتحملهم المسئولية تجاه الأعمال والأنشطة التي تسند إليهم، ويتم هذا التدعيم من خلال عدة وسائل منها التدعيم المعنوي مثل عبارات المدح والتشجيع التي تصدر من الأخصائي الاجتماعي تجاه الأطفال، وأيضاً ما هو مادي مثل الهدايا الرمزية والملابس البسيطة التي تقدم لهؤلاء الأطفال، ويقابل هذا التكنيك تقديم النصح والتوجيه للأطفال الذين يقومون بالعنف تجاه زملائهم، أو الأطفال الذين يهملوا ويتعاملوا بعنف مع أثاث وأدوات وإمكانيات المؤسسة.

- **تكنيك المشروع الجماعي:** حيث يشارك الأطفال في مشروعات الخدمة العامة والأنشطة المختلفة داخل المؤسسة ومحاولة دمج هؤلاء الأطفال بالمجتمع وتدعيم قيمة الانتماء لديهم.

8) الأدوار المهنية الملائمة للتدخل المهني:

يمارس الأخصائي الاجتماعي العديد من الأدوار المهنية لتحقيق أهداف التدخل المهني. ومن هذه الأدوار:

- **المشجع:** حيث يهدف أخصائي الجماعة من خلال هذا الدور تشجيع أعضاء الجماعة على الاشتراك في أنشطة البرنامج وإتاحة الفرصة للتفاعل الإيجابي بين الأعضاء.
- **المساعد والمعين:** حيث يهدف أخصائي الجماعة من خلال هذا الدور إلى مساعدة أعضاء الجماعة من الأطفال على تبادل الآراء والتعبير عن انتمائهم من حيث تقدير السلوكيات التي يظهروها أثناء البرنامج.
- **المستثير:** حيث يهدف أخصائي الجماعة من خلال هذا الدور استثارة أعضاء الجماعة نحو الإحساس بالمسئولية والمحافظة على أدوات وأثاث المؤسسة واحترام لوائح المؤسسة وتقبل التوجيه والنصح من الأخصائيين الاجتماعيين.
- **المعلم:** وذلك من خلال دور أخصائي الجماعة في تعليم الأطفال وإكسابهم السلوكيات الإيجابية وحثهم على الاهتمام بمواجهة المشكلات الجماعية والمجتمعية بدلاً من التمركز حول مشكلاقم الشخصية.

9) مراحل التدخل المهني:

أ- المرحلة التمهيدية (مرحلة البداية):

ويتم في هذه المرحلة التعرف على الأطفال المشاركين في البرنامج وتعريفهم بتوقيت البرنامج وشرح الهدف وأخذ موافقتهم على الاشتراك في البرنامج وتحديد مواعيد الاجتماعات وعددها أسبوعياً وتحديد مكان الاجتماع.

ب- مرحلة التجاوب:

وهذه المرحلة هي منتصف برنامج التدخل المهني، حيث ينتظم الأعضاء في الحضور وتزداد مشاركتهم في المناقشات وتزداد التفاعلات والعلاقات الإيجابية بين الأعضاء وبعضهم البعض وبين الأخصائي ويصبحوا أكثر تعاوناً مع زملائهم ويظهر مردود البرنامج من خلال التزامهم بلوائح المؤسسة وتجاوبهم لنصح وتوجيه المشرفين بالمؤسسة وزيادة المسئولية الاجتماعية لديهم.

ج- مرحلة النهاية:

في نهاية هذه المرحلة يساعد الباحث الأعضاء في التعرف على التغيرات التي حدثت لهم فيما يتصل بتدعيم قيمة الانتماء لديهم ومردود ذلك على علاقتهم بزملائهم وبالأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسة.

- تفسير نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تفسيرها في ضوء الفروض، وذلك على النحو التالي:

1- أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام طريقة العمل مع الجماعات وتحقيق التعاون بين طفل الشارع وزملائه، مما يعني أن استخدام طريقة العمل مع الجماعات قد حقق فعالية في تحقيق التعاون بين طفل الشارع وزملائه المرتبطة بتدعيم قيمة الانتماء لدى أطفال الشوارع المقيمين بجمعية الرعاية المتكاملة بكرموز، مما يعني أيضاً ثبوت صحة الفرد الفرعي الأول للدراسة.

2- أوضحت أيضاً نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام طريقة العمل مع الجماعات وتقبل طفل الشارع للتوجيه من الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة، مما يعني أن استخدام طريقة العمل مع الجماعات قد حقق فعالية في تقبل طفل الشارع للتوجيه من الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة المرتبطة بتدعيم قيمة الانتماء لدى أطفال الشوارع المقيمين بجمعية الرعاية المتكاملة، مما يعني أيضاً ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.

3- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام طريقة العمل مع الجماعات والتزام طفل الشارع بلوائح المؤسسة، مما يعني أن استخدام طريقة العمل مع الجماعات قد حققت فعالية في التزام طفل الشارع بلوائح المؤسسة المرتبطة بتدعيم قيمة الانتماء لدى أطفال الشوارع المقيمين بجمعية الرعاية المتكاملة وبالتالي ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث.

4- أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني للبعد الخاص باستخدام طريقة العمل مع الجماعات وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طفل الشارع، مما يعني أن استخدام طريقة العمل مع الجماعات قد حققت فعالية في تنمية المسئولية الاجتماعية المرتبطة بتدعيم قيمة الانتماء لدى أطفال الشوارع المقيمين بجمعية الرعاية المتكاملة، وبالتالي ثبوت صحة الفرد الفرعي الرابع.

5- أوضحت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط درجات المجموعة التجريبية قبل وبعد التدخل المهني على الأبعاد المختلفة للمقياس والمقاييس ككل أي أن استخدام طريقة العمل مع الجماعات قد حقق فعالية في تدعيم قيمة الانتماء لدى أطفال الشوارع بجمعية الرعاية المتكاملة وبالتالي ثبوت صحة الفرض الرئيسي للدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أهمية استخدام طريقة العمل مع الجماعات كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع.

وبعد الانتهاء من عرض النتائج الخاصة بالقياسين القبلي والبعدي يجب الإشارة إلى مدى استفادة الباحث من عقد الاجتماعات الدورية مع جماعة الأطفال وتسجيل التقارير الخاصة بها، والتي ساهمت في التعرف على الخصائص الجسمية والانفعالية والعقلية والاجتماعية البارزة في شخصية كل عضو من أعضاء الجماعة، بالإضافة إلى إلمام كل عضو من الجماعة ببقية الأعضاء وعلاقته بالأخصائي مما ساهم في تحقيق المردود الإيجابي في برنامج التدخل المهني لتدعيم قيمة الانتماء لهؤلاء الأطفال، وقد استخدم الباحث خلال الاجتماعات مجموعة من الاستراتيجيات مثل استراتيجيات المشاركة والتعاون وتعديل السلوك والإقناع، كما استخدم مجموعة من التكنيكات مثل المناقشة الجماعية، وتكنيك المساعد والمعين وتكنيك المستثير، وتكنيك المعلم، أيضاً أوضحت نتائج التقارير الدورية أنه تم استخدام عديد من المهارات وأساليب العمل مع أعضاء جماعة أطفال الشوارع والتي اكتسبها من خلال إعداده المهني والتي تعتمد على مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط في جزء منها بالممارسة، وفي جزء آخر بقيم طريقة خدمة الجماعة وأخلاقياتها وذلك لمساعدة أعضاء الجماعة على الوصول للحلول المناسبة لمشكلاتهم واكتساب السلوكيات الإيجابية المختلفة مثل:

- المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة، وذلك لتوفير وتهيئة الخبرات الجماعية لمساعدة أعضاء جماعة الأطفال على النمو كأفراد وكجماعات، وأنه يجب على الجماعة أن تلتزم بوظيفة المؤسسة، وأن تكون أغراضها متمشية مع أغراض المؤسسة.

- تم أيضاً استخدام مهارة الاستكشاف وتوجيه الأسئلة وهي مهارة تتطلب حرص شديد للتعامل مع جماعة من الأطفال لديهم خبرات حياتية سيئة مع المجتمع ولديهم سلوكيات وقيم سلبية اكتسبوها من الحياة في الشارع قبل التحاقهم بالمؤسسة، وقد أفادت مهارة الاستكشاف وتوجيه الأسئلة في مساعدة الباحث على اختيار الأسئلة المناسبة والبعد عن الأسئلة الحرجة.

وبناء على ما سبق تشير نتائج الدراسة إلى فعالية استخدام طريقة العمل مع الجماعات في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع، حيث ترتبط أهداف طريقة العمل مع الجماعات بأهداف المجتمع ارتباطاً وثيقاً، حيث تسعى إلى إعداد المواطن الصالح من خلال

التزود بالمهارات والخبرات والمعارف، ومن خلال ممارسة البرامج المختلفة وبعض استراتيجياتها وتكنيكاتها، ويؤكد الباحث على مجموعة من النقاط التي من شأنها تفعيل دور طريقة العمل مع الجماعات وأيضاً دور أخصائي الجماعة بمؤسسات رعاية طفل الشارع ومن بينها:

- ضرورة أن يكون هناك ثقة متبادلة بين طفل الشارع وأخصائي الجماعة حتى يقبل الطفل على الانضمام لجماعات العمل داخل المؤسسة وحتى يكون الطفل حريصاً على استمرار تلك العلاقة.

- ضرورة الاهتمام بتوجيهات المحيطين بالطفل، والاهتمام بالقيم الإيجابية والمرغوبة وذلك لتحقيق الإشباع الأمثل لاحتياجات الطفل النفسية والاجتماعية.

- أهمية تنوع الأنشطة المقدمة لطفل الشارع بدور رعايته وعدم اقتصار تلك الأنشطة على نشاط واحد، وذلك لجذب هؤلاء الأطفال للمشاركة في الأنشطة وأيضاً لتنوع ميولهم وهواياتهم.

- أهمية استخدام أساليب التدعيم داخل دور رعاية طفل الشارع، ومن بينها أساليب تدعيم الأخلاق الحميدة والتحفيز والاستثارة والمساندة الاجتماعية، لمردود تلك الأساليب البالغ في تدعيم قيمة الانتماء لدى طفل الشارع.

- ضرورة توظيف بعض المهارات الحياتية التي يتقنها طفل الشارع وتوظيف تلك المهارات في مساعدة طفل الشارع على التعاون والمشاركة وتنمية قدرته على الابتكار داخل المؤسسة.

- ضرورة إلمام أخصائي الجماعة بالمشكلات والاحتياجات التي تهم طفل الشارع وتأهيل الأخصائيون أيضاً للعمل ببرامج رعاية طفل الشارع من خلال الدورات التدريبية قبل وأثناء العمل.

ثالثا: برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب:*

- مقدمة:

أصبحت السياسة في الوقت الحالي تمثل مسألة حيوية ليس فقط بالنسبة للمتخصصين في علومها أو المشتغلين بمجالاتها وإنما أيضاً لكل أبناء المجتمع، الأمر الذي دفع بعض المهتمين إلى وصف الإنسان الحديث بأنه إنسان سياسي Political Man وأن العالم المعاصر قد أصبح عالماً سياسياً Political World.

ولقد ظهرت السياسة في كافة أشكال المجتمعات الإنسانية بداية من التجمعات القبلية وصولاً إلى الأمم المتقدمة باعتبارها عمل اجتماعي في المقام الأول تقوم على أساس تنظيم حياة المجتمع من خلال الارتكاز على التساند بين النظام السياسي وأعضاء المجتمع، حيث تعمل السلطات السياسية على توفير كافة الاحتياجات الإنسانية لأعضاء المجتمع مقابل الولاء السياسي، ولا يتم هذا التساند إلا بوجود درجة من الوعي لدى هؤلاء الأعضاء تمكنهم من إدراك ومتابعة ما يجرى حولهم من أحداث وقضايا سياسية داخلية وخارجية، ولذا فإنه من المفترض أن تعمل كافة المجتمعات على تحقيق الوعي السياسي لأبنائها من خلال تنشئتهم تنشئة سياسية، يتم من خلالها إتاحة كافة الفرص لهم لفهم معنى المواطنة بما تشمله من حقوق وواجبات تحدد نوعية سلوكهم السياسي وتعدهم لتحمل المسئوليات المجتمعية وتمكنهم من القيام بواجباتهم المختلفة وتفهم الأيديولوجية السياسية التي ينتمون إليها ويدافعون عنها ومن ثم تكوين إطارهم المرجعي الذي يوجههم أثناء تعاملهم مع النظام السياسي في مجتمعهم.

وتعتبر التنشئة السياسية من وجهة نظر متخصصي العلوم الاجتماعية إحدى عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث يتم خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة يتعلم الأفراد في إطارها كيف يبنون عالمهم السياسي وكيف يختارونه إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأبنية والأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع، وهي عملية مستمرة تبدأ في

---

* سمير حسن منصور، سامي مصطفى زايد، برنامج مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى الشباب- دراسة مطبقة بمركز شباب الحرمين بالإسكندرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الحادي والعشرين، الجزء الأول، أكتوبر 2006.

سن الثالثة وتستمر طوال حياة الفرد من خلال العديد من الوسائط أهمها الأسرة والمؤسسات التعليمية وجماعات الرفاق والمنظمات السياسية والوسائل الاتصالية بأنواعها المختلفة.

وإذا كانت التنشئة السياسية كما سبق أن أوضحنا تتم بهدف تحقيق الوعي السياسي لأبناء المجتمع أياً كان هذا المجتمع فإن الأحداث السياسية التي تمر بها المجتمعات بالإضافة إلى البحوث والدراسات العلمية المتخصصة كفيلة بالكشف عن مدى توافر هذا الوعي من عدمه، ولعل ما حدث في مصر مؤخراً خلال عامي **2006/2005** من أحداث سياسية شملت:

– تعديل المادة **76** من الدستور بشأن انتخاب السيد رئيس الجمهورية.

– الانتخابات الرئاسية.

– الانتخابات البرلمانية.

قد كشف عن عدم توافر هذا الوعي متمثلاً في ضعف المشاركة في هذه الأحداث واتخاذ مواقف سلبية حيالها، إضافة إلى العديد من البحوث والدراسات والتي سبقت هذه الأحداث وأشارت إلى ذلك مؤكدة على عدم قيام وسائط التنشئة السياسية بدورها ومن ثم انتشار الأمية السياسية واللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، ولاسيما فئة الشباب منهم، الأمر الذي يتنافى مع الاهتمام المتنامي بهذه الفئة ويدحض الجهودات الساعية إلى تعزيز قدراتهم على المشاركة البناء في تنمية المجتمع وتحقيق التقدم المنشود، مما يتطلب إعادة النظر في تلك الوسائط لأدوارها من جانب وإعداد برامج تعويضية متخصصة من جانب آخر لتحقيق الوعي السياسي المتفقد لدى الشباب، وبناء على ما سبق وانطلاقاً من تزايد اهتمام الخدمة الاجتماعية بالمجال السياسي باعتباره أحد مجالاتها الهامة لتنمية المجتمع فضلاً عن اهتمامها بفئة الشباب باعتباره المدخل المناسب للإسهام في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الباحثين قد اجتهدوا في وضع برنامج متخصص لتنمية الوعي السياسي للشباب وقاما بتطبيقه على مجموعة من أعضاء أحد المراكز الشبابية بالإسكندرية.

- برنامج التدخل المهني:

خطوات البرنامج:

1- عقد لقاء عام مع إدارة المركز وإخصائية من اجل:

- طرح فكرة موضوع الدراسة.
- التعرف على الإمكانات المتاحة بالمركز لخدمة أهداف الدراسة.
- موافقة إدارة المركز على تنفيذ التجربة والتعاون من أجل إنجاحها.
- تحديد مفردات مجموعة العمل وفق الشروط السابق ذكرها.
- الاتفاق على الموعد الملائم لبدء التجربة وكذلك موعد انتهائها.

2- تم الاجتماع بمجموعة العمل من الشباب بهدف:

- التعارف المتبادل.
- طرح فكرة البرنامج.
- الاتفاق على المواعيد الخاصة بفعاليات البرنامج والمكان المخصص لذلك.
- إجراء القياس القبلي.

3- تم تطبيق البرنامج المقترح لمدة ثلاث شهور بداية.

4- أعيد تطبيق القياس بعد الانتهاء من البرنامج (القياس البعدي).

5- تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار دلالة الفروق بين استجابة المجموعة في القياسين القبلي والبعدي لمعرفة حجم التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الوعي السياسي للشباب)، وذلك للتأكد من صحة أو عدم صحة الفروض البحثية واستخلاص النتائج وتحليلها.

إجراءات وأسس وضع البرنامج:

1- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة أو أحد متغيراتها وما انتهت إليه من نتائج.

2- إجراء بعض المقابلات مع الأساتذة المتخصصين والخبراء في مجال العمل السياسي للاهتداء بآرائهم في انتقاء متضمنات البرنامج وأساليب تنفيذها.

3- طرح استمارة استطلاع رأي على مفردات المجموعة وعقد جلسة استطلاع وحوار مفتوح، والاستفادة من كل منهما في وضع البرنامج وأساليب ومواعيد تنفيذه.

4- مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لدى المركز، والتي يمكن الإفادة منها في تنفيذ البرنامج.

5- إعداد البرنامج في صورته الأولية وطرحه للتحكيم على مجموعة من الأساتذة المتخصصين والمهتمين للاستفادة من ملاحظاتهم، وذلك من أجل الوصول إلى الصياغة النهائية قبل البدء في تنفيذه ويمكن تناول أهم الملاحظات الواردة فيما يلي:

- ملاءمة الأهداف الخاصة بالبرنامج لموضوع الدراسة.

- مزيد من الاهتمام بالفعاليات التي تساعد على تحقيق الهدف الأول والخاص بالمواطنة باعتباره أحد العوامل الهامة لتفعيل دور الشباب سياسياً واجتماعياً نظراً لتشعبها، وعدم قدرة الشباب على الإلمام بها في ضوء الفترة الزمنية المخصصة للبرنامج.

- استخدام المحاضرات والندوات مع التركيز على عمليات المناقشة والتفاعل والحوار للتعرف على وجهات نظر الشباب وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم.

- عدم التوسع في طرح القضايا والأحداث السياسية الخارجية وانتقاء البعض منها خاصة ما يتعلق بالدول العربية الشقيقة.

6- تم إجراء التعديلات اللازمة على البرنامج في ضوء الملاحظات السابقة وطرحه للتطبيق.

اهداف البرنامج:

اتساقاً مع موضوع الدراسة وأهدافها، فإن الهدف العام للبرنامج المقترح تتمثل في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب بمركز شباب الحرمين، ويتم التوصل إلى الهدف العام من خلال مجموعة ن الأهداف الفرعية المتمثلة في:

1- تنمية معارف الشباب بحقوق المواطنة وواجباتها.

2- زيادة فهم الشباب للواقع السياسي للمجتمع ومؤسساته المختلفة.

3- مساعدة الشباب على إدراك القضايا والأحداث السياسية الخارجية وموقف المجتمع منها.

4- تنمية السلوك السياسي الإيجابي للشباب والذي يتمثل في المشاركة بكافة صورها مثل التصويت في الانتخاب، الانضمام للأحزاب السياسية.

المنطلقات النظرية للبرنامج:

يرتبط تنفذ البرنامج في ضوء أهدافه وأساليبه بالنظريات التالية:

1- النظرية المعرفية.

2- نظرية التفاعل.

3- نظرية الاتصال.

وذلك في ضوء الحقائق التالية:

-لما كان الهدف الأساسي من التجربة هو تنمية الوعي السياسي للشباب فإن النظرية المعرفية تتضمن مجموعة من المفاهيم ترتبط بطريقة تنمية قدرة الفرد الفكرية والعقلية في الاستقبال والمعالجة، وتستند على أن السلوك الإنساني في معظم جوانبه سلوك مكتسب عدا بعض الانعكاسات الفردية، وكذلك التي تنشأ من التأثيرات الخارجية ولذا فإن الإنسان يستطيع أن يتعلم أفكار وسلوكيات جديدة لمقابلة احتياجاته

-يتضمن البرنامج العديد من الفعاليات والأساليب ترتبط بجوهرها بالتفاعل بين القائمين على التجربة والمستهدفين من الشباب بهدف إحداث التغيير الذي تسعى إليه، وبدون حدوث هذا التفاعل لا ينتج التأثير وبدون حدوث التأثير لا يحدث التغيير.

-يعد الاتصال عملية أساسية في مجال التفاعل الاجتماعي البسيط والمعقد ويمكن من خلاله اكتساب أفكار ومعلومات ومعارف جديدة تؤثر على اتجاهات الفرد وسلوكياته وهو ما تسعى إليه التجربة.

الموضوعات التي تضمنها البرنامج:

في ضوء كل من:

-أهداف موضوع الدراسة.

-أطروحات المختصين والمهتمين.

-رغبات المستهدفين من مفردات المجموعة.

تم تحديد الموضوعات التالية للكي يتضمنها البرنامج:

-المواطنة بين الحقوق والواجبات.

-المشاركة السياسية والاجتماعية في مؤسسات المجتمع المدني.

-العزوف السياسي للشباب والنتائج المترتبة عليه.

-الخطاب السياسي للشباب.

-التطوع والانتماء واستعراض تجارب الشباب في هذا الصدد.

-الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية.

-الإصلاح السياسي والاقتصادي ودور الشباب.

-التنظيمات السياسية الدولية والمحلية.

-واقع الأحزاب السياسية في المجتمع المصري.

-برلمان الشباب.

-أهم القضايا السياسية المحلية والدولية في الوقت الراهن.

-مهارات التفاوض والحوار وثقافة الإختلاف.

-الصحف القومية والحزبية ودورها في تشكيل الوعي السياسي.

-الوسائط المجتمعية المختلفة ودورها في عمليات التنشئة والتنمية السياسية.

أساليب التنفيذ:

وتضمنت العديد من الأساليب شملت: المحاضرات والندوات، والمناقشات الجماعية، العصف الذهني، ورش العمل، الحوار المفتوح، لعب الدور، تحليل المضمون.

الأدوار المهنية:

وشملت أدوار المخطط، المعلم، المستشير، والمحفز، والمنشط، والمقوم.

المشاركون في تنفيذ البرنامج:

شارك في تنفيذ البرنامج بما يشمله من أساليب مختلفة مجموعة من الخبراء والمهتمين.

التوقيت الزمني ومكان التنفيذ:

استمر البرنامج لمدة ثلاثة شهور، تضمنت (13) أسبوع، تخللها في البداية إعداد البرنامج في صورته النهائية بعد الانتهاء من تحكيمه، وقد تضمن الأسبوع الواحد لقائين في يومين مختلفين لمدة ثلاث ساعات لكل منهما، وقد تم اختيار قاعة الاجتماعات بالمركز لتنفيذ البرنامج.

تقويم البرنامج المقترح:

تم استخدام أسلوبين أساسيين لتقويم البرنامج المقترح هما:

1- مقياس الوعي السياسي للشباب وتم تطبيقه قبل وبعد البرنامج.

2- دليل ملاحظة للتعرف على مدى استجابة الأعضاء للبرنامج، حيث قاما بملاحظة:

- مدى انتظام مفردات المجموعة في اللقاءات المختلفة.
- الإنصات الواعي لكل ما يطرح من أفكار ومعلومات. .
- التفاعل والمشاركة في المناقشات الفردية والجماعية.
- الاستجابة لتوجيهات القائمين على البرنامج وإدارة المركز.
- التعاون مع الزملاء في اللقاءات المختلفة.
- الالتزام بآداب الحوار والاجتهادات في طرح الآراء والأفكار.

- تفسير نتائج الدراسة:

1- تشير نتائج الدراسة إلى عدم صحة الفرض الصفري الرئيسي حيث أكدت أن استخدام البرنامج المقترح قد أدى إلى تنمية الوعي السياسي للشباب بمركز شباب الحومين.

2- توضح نتائج الدراسة عدم صحة الفرض الأول حيث بينت أن استخدام البرنامج المقترح قد ساعد على تنمية معرفة الشباب بحقوق المواطنة وواجباتها.

3- تبين نتائج الدراسة عدم صحة الفرض الثاني، حيث أشارت إلى أن استخدام البرنامج المقترح قد ساعد على فهم الشباب للواقع السياسي للمجتمع ومؤسساته المختلفة.

4- تكشف نتائج الدراسة عن عدم صحة الفرض الثالث حيث بينت أن استخدام البرنامج المقترح قد ساعد على إدراك الشباب للقضايا السياسية الخارجية.

5- توضح نتائج الدراسة عدم صحة الفرض الرابع حيث أكدت أن استخدام البرنامج المقترح قد ساعد على إيجابية السلوك السياسي للشباب.

رابعا: تنمية مهارات أخصائي العمل مع الجماعات لدمج المعاقين ذهنيا بالمجتمع:*

- مقدمة:

يعد الانفصال بين الدراسة والممارسة الميدانية هو انفصال مصطنع وغير منطقي لأنه لو تم لأثر سلبياً على الدراسة والممارسة الميدانية معاً، كما أن هناك حاجة إلى أن تواجه البحوث مزيداً من الاهتمام بدراسة المشكلات التي تواجه الممارسين، وقد دفعت هذه القضايا كثيراً من الباحثين للاهتمام بالممارسة الميدانية وتحليل واقعها للتعرف على المشكلات التي تواجه الممارسين في محاولة لتطوير أساليب الممارسة واكتشاف المشكلات المرتبطة بها وتقويم عائد التدخل المهني.

وتعتبر مرحلة الطفولة ذات أهمية بالغة، حيث أن الطفل يمكن التأثير عليه وإكسابه الأنماط السلوكية المرغوبة بسهولة من خلال خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات المختلفة في المجتمع.

ولقد تطورت خدمات الأطفال المعاقين تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة، وأصبحت تكون شبكة متكاملة من البرامج لمختلف الإعاقات في كل درجاتها ونوعياتها، ولن تقف هذه البرامج عند حد العلاج عن طريق التعليم والتأهيل بل تعدت هذه الحدود إلى آفاق أوسع إلى الوقاية من الإعاقة في شتى صورها ومختلف آثارها على الطفل المعاق.

وقد بدأ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، حتى يتمكن كل منهم من بناء المجتمع، وذلك حسب إمكاناته وقدراته.

---

* سامي مصطفى زايد، تنمية مهارات أخصائي العمل مع الجماعات لدمج المعاقين ذهنياً بالمجتمع، المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية، الأبعاد الاجتماعية في جودة التعليم العالي، جامعة أسيوط، 16-17 فبراير 2008.

ويعتبر التأهيل الاجتماعي والمهني للمعوقين من أهم برامج الرعاية الاجتماعيـــة في دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتهدف برامج التأهيل للمعوقين إلى معاونة من تعـــرض للإعاقـــة لاســـتثمار قدراتـــه وإمكانياته المتبقية لكي يصبح مواطناً منتجاً يعتمد على نفسه وبذلك يستطيع الإســـهام في الإنتاج بدلاً من اعتماده على الدولة.

وعلينا الاهتمام بالأطفال المعاقين ذهنياً فهم إمكانات بشرية يمكن الاســـتفادة منـــهم، حيث لا يخلو أي مجتمع من الأطفال المعاقين ذهنياً، فوجودهم بالمجتمع ليس قاصـــراً علـــى مستوى اجتماعي معين بل يوجد بين جميع المستويات الاقتصادية والثقافية. وذلـــك يجـــب إتاحة الفرصة لهؤلاء الأطفال لكي يعيشوا حياة كريمة في ظل الظروف الحياتية التي يعـــيش فيها أقرانهم العاديين، مع توفير فرص المشاركة الوظيفية التامة لهم.

ويتفق الاجتماعيون على أن الممارسة المهنية للجماعات أصبحت تشكل طريقة عمـــل متخصص تهدف إلى مساعدة الجماعات المختلفة كي تنمـــي مـــن القـــدرات والخـــبرات الاجتماعية لأعضائها من خلال التفاعل الجماعي، ومن خلال المعرفة العلميـــة المتراكمـــة والممارسة والخبرة العلمية مع جماعات تسعى إلى تحقيق احتياجـــات أعضـــائها ومواجهـــة مشكلاتهم في مختلف مجالات التعامل الاجتماعي أمكن لهذه الطريقة أن تضع لنفسها قاعدة علمية وبناءات قيمية ومبادئ وأساليب عمل مقننة.

وبعد أن أصبح التدخل المهني **Professional Intervention** يمثل السمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية بوجه عام وطريقة خدمة الجماعة بوجه خاص، والذي يســـتهدف إيجاد أنسب الأساليب والوسائل العلمية للتعامل مع مشكلات الإنسان بما يتعريهـــا مـــن تغيرات وتطورات، فإن الاهتمام بتقييم عائد التدخل من جانب وتقييم الأساليب العلميـــة المستخدمة من جانب آخر، يمثل حاجة ملحة لتطوير أساليب الممارسة بما يتناسب وطبيعـــة التغيرات السريعة والمتلاحقة في السلوك الإنساني للأعضاء بالجماعات.

وأوضحت إحدى الدراسات أن الاتجاهات الحديثة لمساعدة الأطفال المعاقين ذهنياً على النمو والاستفادة مما تبقى لديهم من إمكانات، وقدرات يتأتى بشكل فعال مـــن خـــلال

الدمج في المجتمع وتحقيق عائد مادي يساعدهم على العيش في المجتمع، كما أكدت إحدى الدراسات أن الخدمة مع المعوقين تستهدف دمج المعاقين داخل الإطار الأساسي للحياة الاجتماعية من خلال تعليمهم مهارات الحياة الاجتماعية والوظيفية، وتنمية ذات الطفل المعاق من خلال استخدام تكنيكات العمل مع الأسرة والمعاق نفسه.

وليست عملية الدمج هي مسئولية مؤسسات فقط، بل هي عملية مشتركة بينها وبين الأسرة، حيث أكدت توصيات مؤتمر على ضرورة تعديل سلوكيات التفاعل بين الأخوة والأخوات في أسر المعاقين ذهنياً وشرح اختلافات التعامل مع طفل عادي في الأسرة وطفل غير عادي.

وقد لاقت فكرة الدمج قبولاً بالدول المتقدمة، ولم يهتم بها في الدول النامية، حيث يخشى الآباء على أطفالهم العاديين من الاحتكاك بالأطفال المعاقين ذهنياً، ويشعر آباء الأطفال المعاقين بالحرج من احتكاك أطفالهم مع الأطفال العاديين.

ومع التسليم بوجود جهود على المستوى المحلي والعالمي تبذل في سبيل تطوير الخدمات التربوية المقدمة لهذه الفئة من الأطفال، إلا أن البرامج التي تمارس داخل المؤسسات لا تزال تتبع بعض الأساليب التقليدية في تقديم هذه الخدمات للأطفال المعاقين ذهنياً كالمؤسسات الداخلية والمراكز الخاصة بالمعاقين التي تعزل هذه الفئة من الأطفال في مؤسسات خاصة بهم ووجد أن هذا العزل يؤثر سلباً على مستوى التحصيل العلمي لدى الأطفال المعاقين ذهنياً وعلى وضعهم النفسي والاجتماعي الذي يؤثر بدوره سلباً على مدى تفاعلهم مع المجتمع ومدى تفاعل المجتمع معهم.

وحيث أن رعاية وتأهيل المعاقين تعتبر من أحدث ميادين الخدمة الاجتماعية المتخصصة ليس على الصعيد القومي فقط وإنما على الصعيد العالمي، ويكونها عملية تقوم على العلم وتلتزم بمناهجه ونظرياته وتأخذ بأساليبه ومستحدثاته في جميع مراحل التعامل مع فئات المعاقين المختلفة.

لذلك فإن طريقة خدمة الجماعة كإحدى طرق مهنة الخدمة الاجتماعية لها دور هام في هذا المجال من خلال تنمية القدرات الاجتماعية للأفراد، والسعي نحو تزويدهم بالخبرات

اللازمة لإشباع احتياجاتهم، ومن الممكن أن يكون لدى أخصائي الجماعة المعرفة العلمية والأصول النظرية التي تساعده وتمكنه من التحليل العلمي السليم والمقبول وفهم المواقف الجماعية والمجتمعية، والوقوف على الدوافع والعوامل الكامنة وراء السلوك الإنساني.

ولكن تعوزه القدرة على التوجيه العملي والممارسة المهنية وعلاج المواقف، ومن ثم الحاجة إلى اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة لإحداث التغيير الاجتماعي المرغوب.

وبناء على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن المهارات الاجتماعية اللازمة لأخصائي خدمة الجماعة من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال المعاقين ذهنياً بهدف الاستفادة بطاقاتهم والعمل على دمجهم بالمجتمع وبناء على ما سبق يتحدد موضوع الدراسة كما يلي: "تنمية مهارات أخصائي العمل مع الجماعات لدمج الأطفال المعاقين ذهنياً بالمجتمع".

- برنامج التدخل المهني:

الأسس التي يقوم عليها البرنامج:

- مجموعة الدراسات والبحوث السابقة التي تم الاطلاع عليها.
- الإطار النظرية لطريقة العمل مع الجماعات.
- المهارات الاجتماعية والسمات المختلفة لأخصائي العمل مع الجماعات في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

أهداف البرنامج:

يتحقق الهدف الأساسي من التدخل المهني في تنمية مهارات أخصائيين العمل مع جماعات الأطفال المعاقين ذهنياً من خلال:

- تطبيق مقياس المهارات الاجتماعية لأخصائي الجماعات لدمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.
- تطبيق دليل الملاحظة الخاص بالمظاهر السلوكية للأطفال المعاقين ذهنياً.
- تطبيق محتويات برنامج التدخل المهني مع الأخصائيين الاجتماعيين.

محتويات البرنامج:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تنمية المهارات الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون مع جماعات الأطفال المعاقين ذهنياً وذلك من خلال:

- الندوات الدورية مع الأساتذة والخبراء المتخصصين.

- المناقشات المفتوحة، من خلال عرض للمهارات الاجتماعية التي حددها الباحث في هذه الدراسة والتي تحددت بمهارات المشاركة الاجتماعية والتعليم والتفاعل الاجتماعي وشرح التعاريف الإجرائية ومدلول تلك المهارات في هذه الدراسة وكيفية تطبيق تلك المهارات من خلال المواقف والأنشطة المختلفة التي يشارك فيها الأطفال المعاقين ذهنياً بمؤسساتهم، وأيضاً من خلال عرض إحدى المؤشرات الخاصة بدليل ملاحظة المظاهر السلوكية للطفل، ومحاولة توضيح كافة الجوانب المتعلقة بكل المواقف مع التركيز على المهارات التي يستخدمها الأخصائي في التعامل مع جماعة الأطفال في مثل هذه المواقف.

- المحاضرات التي يلقيها مجموعة من الأساتذة المتخصصين في طريقة العمل مع الجماعات، وكذلك مجال الإعاقة الذهنية حول أهمية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والمردود الإيجابي المتوقع لهذا الدمج.

وقد تضمن البرنامج مجموعة من المحاضرات والندوات والحوارات المفتوحة لإكساب الأخصائيين الاجتماعيين مهارات العمل مع جماعات الأطفال المعاقين ذهنياً:

1- مجموعة لقاءات خاصة بالإعاقة الذهنية، وخصائص الأطفال المعاقين ذهنياً، وحاجتهم ومشكلاتهم.

2- مجموعة لقاءات خاصة بكيفية تكوين جماعات الأطفال المعاقين ذهنياً وتنظيمها.

3- مجموعة لقاءات خاصة بالمشاركة الاجتماعية.

4- مجموعة لقاءات خاصة بأهمية التعليم للأطفال المعاقين ذهنياً.

5- مجموعة لقاءات خاصة بأهمية التفاعل الاجتماعي للأطفال المعاقين ذهنياً لزيادة قدراتهم على التعامل مع البيئة المحيطة.

6- مجموعة لقاءات خاصة باستخدام العملات الصغيرة وكيفية التعرف عليها.

7- مجموعة لقاءات خاصة بالتعرف والتمييز بين الأشياء.

8- مجموعة لقاءات خاصة باستثمار إمكانات وموارد المؤسسة بما يفيد الأطفال المعاقين ذهنياً.

9- مجموعة لقاءات خاصة بكيفية استثارة وتوجيه التفاعل الإيجابي في جماعة الأطفال المعاقين ذهنياً.

10- مجموعة لقاءات خاصة بالمتابعة والتقييم المرحلي.

الاستراتيجيات المستخدمة:

1- استراتيجية تنمية المهارات.

2- استراتيجية الإقناع.

3- استراتيجية التعليم.

الأدوار المهنية المختلفة:

تم القيام بمجموعة من الأدوار المختلفة لتحقيق الهدف وهي كالتالي:

1- المستثير. 2- المرشد.

3- الميسر. 4- المعلم.

5- المنمي. 6- المساعد.

7- الممكن.

- تفسير نتائج الدراسة:

1- أوضحت نتائج الدراسة ضرورة التوعية بأهمية دمج المعاقين ذهنياً في كافة أنشطتهم مع أقرانهم من العاديين تمشياً مع التوجهات الحديثة التي تنادي بدمجهم في المجتمع الذي يعيشون فيه.

2- أكدت الدراسة على أهمية تنمية مهارة المشاركة الاجتماعية لأخصائيي الجماعات ومردود ذلك على الأطفال المعاقين ذهنياً ومساعدة الأطفال على تنمية

مشاركتهم مع الآخرين والتعامل معهم وما في ذلك من أهمية في زيادة أواصر الترابط بين المعاقين وأقرانهم في المجتمع وحثهم على العمل التعاوني والبعد عن الفردية والانعزال عن الآخرين، والعمل على تنوع الأنشطة المؤسسية وأن تقدم للأطفال المعاقين ذهنياً أساليب جذابة وشيقة.

3- أكدت الدراسة ضرورة الاهتمام بتدريب أخصائيي الجماعة على أهمية تعليم الأطفال المعاقين ذهنياً وأهمية ذلك في إكساب الأطفال القدرة على التمييز بين الأشياء والتفرقة بينها وأيضاً من أجل تنمية إمكانات وقدرات الأطفال المعاقين ذهنياً وزيادة وعيهم وإحساسهم بالمشكلات والظروف المحيطة ومردود ذلك الإيجابي على زيادة توافقهم مع أفراد المجتمع.

4- بينت الدراسة ضرورة الاهتمام بتنمية مهارة التفاعل الاجتماعي لدى أخصائي العمل مع الجماعات ومردود ذلك الإيجابي على زيادة قدرة الطفل المعاق ذهنياً على تكوين علاقات داخل المؤسسة سواء مع أقرانهم أو مع أفراد أسرهم والمحيطين بهم وزيادة توافقهم مع المجتمع.

5- أكدت الدراسة على ضرورة تنمية مهارات أخصائيي الجماعات الذين يعملون مع الأطفال المعاقين ذهنياً، حيث يعتمد غالبية الأخصائيين على الدافعية في العمل وزيادة الخبرات مع عدم الاهتمام بتنمية المهارات الاجتماعية والتي تنعكس بدورها على الأطفال الذين يعملون معهم.

6- أوضحت الدراسة ضرورة توافر المواقف التي تبرز وتتحدى إمكانات وقدرات الطفل المعاق ذهنياً داخل مؤسسات رعايتهم، حيث يحتاج هؤلاء الأطفال إلى أفراد في مثل سنهم العقلي يمارسون معهم الأنشطة التي حرموا منها ولا يستطيعون ممارستها في إطار الأسرة.

الفصل السادس
السياســـة الاجتماعيـــة
(مفاهيم- مجالات)

- مقدمة.

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية.

ثانيا: المفاهيم الحربية للسياسة الاجتماعية.

ثالثا: السياسة الاجتماعية في ظل الاتجاه العقلاني.

رابعا: مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية.

خامسا: مفهوم الرعاية الاجتماعية.

سادسا: جذور الرعاية الاجتماعية.

سابعا: علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ثامنا: سياسة الرعاية الاجتماعية في المجالات المختلفة.

الفصل السادس
السياســة الاجتماعيــة
(مفاهيم- مجالات)

مقدمة:

ارتبطت دراسة سياسات الرعاية الاجتماعية باهتمامات العديد من الباحثين والمهتمين بالعلوم الإنسانية منذ منتصف هذا القرن. كما كانت مصدراً لاهتمام القائمين على وضع برامج الرعاية وصناع القرارات السياسية الحكومية سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء. وجاءت تلك الاهتمامات لتعبر عن تحليل واقعي للعديد من المشكلات التي زادت بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. ولنشير بوضوح إلى عمق التغيرات البنائية والوظيفية التي حدثت على كل من البناءات والنظم الاجتماعية.

وما من شك، فلقد أصبحت قضية السياسة الاجتماعية إحدى القضايا الهامة التي تتعرض للعديد من مجالات الحياة الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم، والصحة، والعلاج، والإسكان، وغيرها من المجالات الأخرى. كما تعبر في نفس الوقت عن دراسة طبقات أوقات اجتماعية معينة، مثل الفئات العاملة، ورعاية المسنين، والأحداث والمعوقين وغيرها من الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى رعاية خاصة أو مميزة.

وفي الواقع، أن تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية، تمتد جذورها ليس فقط في عالمنا الحديث أو المعاصر، بقدر ما كانت هناك مجتمعات قديمة ارتبطت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والدينية بإطار سياسات اجتماعية معينة واهتمت فيها بالفعل بألوان متعددة من الرعاية الاجتماعية، وقد يتم الكثير من المساعدات وسبل العناية بالفئات الاجتماعية الفقيرة، وغير القادرة، ومن ثم أصبحت دراسة قضية الرعاية الاجتماعية عبر العصور التاريخية إحدى المعالجات الهامة لفهم تلك القضية وتطورها في الأزمنة التاريخية الماضية، حتى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر.

وتعكس لنا تحليلات تراث الرعاية الاجتماعية وسياستها المختلفة في العصر الحديث، بأن هناك تمايزاً واضحاً بين الدول المتقدمة والنامية، ويرجع ذلك التمايز لتباين الاختلافات الأيديولوجية والثقافية والدينية التي توجد في واقع تلك المجتمعات، ونظرتها الحقيقية للطبيعة

مشكلاتها الاجتماعية، وسبل التخطيط والإعداد لها، وكيفية معالجتها لتلك القضايا للتخفيف من حدتها وآثارها السلبية. علاوة على ذلك يكشف ذلك التمايز عن تباين ملحوظ في نوعية السياسات الاجتماعية. ونظرتها الفعلية نحو تقديم كافة ضروريات الحياة، أو ما يعرف بالحاجات الأساسية Basic Needs إلى جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة التي تحتاج منها لتلك الحاجات الضرورية.

وفي حقيقة الأمر أن دراسة قضية سياسات الرعاية الاجتماعية من القضايا الهامة التي لم تنل اهتمامات ملحوظة من قبل العاملين في مجال العلوم الاجتماعية بالمقارنة بغيرها من القضايا الأخرى. وساهم في ذلك عجز الأساليب المنهجية التي تتناول قضية سياسات الرعاية الاجتماعية ودراستها بصورة واقعية.

كما يرجع ذلك بالطبع إلى غياب الأطر النظرية والتصورية التي توجه اهتمامات الباحثين فنقطة انطلاقهم الأساسية ونوعية أساليب البحث المنهجية التي يعتمدون عليها عند معالجتهم لتلك القضية على مستوى البعدين النظري والتطبيقي معاً.[1]

وأصبحت تهتم بدراسة معالجة السياسة ومناقشة مجموعة الاهتمامات الحديثة التي تمارسها الدولة والسلطة السياسية والهياكل السياسية والجماعات السياسية، وعلى ذلك أصبح دراسة النظام السياسي لم يعد قاصراً على دراسة جانب واحد من وجهة نظر علماء السياسة التقليدية بقدر اهتمام علماء السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية بدراسة العلاقات المتبادلة بين هذا النظام السياسي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى.[2]

أولاً: مفهوم السياسة الاجتماعية:

لا تزال مشكلة التعريف من المشكلات التي تواجه الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية والطبيعية بصورة عامة، وبالطبع يرجع ذلك إلى عدم اتفاق العلماء على وجود تعريف مميز ومحدد حول عدد من العلوم الاجتماعية بصورة خاصة.

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات النامية، الدار العلمية للطباعة، دمنهور، الإسكندرية، 2009، ص ص21-22.

(2) محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983، ص ص309-310.

1) **تعريف موريس جانوتيز M. Janowitz**:

هناك تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

أ- **التعريف الشامل**: الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي "يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة **The Power** في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع.

ب- **التعريف الضيق**: الذي حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي **Organizational Analysis** لكل من الجماعات والقيادات السياسية **Political Groups and Leadership**.

2) **تعريف لويس كوزر L. Coser**:

يعرف "كوزر" علم الاجتماع السياسي على أنه أجد فروع علم الاجتماع الذي يركز على دراسة كل من النتائج والأسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة **Power Distributions** داخل أو بين المجتمعات، كما يعالج أنماط الصراع السياسي والاجتماعي الذي يؤدي إلى تغير في عملية تخصيص القوة.

3) **تعريف لورد لينجز L. Lingeiz**:

يوضح "لينجز" علم الاجتماع السياسي بأنه علم دراسة السياسة في محتوى اجتماعي[1]، وهناك رأي يقول أن تعريف السياسة الاجتماعية يكون بتحديد مجالات السياسة العامة التي تندرج تحت المصطلح أو تحديد العوامل التي تميز السياسة الاجتماعية عن غيرها من السياسات.

كما أن هناك مشكلات تترتب على القول مثلاً بأن مجالاً ما قد يصنف بأنه يقع في نطاق السياسة الاجتماعية ما دام يسهم في الرفاهية العامة.[2] ويتضح من ذلك، أن مفهوم السياسة الاجتماعية، لا يكون ذا معنى، إلا في إطار المجتمع، أو الجماعة، أو التنظيم التي

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ص ص12-15.

(2) أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ص22.

توجد فيه، كما أن السياسة الاجتماعية توجد أساساً لإحداث تغيرات ملموسة في المجتمع. ويعتبر مفهوم السياسة الاجتماعية Social Policy من المفاهيم التي تتداخل مع غيرها من المفاهيم الأخرى، والتي تتباين معالجتها حسب تناول الباحثين واستخداماتهم لها في دراساتهم النظرية، والتطبيقية.

فنجد على سبيل المثال أن هناك تداخلاً بين مفهوم السياسة الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل: الإدارة الاجتماعية Social Administration، والخدمة الاجتماعية Social Services، والرعاية الاجتماعية Social Welfare، والتأمينات الاجتماعية Social Security، وغير ذلك من مفاهيم متعددة.[1]

المفاهيم العربية للسياسة الاجتماعية:

اهتم كاتبو السياسة الاجتماعية بتحديد المفهوم تحديداً دقيقاً، فمنهم من ركز على السياسة من حيث مصادرها، ومن من اهتم بالسياسة في ضوء الفئة المستهدفة من خدماتها وبرامجها، ومنهم من ركز على السياسة الاجتماعية في ضوء أيديولوجية المجتمع، ومن أشهر المفاهيم العربية في السياسة الاجتماعية ما يلي:

تعريف عبد المنعم شوقي:

يعرف السياسة بأنها القواعد والاتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الإصلاح في المجتمع، والتي يجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والضمان والمشكلات، وكذلك أسلوب العمل أثناء العمل الاجتماعي.

تعريف الفاروق إبراهيم:

يقصد بالسياسة ذلك التفكير المنظم الذي يوجه سلوك أو تصرفات أو برامج منظمة نحو أهداف استراتيجية معينة، وهي إطار افتراضي يوضع نتيجة لتطور تفكير علمي خلاقاً، منظم، تدعمه بيانات وإحصاءات، وحقائق للارتقاء بالمجتمع من حالة إلى حالة أفضل في مدة ممتدة وطويلة لضمان الاستقرار، وكذلك تحوي السبل والطرق التي سيسلكها المجتمع في صورة خطوط عريضة للوصول إلى الحل الأفضل.

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص23-24.

تعريف أحمد كمال أحمد:

السياسة الاجتماعية هي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات العامة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية، والاتجاهات الملزمة، وأسلوب العمل، وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

تعريف عبد العزيز مختار:

محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع ويسعى إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وتوضيح مجالات خدمات وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية، كما يوضح ويحدد هذا التفكير المنظم الاتجاهات العامة التي تحكم جهود التخطيط لخدمات وبرامج ومشروعات الرعاية.

تعريف ماهر أبو المعاطي:

أنها مجموعة من المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي، مثل الشئون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي أو ما شابه ذلك، أو باعتبارها خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح متضمنة أهدافا يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها والآليات والأساليب التي تتبع لتحقيق أهدافها.[1]

تعريف موريس ديفرجيت M Duverge:

أن النظام السياسي هو مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي تثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئات اجتماعية معينة. كما يوضح **Bottmore** في كتاب علم الاجتماع السياسي عند تتبع اهتمامات مجموعة من علماء الاجتماع دراسة النظم السياسية بصور خاصة يظهر هذا معالجات للمشكلات السياسية الاجتماعية.[2]

---

(1) أحمد عبد الفتاح ناجي، سياسة الرعاية الاجتماعية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة. 2008، ص ص13-15

(2) Bottomore T Political Institution Sociology, London: Hutchinson, 1979, PP.59-78.

ثانيا: السياسة الاجتماعية في ظل الاتجاه العقلاني:

تشمل سياسة الرعاية الاجتماعية تقريباً كل شيء تفعله الحكومة، من فرض الضرائب والدفاع القومي والحفاظ على الطاقة إلى الصحة والإسكان، والمساعدات العامة.

وهناك تعريفات أكثر توسعاً لسياسة الرعاية الاجتماعية، ومعظم هذه التعريفات تشير إلى أفعال تقوم بها الحكومة ولها تأثير على رفاهية المواطنين بتزويدهم بخدمات أو دخل.

ومع ذلك فمن أجل الأغراض العلمية يمكن أن نقصر اهتمامنا بسياسات الحكومة التي تؤثر مباشرة في الدخل والخدمات المتاحة كبار النساء المرضى والفقراء.

وبشكل محدد فسوف نهتم ببرامج الحكومة في:

1) **المحافظة على الدخل:** مساعدة الأسر التي لها أطفال يعتمدون عليها والمساعدات العامة المرتبطة بالأمن الاجتماعي، وتوفير دخل إضافي لتعويض البطالة.

2) **التغذية:** توفير التغذية الملائمة وخاصة للطلاب بالمدارس.

3) **الصحة:** مساعدات طبية، رعاية طبية، صحة عامة.

4) **مساعدات اجتماعية:** يطلق البعض على هذه البرامج اسم برامج المساعدات العامة، لأن الناس يعتبرون فقراء (طبقاً لمستويات قانونية) من أجل تلقي مزايا تدفع من أموال الدخل العام.

وتشمل برامج المساعدات العامة مساعدة للأسر ذوي الأطفال غير المعتمدين على أنفسهم وتقديم بطاقات الطعام والمساعدات الطبية ومساعدات ضمان الدخل ووجبات الغذاء في المدارس والمساعدات العامة.

ويطلق على برامج أخرى اسم برامج التأمين الاجتماعي لأنها مصدر لمنع الفقر.

وتشمل برامج التأمين الاجتماعي الأمن الاجتماعي والرعاية الطبية وتعويض البطالة.

وتدخل برامج الخدمة الاجتماعية في خدمات الأطفال والأسرة ورعاية كبار السن وأعمال المجتمع المحلي والتوظيف والتدريب الشامل والخدمات القانونية والصحة العقلية والصحة العامة وإعادة التأهيل الوظيفي.

ومن ناحية المثالية يجب أن تكون سياسة الرعاية الاجتماعية عقلانية، فالسياسة تكون عقلانية إذا كانت النسبة بين القيم التي تحققها والقيم التي تضحي بها إيجابية، وأعلى من سياسة أخرى بديلة.[1]

ومن ناحية أخرى لقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة الديمقراطية التي ظهرت خلال العصور السابقة ووضع تصور للحكومات، والديمقراطية وتصنف ومناقشة الديمقراطية الرأسمالية ووضع تحليلات حول الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية ولاسيما وضع تصورات حول القيادة السياسة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ثالثا: مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية:

مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية هو مفهوم مرادف ومواز لمفهوم السياسة الاجتماعية في معظم الكتابات الغربية، لدرجة حدوث الخلط والازدواج نتيجة لتداخل المعنى المقصود بكل منهما مع المفهوم الآخر، غير أن مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعية أضيق نطاقاً وأكثر تحديداً ليعبر عن السياسة الاجتماعية وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة وتعريفها في مجموعة الأنشطة المنظمة الموجهة بصفة أساسية لتمكين الأفراد والجماعات من تحسين مستوى معيشتهم وتطوير ظروف حياتهم وتحقيق التكيف مع مواقف الحياة المتغيرة والمشاركة في مهام التنمية، إذا أخذنا ذلك التعريف للرعاية.

فإنه يمكن فهم سياسة الرعاية باعتبارها جانباً من جوانب السياسة توجه تنظيم الرعاية الاجتماعية. ويرجع الخلط بين مفهومي السياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية إلى تداخل المقصود بالقضايا الاجتماعية في كل منهما، وإلى ارتباطهما ببرامج الرعاية الاجتماعية.

ففي الوقت الذي يشير فيه "تنمس" إلى نماذج السياسة الاجتماعية على أنها ثلاثة نماذج- المؤقت العلاجي والإنجاز الصناعي، والنموذج التوزيعي للسياسة الاجتماعية، نجد أن تلك النماذج هي ذاتها نماذج للرعاية الاجتماعية سواء في كتابات "تنمس" أو غيره من

---

(1) إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة (الاحتياجات الإنسانية والفقر - الخصخصة ومحاسبة الخدمات)، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندريه، 2009، ص ص39-40.

(2) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه (الكتاب الأول)، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1958، ص132.

الدارسين أمثال "هارولد وبلنسكي" و"تشارلز ليبو" بل أن "تنمس" يطلق علــى نمــاذج الرعاية نفس المسميات، وبهذا يمكن قبول مفهوم سياسة الرعاية الاجتماعيــة علــى أنــه مرادف لمفهوم السياسة الاجتماعية بصورة جزئية.[1]

وتقدم الدراسة فيما يلي ثلاث تعريفات من التعريفــات الشــائعة لسياســة الرعايــة الاجتماعية:

1- **السياسة الاجتماعية:** هي نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطــط والــبرامج الاجتماعية، فالسياسة تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه البعيدة، وتوضح لذلك مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها.

2- **ويقول يحيى درويش:** السياسة الاجتماعية هي تحديد وتنظيم الاتجاهات والمنــهج الذي ترتضيه الدولة لتوجيه العمل الاجتماعي بها في شتى المجالات وفق الأهداف التي تسعى إليها تحقيقاً لآمال شعبها في العدالة الاجتماعية وفي مستوى أفضل للحياة.

3- **السياسة الاجتماعية هي** السياسة التي تقوم بها الحكومة تجاه مواطنيها والتي تحدد الأفعال ذات التأثير المباشر في رفاهية المواطنين عن طريق تزويدهم بالخدمات المختلفة ومنها التأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والإســكان والتعليم.

ومن كل ما سبق نستطيع أن نحدد مفهوماً للسياسة الاجتماعية بأسلوب إجرائي تتمثل فيه ماهية سياسة الرعاية الاجتماعية.

ويتضمن المفهوم ما يلي:

1- تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية بالدرجة الأولى تعتمد على تــدخل سلطة الدولة، وهي أعلى سلطة مسئولة عن اتخاذ القرارات في المجتمع.

2- سياسة الرعاية الاجتماعية هي عملية اتخاذ قرارات تتعلق بتحديــد أهــداف المجتمع خلال فترة زمنية في المدى البعيد.

---

(1) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفــة الجامعيــة، الإســكندرية، 1993، ص ص16-17.

3- يرتبط تحديد السياسة الاجتماعية بأيديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه فضلاً عن تأثرها بالمناخ الثقافي العام من فهم وعادات وتقاليد.

4- تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية والفئات التي تتعامل معها برامج الرعاية؟

5- سياسة الرعاية الاجتماعية متعددة المستويات، فهي يمكن أن تعبر عن سياسة جهاز أو هيئة تجاه المستفيدين منها، وكذلك قد تكون سياسة قطاع من قطاعات الرعاية الاجتماعية بأكمله، ويمكن أن تكون على المستوى القومي حيث تعبر عن سياسة المجتمع كله.

6- تشمل السياسة الاجتماعية كلاً من الجهود الحكومية والجهود الأهلية في الرعاية الاجتماعية.

7- تقوم الرعاية الاجتماعية على أساس استخدامها أسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية كأهداف يسعى المجتمع لإشباعها، وكذلك طريق مواجهة تلك الحاجات، من خلال التخطيط العلمي.

8- أن وضع السياسة الاجتماعية للرعاية هي عمليات مشتركة وهي مسئولية الدولة بأجهزها المتخصصة، كما أنها مسئولية المواطنين المستفيدين الذين هم مستهلكين وعملاء في مواقف متعددة.

9- أن هذه العمليات تقوم على أساس استقراء الحاجات الاجتماعية للقاعدة الكبيرة من أبناء المجتمع وليست نتيجة لعمليات اجتهادية أو عشوائية أو تصدر عن مواقف صراع، بل هي مقصودة بالدرجة الأولى ويجب أن تكون لصالح الأغلبية عن أفراد المجتمع مستجيبة لآمالهم معبرة عن تطلعاتهم.

10-أن صانعي السياسة كأداة هم المسئولين الرسميين في جهاز الدولة، وهم الذين يفترض فيهم العمل على تحديد الأهداف والنتائج التي يسعى المجتمع نحوها.[1]

---

(1) سامية محمد فهمي، سمير حسن منصور، الرعاية الاجتماعية "أساسيات ونماذج معاصرة"، مطبعة السعودية، الإسكندرية، 2007، ص ص28-30.

رابعا: تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية:

ظهر مفهوم الرعاية الاجتماعية باعتباره برنامجاً منظماً علمياً في مجال المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بمجتمع التصنيع، ومن هنا يعتبر هذا المفهوم حديثاً نسبياً، وذلك لأنه على الرغم من أن المشكلات الإنسانية قديمة قدم التاريخ الإنساني وظهرت خلال تاريخ الإنسان، إلا أنه في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كان على المجتمعات والدول أن تواجه المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الجديد والتي لم تكن سائدة من قبل.

ومنذ حوالي مائة عام دعت الحاجة الماسة إلى ضرورة تنظيم الخدمات الاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات سواء عن طريق المبادرات التي تقدمها الهيئات الخاصة أو الهيئات الحكومية، وحيث تحملت الحكومات منذ هذا الوقت مستويات متزايدة لرعاية مواطنيها ورفاهيتهم، وكذلك كان لتقدم العلوم الإنسانية دوراً هاماً في إعادة النظر في أساليب التعامل مع هذه المشكلات بهدف التوصل إلى أساليب علاجية حديثة.

وأن مفهوم الرعاية الاجتماعية يمثل نظاماً مركباً من النظم الاجتماعية وهو يتضمن إطاراً واسعاً من المهن والأعمال التي تهتم بمساعدة الناس. كذلك فهو يتضمن مختلف أنواع الخدمات الموجهة لمقابلة الحاجات، فتهدف الرعاية الاجتماعية إلى تحسين مستوى معيشة الناس وتأمينها. وكذلك تهدف إلى تحسين الأداء الاجتماعي **Social Functioning** لكل أفراد المجتمع، فهي أداة رئيسية من أجل الوصول إلى الاستقرار الاجتماعي. وإحداث التغيير الاجتماعي وتدعيم وتقويم الضبط الاجتماعي **Social Order** من أجل رفاهية الناس في المجتمع.

والرعاية الاجتماعية الحالية هي وليدة الثورة الصناعية خصوصاً تلك التي انبثقت في القرن التاسع عشر في أوربا، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الإنتاجية، حيث يمكن أن تتحقق الإنتاجية العالية عن طريق تدعيم قدرات أفراد المجتمع، وحماية غير القادرين منهم والاستفادة من كل الطاقات العاملة، وذلك من خلال أجهزة منظمة للمساعدات المتعددة التي تقدم لهؤلاء الأفراد.

فتعرف برامج وتدابير الرعاية الاجتماعية في الوقت الحاضر بأنها وسائل وأساليب التدخل الجمعي التي تواجه الحاجات المتطورة للأفراد والتي تحتل اهتماماً كبيراً من المجتمع،

بل أنها مثل الاهتمامات والحقوق التي أطلق عليها الحقوق الاجتماعية للمواطن، والتي يطلق عليها البعض الآخر مصطلح المنافع الاجتماعية، وحيث تحتاج بالضرورة إلى تعبئة وتوجيه الموارد والإمكانات لمواجهة الحاجات بعد أن كانت في الماضي من قبيل الإحسان حتى أصبحت اليوم نسقاً متداخلاً ومتشابهاً بطريقة منظمة على المستوى القومي من أجل تقديم المساعدة الفعالة والرعاية المختلفة في مواجهة الحاجات الاجتماعية، وهي عنصر هام ورئيسي في مجتمعاتنا المعاصرة، فتتضمن أعمالاً متشعبة يقوم بها متخصصون ينتمون إلى مجالات عمل مختلفة سواء في منظمات حكومية أو أهلية، فتضم الأطباء والمعلمين ورجال القانون والأخصائيين الاجتماعيين.... الخ.

وأشكال التدخل التي تتضمنها نظم الرعاية اجتماعية تتكون من مجموعة رئيسية يمكن تصنيفها إلى:

1- سياسة الرعاية الاجتماعية وتخطيطها.

2- برامج زيادة الدخل.

3- برامج الخدمات الاجتماعية.

4- إدارة الرعاية الاجتماعية.

5- العمل الاجتماعي.

هذه العناصر التي تمثل نماذج للتدخل الاجتماعي يجب النظر إليها باعتبارها تدابير مخططة كاستجابة لبعض الاحتياجات التي يواجهها الأفراد والأسرة خلال المواقف المختلفة وفي مراحل الحياة. فهي تستهدف مساعدتهم والوقاية لهم، وإيجاد الحل للمشكلات والأزمات التي تواجه الناس خلال مراحل الحياة المختلفة.[1]

وتطور الرعاية الاجتماعية نحو الاتجاه الحديث لتهتم بكافة المجالات المختلفة وكافة الفئات في المجتمع، ومساعدة أفراد المجتمع كأفراد وجماعات على مواجهة المشكلات المجتمعية الحديثة، والعمل على أن يكون هناك تحديات باستخدام الطرق الحديثة في الخدمة

(1) محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية الإسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص15-17.

الاجتماعية مثل الميكروا والمكرو والميزو لتكون اتجاهات مواكبة للتقدم العلمي الحديث عن طريق استخدام الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية والرعاية لمساعدة الفقراء والمحتاجين وتوفير سبل الرعاية أياً كانت: (1) صحية، (2) اجتماعية، (3) نفسية، (4) ثقافية، وإتاحة الفرصة لهم ليكونوا مواطنين صالحين.[1]

خامسا: جذور الرعاية الاجتماعية:

تعود الرعاية الاجتماعية للعصور القديمة، حيث لعبت القبيلة دورها الكبير في الرعاية الاجتماعية بمفهومها التقليدي البسيط لرعاية الإنسان لأخيه الإنسان.

فالقبيلة أساس المجتمع، حيث كانت الوحدة الاجتماعية المعروفة، ولم تكن إلا كياناً اجتماعياً، لا كياناً أساسياً حكومياً، بل كانت سلطة تعتمد على العصبية القبلية، وعلى الرأي العام المحدد في القبيلة.

وعلى احترام أهلها له وكانت لكل قبيلة رئيس يسمى الشيخ أو السيد، حيث كانت الرئاسة وراثية، وكان العرف الشائع أن يتولى القبيلة رئاستها من كان من أفرادها مشهوراً بالشجاعة والكرم والحلم والثروة وكثرة الأنصار.

وكان لكل قبيلة مجلس، يسمى الملأ أو النادي أو الندوة يجتمع فيها أشرافها ويتداولون الرأي في الأمور المهمة خاصة في مسائل القتال، أو الغزو.

وترتب القبائل إلى ست مراتب او طبقات هي:

الشعب، ثم قبيلة، ثم عمارة، ثم بطن، ثم فخذ، ثم فصيلة.

الشعب منه تشعبت القبائل ثم القبيلة التي انقسمت للعمارة، ثم البطن نتيجة لانقسام العمارة، ثم الفخذ، وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن، ثم الفضيلة، وهي ما انقسمت فيه أنساب الفخذ والفخذ يجميع القبائل، والبطن يجمع الأفخاذ، والعمارة تجمع البطون، والقبيلة تجمع العمائر، والشعب يجمع القبائل، والبطن يجمع الأفخاذ، والعمارة تجمع البطون، والقبيلة تجمع العمائر، والشعب يجمع القبائل، وإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوباً والعمائر قبائل.

(1) خالد محمد الزواوي، الرعاية الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، مكتبة الإسكندرية، 2004، ص14.

وتقوم القبيلة بالوظائف الاجتماعية التالية:

1- **السقاية والعمارة:** فيشمل الإشراف على الآباء وتأمين النظام في المجتمع.

2- **العقاب.**

3- **اللواء أو الندوة** والحماية أو السدانة، تولي القيادة في القتال والتجارة ورئاسة مجلس القبلية وحراسة مفاتيح الأماكن المقدسة وخدمتها.

4- **السفارة:** تمثيل القبيلة في شئون الصلح بعد القتال، وفي مفاوضة سائر القبائل وفي المنافرة والمفاخرة.

5- **الرفادة:** الإشراف على تحصيل الضريبة التي تصرف على الفقراء.

6- **المشورة:** إعطاء الرأي في الأمور المختلفة.

7- **الإشفاق أو الديات:** فيعني الجمع والدفع.

8- **القبة والأعنة:** حراسة مؤن الجيش وقيادة الخيل.

9- **الحكومة والأموال المحرة:** إدارة الغنائم المخصصة للآلهة.

10- **الإيسار أو الأزلام:** الإشراف على السهام التي كان العرب يستقسمون بها لمعرفة رأي الآلهة.

ويقسم "سيد أبو بكر" التطور التاريخي للرعاية الاجتماعية إلى أربعة تصنيفات:

الأولى: وساد فيها العصور القديمة، حيث كانت جماعات الرعاية تختص بعناية المرضى والمسنين ورعاية الشباب والجنون وتعليم الصغار، سواء كان ذلك في مصر القديمة أو عند الإغريق أو عند الرومان.

الثانية: الأديان السماوية، حيث استعرض أثرها في دفع حركة الرعاية الاجتماعية.

الثالثة: الرعاية في أوروبا، والتركيز على الرعاية الدينية وإسهام النبلاء فيها وقيام منظمات أصحاب الحرف "الجيلد" بتقديم المساعدات لأعائها، وقدم نماذج في كل من: (أسبانيا، ألمانيا، سويسرا، فرنسا، إنجلترا).

الرابعة: الرعاية في أمريكا... من خلال حركة إرشاد جمعيات الإحسان، فتنظيم هذه الجمعيات.

وبالتالي يركز على: أصول الرعاية الاجتماعية في هذه المجتمعات وإظهار أهم تأثيراتها على الرعاية.

أما "عبد الحليم رضا" فقد ركز في تفسيره لجذور الرعاية الاجتماعية على الرعاية الاجتماعية التقليدية، ثم على نظام الإحسان، وأخيراً المحلات الاجتماعية.

فيقصد بالرعاية الاجتماعية التقليدية "رغبة الإنسان في مساعدة أخيه الإنسان"، من خلال رعاية المسنين والأرامل، واليتامى والتعاون في أوقات الشدة والكوارث ورعاية المحتاجين والعناية بالصغار. وأوضح أن هذا النمط من الرعاية الاجتماعية واكب التطور البشري منذ أقدم العصور وأخذت هذه الرعاية من الإحسان سمتها الغالبة.

وتحدث عن الإحسان "في فترة ما قبل الثورة الصناعية من خلال قوانين الفقر... وتوضيح أسباب صغر تفتت المدن الصناعية، وما تولد عنه من التفتت التدريجي للعلاقات الأولية التي كانت تتم بها الرعاية الاجتماعية التقليدية ووجود فئات من سكان هذه المدن تعتمد أساساً في بحثها على الإحسان، وبعد ذلك تحول الإحسان من أداة الضبط الاجتماعي إلى مصدر للتفكك الاجتماعي، الأمر الذي أدى بالنظام السياسي للتدخل بالتشريع للرجوع بالإحسان إلى سيرته الأولى من قصد الاستفادة منه على المعوزين فعلاً وغير القادرين على العمل.

وتناول الإحسان خلال الثورة الصناعية، حيث ظهرت المؤسسات الاجتماعية المتعددة التي تمارس الإحسان وتقدم المساعدات المالية، ومواجهة الاحتياجات المجتمعية.

وشملت هذه المؤسسات:

المؤسسة الإيوائية، حماية الأخلاق، محاربة الأمراض الاجتماعية، جمعيات الزيارات، ونشطت بعد ذلك جمعيات تنظيم الإحسان، وساعدت على تطور الرعاية الاجتماعية.

أما المحلات الاجتماعية فلقد قاد العمل بها بعض المصلحين الاجتماعيين اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهدفت هذه المحلات إلى تعليم الفقراء، تحديد احتياجات المنطقة، اهتمام الرأي العام بالأحوال الاجتماعية والصحية والبيئية التي يعيشها الفقراء.

وبالتالي فجذور الرعاية الاجتماعية توضع تواجد الرعاية الاجتماعية التقليدية في العصور القديمة من خلال الحضارات الفرعونية الإغريقية والرومانية، التي ساعدت على بزوغ المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية وفي الحضارات الوسطية تميزت أوروبا بتأثيرها على الرعاية الاجتماعية من خلال محاولة ظهور نماذج تكنولوجية بسيطة للرعاية الاجتماعية من خلال بعض البرامج الإصلاحية، لمحاربة الفقراء، والدعوة للإحسان وتنظيمه.

بينما أفرزت الأديان السماوية تعاليم ومبادئ الرعاية الاجتماعية المترلة، حيث شملت كافة أنواع وأشكال الرعاية الاجتماعية.[1]

سادسا: علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى:

1) السياسة:

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم الاجتماعية التي ترتبط بعلم الاجتماع السياسي، نظراً لاهتمام كل منهما بدراسة وتحليل الظاهرة والعمليات والنظم السياسية، ولكن بالطبع توجد اختلافات بين كل منهما عند دراستهم لطبيعة هذه الظواهر، ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التخصصات الأكاديمية والمهنية المهنية والمنهجية التي يركز عليها ككل علم سواء أكان علم الاجتماع السياسي، وهذا ما ظهر من خلال التعريفات السابقة حول ماهية علم الاجتماع وعلم السياسة، إلا أننا نلاحظ أن هناك اهتمامات مشتركة حول موضوع بحث كل من هذين العلمين والقضايا والموضوعات التي يتناولها بالفعل، وهذا ما يظهر عموماً من خلال تقييمنا للموضوعات والمجالات المرتبطة بعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي.

2) الاقتصاد:

يرتبط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع منذ بداية القرن الماضي (العشرين) وتعددت مظاهر هذا الارتباط في وجود فرع متخصص هو علم الاجتماع الاقتصادي **Economic Sociology**، ليزيد من طبيعة الاهتمامات المشتركة بين العلمين الرئيسين (الاقتصاد

---

(1) مدحت فؤاد فتوح حسين، الخدمة الاجتماعية المدخل التكاملي، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1992، ص ص13-17.

والاجتماع)، ولكننا نجد أن هناك ثمة علاقات أكاديمية مشتركة بصورة خاصة بين علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع السياسي الذي يعد موضوع اهتمامنا في الوقت الحاضر.

3) التاريخ:

يعتبر علم التاريخ من أهم العلوم الاجتماعية التي تمد علماء هذه العلوم بجذور الفكر الاجتماعي البشري الذي يضرب في أعمال البشرية منذ آلاف السنين، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال العلاقة المتبادلة بين التاريخ، وعلم الاجتماعية وفروعه المتخصصة، ومنها علم الاجتماع السياسي بصورة مميزة.

4) القانون:

تعد إسهامات علماء القانون ونظرياتهم، ومذاهبهم في كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي، وأيضاً علم الاجتماع، كما تسهم هذه العلم الأخير وغيرها من العلوم الاجتماعية، وتطوير الدراسات القانونية الحديثة التي تسعى جاهدة لأهمية وضرورة الالتقاء الفكري النظري والمنهجي بين المتخصصين والعلماء في العلوم الاجتماعية بصورة عامة.

5) الفلسفة:

تعتبر الفلسفة هي العلم الأساسي الذي انفصلت عنه جميع العلوم الاجتماعية خلال القرنين الماضيين نتيجة لحركة تطور البحث العلمي التي ظهرت مع العقود الأولى لنشأة المجتمع الحديث، ولكن هذا الانفصال لا يعني أن هناك مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والسياسة والقانون، وفروعهم المتخصصة والمتعددة، كما هو ملاحظ في العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع السياسي على سبيل المثال.

6) الإدارة:

يرتبط علم الإدارة بعلم الاجتماع السياسي لوجود اهتمامات مشتركة بين كل منهما، شأنهم شأن العديد من العلوم الاجتماعية فتخصصاتها الفرعية المتعددة، فنجد على سبيل المثال الكثير من الموضوعات والقضايا التي يهتم بها كل من المتخصصين في هذين العاملين.

7) علم النفس:

تمتد جذور الاهتمام المشرك بين علم النفس وعلم الاجتماع إلى النشأة التاريخية لهذين العاملين، التي ترجع إلى البدايات الأولى من القرن الثامن عشر، كما تزايد هذا الاهتمام

نتيجة تعدد التخصصات المشتركة البينية، بين كل من العلمين مثل علم النفس الاجتماعي Social Psychology وغيره من التخصصات الأخرى، التي لا تزال تثري اهتمامات المتخصصين والباحثين ليس فقط في علم النفس أو علم الاجتماع، ولكن أيضاً العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى.

8) الجغرافيا:

تعتبر الجغرافيا من العلوم الاجتماعية التي ترتبط بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة، وذلك نتيجة للاهتمامات المتعددة التي تربط بينهما، فالجغرافيا علم أساسي من العلوم التي تعطي اهتماماً ملحوظاً بالبيئة الأيكولوجية والسكانية، والاقتصادية، والسياسية، والطبيعية، في نفس الوقت وفي إطار اهتماماتنا ومعالجتنا للعلاقة المتداخلة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الاجتماعية نجد أن هناك العديد من الموضوعات المشتركة بين اهتمامات كل من العلمين.

9) الخدمة الاجتماعية:

ما من شك أن الخدمة الاجتماعية تعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التي ترتبط عموماً بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة، ولاسيما علم الاجتماع السياسي ويعي هذا الاهتمام نظراً للقاسم المشترك بينهما سواء على المستوى النظري أو الميداني.[1]

سابعا: الرعاية الاجتماعية في المجالات المختلفة:

مجالات الرعاية الاجتماعية:

تتعدد مجالات الرعاية الاجتماعية، وتتنوع طبقاً لنوعية خدماتها أو الفئات التي تقدم الرعاية لها، ويمكن تحديد أهم مجالات الرعاية الاجتماعية فيما يلي:

1) الرعاية الصحية:

وهي عبارة عن الجهود والخدمات والبرامج التي تستهدف رفع المستوى الصحي للمواطنين، وتتضمن هذه الجهود ما يلي:

---

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص57-72.

1- توفير خدمات الرعاية الصحية الوقائي ويشتمل ذلك على نشر التثقيف الصحي بين المواطنين وتوفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة والتطعيم ضد الأمراض المختلفة والمحافظة على النظافة العامة وتوفير العدد الكافي والمؤهل من الأطباء ومعاونيهم.

2- توفير خدمات الرعاية الصحية العلاجية ويشمل ذلك العمل على إنشاء المستشفيات والعيادات المتخصصة والمستوصفات والوحدات الصحية وتوفير الدواء بسعر مناسب والفحص الدوري للمواطنين وعلاج الأمراض المتوطنة وغيرها من الخدمات العلاجية.

2) الرعاية التعليمية:

وهي مجموع الجهود والبرامج والخدمات التي تبذل في المجتمع، وتستهدف رفع المستوى التعليمي للمواطنين في المجتمع ومحاولة القضاء، على الأمية، وتبدأ الرعاية التعليمية بمراحل ما قبل المدرسة، فتمتد حتى التخرج من الجامعة، ذلك بجانب الرعاية الثقافية للمواطنين جميعاً.

وتتضمن الرعاية التعليمية من يلي:

1-إنشاء المدارس الحكومية على مختلف أنواعها ومراحلها.

2-توفير المعلمين الأكفاء وتدريبهم والإشراف عليهم.

3-اعتبار التعليم حتى المرحلة الابتدائية تعليماً إجبارياً.

4-تطوير المناهج باستمرار التطوير العملية التعليمية.

5-توفير فرص التعليم بالمجان حتى التخرج من الجامعة.

6-تشجيع المواطنين على التعليم.

7-نشر الكتب الثقافية بأسعار مناسبة.

8-توفير سائر الخدمات الأخرى المساعدة للعمليات التعليمية كالمدن الجامعية ووسائل مواصلات للطلاب ودعم الكتاب الجامعي والتغذية لطلاب الجامعات بأسعار رمزية.

9-توفير خدمات رعاية الطلاب في مختلف مراحل التعليم.

10- توفير المؤسسات التعليمية بالأنشطة المختلفة.[1]

ثامنا: الرعاية الاجتماعية الاسرية:

نشأ مجال الرعاية الاجتماعية الأسرية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1817 حينما بدأت جمعيات تنظيم الإحسان في حراسة أسباب المشكلات الاجتماعية ومحاولة علاجها، إذ تبين لهذه الجمعيات أن مساعدة الأسرة على النهوض كوحدة اجتماعية أنجح بكثير من مساعدة أفرادها كل على حدة.

كذلك ظهرت الحاجة لزيارة مساكن العملاء واستكشاف أحوالهم الاجتماعية ومحاولة تكيفهم لبيئتهم الأصلية ومراعاة تهيئة هذه البيئة برفع مستوى أفرادها الصحي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وإيجاد جو من التفاهم والتآلف بين أفراد الأسرة الواحدة.

وعلى ذلك أصبح من الضروري أن ينظر للمشكلة ككل من جعل الأسرة محور الاهتمام، حيث أنها الأساس في تربية الأبناء وتنشئتهم لكي يصبحوا أفراداً أسوياء قادرين على التعامل مع الغير.

بذلك نهض هذا الميدان ميدان الكثير من جمعيات تنظيم الإحسان في تغيير سياستها وتسميتها حتى أن الكثير منها أصبح يرى جمعيات رعاية الأسرة.

وتأثر ميدان الرعاية الأسرية بحركة الصحة العقلية التي أضفت عليه جواً من الدراسة التحليلية للدوافع والاحتياجات البشري والتي أصبح تفهمها أساساً لرسم خطط العلاج حتى لا تكون الخدمة لمعالجة المشاكل الظاهرية فقط (المرحلة الاجتماعية في نمو خدمة الفرد)، ومن هنا بدأ الاهتمام بدراسة الانفعالات والدوافع النفسية للزوجين وحالتهم العاطفية وقدرتهم على التكيف (المرحلة النفسية لخدمة الفرد).[2]

---

(1) محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص ص47-48.

(2) سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص102-103.

- **الرعاية الاجتماعية الإسلامية في مجال الأسرة:**

الأسرة هي وحدة النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع، والنظام الأسري وهو النظام الذي يزود المجتمع الإنساني بالأفراد وينظم العلاقة التي تقوم بين الذكور والإناث، كما ينظم علاقة الزواج، ويتضمن تنظيم علاقة الآباء بالأبناء، كما أن الأسرة تحدد الأدوار الاجتماعية المختلفة التي يقوم بها كل فرد في الأسرة والمكانة الاجتماعية لكل عضو فيها، ويتضمن النظام الأسري أيضاً أساليب التنشئة الاجتماعية **Social Zation** أي التطبيع الاجتماعي الذي بمقتضاه يتم نقل الأفكار والقيم والاتجاهات ومختلف العناصر الثقافية من المجتمع إلى الطفل منذ ميلاده حتى يستطيع أن يتكيف وأن يتوافق مع مجتمعه.

ولذلك يجب أن يكون هناك كل الحماية والوقاية والضمانات للأسرة هدفها تقديم العون والتدعيم الكامل للأسرة حتى تؤدي وظائفها بالشكل المناسب لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، وكذلك لتنمية وتطوير إمكانياتها حتى تقوم بوظائفها في المجتمع على النحو الذي يجب أن تكون عليه.(1)

- **الرعاية البديلة لدور الأسرة في رعاية الطفل:**

عندما لا يتحقق للطفل الحياة في وسط أسر طبيعية، فإنه في هذه الظروف يكون أمام طفل يعيش في ظروف غير طبيعية تقتضي توجيه صور الرعاية التعويضية إليه.

وتقسم صور الرعاية خارج الأسر الطبيعية إلى:

- الرعاية البديلة.
- التبني (في الدول غير الإسلامية).
- الرعاية المؤسسية.

وتتحدد الفئات التي تخدمها الرعاية البديلة في:

1- اللقطاء.

2- الأبناء غير الشرعيين الذين يولدون خارج نطاق الزوجية فيتخلص منهم ذويهم.

(1) محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية الإسلامية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية،2006،ص203.

3-الضالون الذين لا يمكنهم الإرشاد عن ذويهم فتحجز السلطات المختصة عند الاستدلال على مجال إقامة ذويهم.

4-الأبناء الذين يثبت من البحث الاجتماعي استحالة رعايتهم في أسرهم الطبيعية، مثل أبناء المسجونات، وأبناء نزيلات مستشفيات الأمراض العقلية، والأبناء الذين لا يوجد من يرعاهم من ذوي قربهم أو بشر دون نتيجة لانفصال الأبوين.[1]

تاسعا: الرعاية الاجتماعية في مجال الشباب:

رعاية الشباب: هي مجموعة الخدمات التي تقدم للشباب عن طريق المؤسسات، بقصد تزويدهم بنوع من الخبرة الجماعية التي تتيح لهم فرص النمو، وتدفع من التعريفات أن أبعاد رعاية الشباب تتمثل في:

1- أن رعاية الشباب لا تبدأ من فراغ وإنما تنطلق من احتياجات ومشكلات الشباب.

2- لا تقتصر على فئة الطلاب فقط ولكن تشمل خريجي المنظمات التعليمية.

3- رعاية الشباب تمارس في أوقات العمل وفي وقت الفراغ على حد سواء.

4- لا تركز على بناء الأجسام أو التربية الرياضية، بل أيضاً الاجتماعية الخلفية الثقافية.

5- رعاية الشباب تعمل مع الفرد والجماعة في آن واحد.

6- رعاية الشباب تعتمد على التوعية متعددة الخطوط والاتجاهات.

أهمية رعاية الشباب:

1- يمثل الشباب ذروة القوة العاملة.

2- يعتبر الشباب القطاع الأفقي الذي يحمل الثقافة والقيم.

3- يعتبر الشباب بمثابة رحم المجتمع.

4- يشكل الشباب المرحلة العمرية من (15-25) عاماً.

---

(1) إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، التشريعات الاجتماعية بين الحماية القانونية والضبط الاجتماعي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ص171.

واهم مظاهر رعاية الشباب وباقي فئات المجتمع:

1- رعاية الفقراء والمساكين من الشباب.

2- رعاية الأسرة.

3- رعاية الطفولة.

4- رعاية الأيتام.

5- الرعاية التعليمية.

6-الرعاية الصحية.[1]

وقد اهتمت الدولة بالشباب وبناء أندية لهم مما جعل هذا الاهتمام يتركز على أكثر فئة في المجتمع وهي مستقبل الأمة وهي فئة الشباب.

---

(1) نبيل محمد صادق، محمد رفعت قاسم، مقدمة في الرعاية الاجتماعية، مطبعة البحيرة، بدون سنة نشر، ص ص331، 395.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية:

1- إبراهيم أبو النور الجارحي، أصول الإدارة العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996.

2- إبراهيم بيومي مرعي وآخرون، العمل مع الجماعات وتطبيقات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1998.

3- إبراهيم بيومي مرعي، خدمة الجماعة وعملياتها المهنية والتطبيقية، القاهرة، جامعة حلوان، 1997

4- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطبع والنشر، القاهرة، 1983.

5- إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.

6- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع واقتصاديات الخدمات "دراسة تحليلية في بحوث الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2003.

7- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، التشريعات الاجتماعية بين الحماية القانونية والضبط الاجتماعي، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2006.

8- إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة (الاحتياجات الإنسانية والفقر- الخصخصة ومحاسبة الخدمات)، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009.

9- إجلال مبروك، المشاركة الشعبية في الحكم المحلي، مؤتمر إدارة الحكم المحلي، القاهرة، 1981.

10- أحلام محمد الدمرداش حنيف، تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشروعات الصغيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع، 2000.

11- أحمد رشيد، مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

12- أحمد إبراهيم حمزة، معوقات دمج المعاقين في مدارس التعليم العام، نحو وضع مؤشرات تخطيطية لمواجهتها، المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003.

13- أحمد أحمد عواد، أشرف محمد عبد الغني، تنمية المهارات الاجتماعية لدى الأطفال المعاقين بصرياً، مجلة التربية المعاصرة، العدد الواحد والستون، القاهرة، 2002.

14- أحمد سليمان أبو زيد، السياسة الاجتماعية التعريف والمجال والاستراتيجيات، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 1998.

15- أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والمصطلحات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16- أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

17- أحمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

18- أحمد عبد الفتاح ناجي، سياسة الرعاية الاجتماعية، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

19- أحمد كمال أحمد وآخرون، طريقة تنظيم وتنمية المجتمع، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1970.

20- أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984.

21- أحمد كمال أحمد، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

22- أحمد محمد المصري، الإدارة المحلية، شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1986.

23- أحمد مصطفى خاطر، الإدارة وتقويم مشروعات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993.

24- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية "نظرة تاريخية- مناهج الممارسة- المجالات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

25- أحمد مصطفى خاطر، سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية، الأطر النظرية ونموذج المشاركة، دار الجامعيين، الإسكندرية، 1993.

26- أحمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع "مدخل تنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

27- أحمد وفاء زيتون، تنمية المجتمع المحلي بين المشاركة والإحسان، المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 9-10 ديسمبر، 1987.

28- أحمد وفاء زيتون، ومحمود محمد محمود، إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية "أسس ومبادئ"، الفيوم، مكتبة أم القرى الجديدة، 1996.

29- إدوارد ج. بلاكيلي، بحوث تنمية المجتمع "المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات"، ترجمة حمدي الحناوي، ميدتو للتنمية والرعاية الصحية نيقوسيا، 1990.

30- أسامة عيسى سلامة، كمال فؤاد كامل، علم الصحة، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1997.

31- أسماء محمد محمود السرس، دراسة لأبعاد مفهوم الذات لدى أطفال الشوارع، مجلة دراسات الطفولة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، العدد2، مجلد 1، القاهرة، 1999.

32- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهل في دراسات في الحركة التقدمية العربية، جامعة الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

33- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

34- إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

35- أعضاء هيئة التدريس، قسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، بحث بعنوان "الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

36- إقبال الأمير السمالوطي، التخطيط الاجتماعي، بدون.

37- إقبال الأمير السمالوطي، التنمية الاجتماعية، دار وهدان للطباعة، القاهرة، 1992.

38- إقبال الأمير السمالوطي، تخطيط الخدمات الإنسانية، مفاهيم وأدوات وطرق، مطبعة عين شمس، القاهرة، 1994.

39- إقبال الأمير السمالوطي، قراءات أجنبي في التنمية الاجتماعية، رؤية تحليلية مصرية، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة، 1991.

40- إلهام أحمد كلثوم، العمل مع الأسرة، الإسكندرية، كاريتاس مصر، مركز سيتي للتدريب والدراسات في الإعاقة العقلية، 1996.

41- الأمانة العامة للإدارة المحلية في ج.م.ع.، قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، 1989، المطابع الأميرية، القاهرة، 1989.

42- أميرة طه بخش، أثر تكيف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة مع بيئة أقرانهم العاديين على درجة تحصيلهم الدراسي، المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، 25-27 ديسمبر، 1995.

43- أمنية عز الدين عبد الله، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، بحث في مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتحديات المستقبل، 2001.

44- أنور عطية العدل، التخطيط للتقدم الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

45- إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية "التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2005.

46- إيهاب يوسف قنديل، تنمية الوعي البيئي والصحي من خلال تدريس القصص الحركية في درس التربية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة الإسكندرية، 2007.

47- بريجيت بيرجر، ثقافة تنظيم العمل، ترجمة، محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

48- بيترف- دراكر، الإدارة للمستقبل "التسعينات وما بعدها"، ترجمة، صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.

49- تغريد محمد عبد الحميد، فعالية استخدام مصادر تعليم متعددة في تدريس التاريخ لتنمية قيمة الانتماء الوطني لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.

50- تقرير الأمان العام الصادر عن وزارة الداخلية خلال الفترة من 1987-1991.

51- التقرير المصري عن متابعة أهداف القمة العالمية من أجل الأطفال، تقرير متابعة نهاية العقد 1990-2000، المجلس القومي للطفولة والأمومة، ديسمبر 2000.

52- ثروت إسحق، دور الخدمة الاجتماعية في المجتمع "دراسة للمنشأة والطرق والتطبيقات"، إيريني للطباعة، القاهرة، 1988.

53- ثريا خطاب، دراسة تقويمية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، القاهرة، 1973.

54- ثريا عبد الجواد، الأوضاع المتغايرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع في التسعينات، بحث منشور في مجلة الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الصفري، 1999.

55- جان تنبرجن، ترجمة جلال أحمد أمين، التخطيط المركزي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1967.

56- جمال إبراهيم حسن، التحول إلى اقتصاد السوق وأثره على البعد الاجتماعي للسياسة المالية في مصر خلال الفترة 1973-1998، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 12، كلية تجارة سوهاج، 1998.

57- جمال مختار حمزة، أطفال الشوارع، بحث منشور في مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1996.

58- جوردان لويس، مشاركات استثمارية من أجل الرضا "بناء وإدارة التحالفات الاستراتيجية"، ترجمة سعاد الطنبولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

59- حسين الجمال، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، بحوث المؤتمر الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، 2003.

60- حسين جمعة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية المانحة الدولية- المشاريع- الإدارة، مكتب الدراسات الاشترارية والهندسية، 2001.

61- حلمي سعيد، عناصر مشروع خطة عمل لإدماج أطفال الشوارع في المغرب، بحث منشور في مجله الطفولة والتنمية، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد 1، 2001.

62- خالد محمد الزواوي، الرعاية الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية، مكتبة الإسكندرية، 2004.

63- ديانا كونيرز، مقدمة التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث، ترجمة الفاروق ذكي يونس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، الكويت، 1990.

64- راوية أنور سيد أحمد قنصوة، فعالية برنامج تدريبي لتنمية المفاهيم السياسية لدى الأطفال في ضوء قيم الانتماء الأسري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان، 2007.

65- رفعت هياب، المجتمع المحلي قواعد وخبرات في أساليب تنميته، سرس الليان، 1993.

66- زينب معوض الباهي، استخدام المناقشة الجماعية لتعديل أساليب المعاملة الوالدية غير السوية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع، أكتوبر 2000.

67- سامية الساعاتي، نظري الدور، مقالة في دراسات علم الاجتماع الأنثروبولوجي، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1975.

68- سامية محمد فهمي وآخرون، طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي، التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.

69- سامية محمد فهمي، الإدارة في المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982.

70- سامية محمد فهمي، المرأة الريفية والتنمية "رؤية لتمكين وتفعيل الأدوار"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2006.

71- سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

72- سامية محمد فهمي، سمير حسن منصور، الرعاية الاجتماعية "أساسيات ونماذج معاصرة"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2007.

73- سامية محمد نور الدين، دراسة تقويمية لدور الأخصائي الاجتماعي بمراكز طب الأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005.

74- سرية جاد الله عبد السيد، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية اتجاهات الشباب نحو العمل بالمشروعات الصغيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السابع، 1999.

75- سعد إبراهيم جمعة، بحث بعنوان "الشباب والمشاركة السياسية"، في سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المطبعة الفنية، القاهرة، 1984.

76- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

77- سعودي عبد الهادي حسين، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، سلسلة تنظيم المجتمع، الكتاب الثاني، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1983.

78- سعيد إسماعيل علي، التعليم والخصخصة (الكتاب الاقتصادي)، مطابع الأهرام التجارية، 1996.

79- سلمى محمود جمعة، ديناميكية العمل مع الجماعات، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، 1995.

80- سلوى العامري، بحث بعنوان "الشباب وقضايا السياسة" الواقع والرؤى المستقبلية، في المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، مايو 2001.

81- سلوى عثمان الصديقي، مدخل في الصحة العامة والرعاية الصحية، مطبعة البحيرة، البحيرة، 2007.

82- سمير محمد عبد الوهاب، دور القيادة في التنمية المحلية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الأول، العدد الثاني، الكويت، 1994.

83- سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية "أسس- مجالات- تجارب"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993.

84- سوسن عثمان عبد اللطيف، عبد الخالق محمد عفيفي، تنظيم المجتمع "رؤية وتحليل للممارسة المهنية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994.

85- سولاف أبو الفتح عبد العظيم، دور التربية المتخصصة في تنمية بعض السلوكيات الصحية لطفل الروضة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، 2007.

86- سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976.

87- سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1992.

88- السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

89- السيد عبد الحميد عطية، عمليات الممارسة في طريقة العمل مع الجماعات، مطبعة البحيرة، البحيرة، 2007.

90- السيد عطية وآخرون، النظرية والممارسة في خدمة الجماعة، مطبعة البحيرة، 2009.

91- السيد محمد بدوي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

92- شفيق أحمد شفيق، الآثار الاجتماعية للخصخصة من منظور التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1995.

93- شفيق أحمد شفيق، علاقة بعض المتغيرات بإكساب الأخصائي الاجتماعي المهارات التخطيطية في المجال الطبي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد العاشر، 2001.

94-صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع التطبيقي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

95-الصندوق الاجتماعي للتنمية، دور الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وكيف تحصل على قرض لمشروع صغير، 1998.

96-الصندوق الاجتماعي للتنمية، رئاسة مجلس الوزراء، نشرة دورية، مايو 2000.

97-الصندوق الاجتماعي للتنمية، نشرة دورية يصدرها رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، مايو، 2005.

98-طلعت مصطفى السروجي، الآثار الاجتماعية لخصخصة مشروعات المجالس المحلية في الريف، المؤتمر الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1998.

99-طه نجم، علم اجتماع المعرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

100- ظريف بطرس، الإدارة المحلية مفهومها وأيكولوجيتها، في موسوعة الحكم المحلي، الجزء الأول، المنظمة المصرية للعلوم الإداري، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1977.

101- ظريف بطرس، مبادئ الإدارة المحلية وقضاياها في النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1971.

102- عائشة عبد الباري محمد الشرقاوي، تخطيط خدمات الرعاية الاجتماعية لعمال شركة النصر لتعبئة زجاجات كوكاكولا بعد الخصخصة، دراسة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، 1998.

103- عادل حس، الإدارة والمدير، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982.

104- عبد الحليم رضا عبد العال، أحمد وفاء زيتون، تنظيم المجتمع، الكتاب الأول، توت للدعاية والإعلان والنشر، القاهرة، 1986.

105- عبد العزيز مختار، التخطيط لتحقيق أهداف التنمية وشخصية الإنسان المصري، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، 1990.

106- عبد العزيز مختار، سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية، 7-9 ديسمبر 1993، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، 1993.

107- عبد الفتاح عثمان، علي الدين السيد، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، تصد عن المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الثالث، يناير 1992.

108- عبد الله عبد الرحمن، التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.

109- عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

110- عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات النامية، الدار العلمية للطباعة، دمنهور، الإسكندرية، 2009.

111- عبد الله محمد عبد الرحمن، سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

112- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2000.

113- عبد المحي محمود حسن صالح، الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

114- عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية، 1978.

115- عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين في التنمية الريفية، المملكة المغربية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية، 1978.

116- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978.

117- عدلي سليمان، المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة، المؤتمر الدولي عن إدارة التنمية الريفية، القاهرة، ب.ت.

118- عزة عبد المحسن خليل، أطفال الشوارع في الوطن العربي "أسباب المشكلة- الحجم- المواجهة"، المجلس العربي للطفولة والتنمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.

119- عزة كريم، أطفال في ظروف صعبة "الأطفال العاملين وأطفال الشوارع"، المجلس القومي للأمومة والطفولة، القاهرة، 1997.

120- علي السلمي، التخطيط والمتابعة، مكتبة غريب، القاهرة، 1978.

121- علي شريف، الإدارة العامة، مدخل الأنظمة، دار النهضة، بيروت، 1981.

122- علي شريف، محمد سلطان، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1992.

123- عماد حمدي داود، تقويم الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية لمراكز رعاية وتأهيل أطفال الشوارع، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السابع عشر، أبريل 2003.

124- عمر وصفي عفيفي، صبحي محرم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية- موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، نهضة مصر، القاهرة، 1877.

125- غريب سيد أحمد، دراسات في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

126- فؤاد العطار، علي عبد العليم محجوب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، موسوعة الحكم المحلي لأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، نهضة مصر، القاهرة، 1977.

127- فاروق شوقي البوهي، بحث بعنوان "التعليم بين تزييف وتنمية الوعي السياسي لدى المتعلمين "دراسة تحليلية"، مجلة التربية المعاصرة، العدد الثالث والعشرون، السنة التاسعة، سبتمبر 1992.

128- فاروق محمد صادق، برامج التدخل العلاجية والوقائية للمعوقين في سن ما قبل المدرسة، المؤتمر السابع لاتحاد رعاية الفئات الخاصة والمعوقين، القاهرة، 1994.

129- الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1978.

130- الفاروق زكي يونس، حدود السياسة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت، 1990.

131- فاطمة فؤاد محمد محمود، برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتدعيم دور جماعة الهلال الأحمر في تنمية الثقافة الصحية للطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2006.

132- فرد إبات وروزماري ماكماهون، ترجمة ع عبد الله، تطوير أساليب تعليم العاملين في الرعاية الصحية، دلمون للنشر، نيقوسيا، 1989.

133- قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريـــة، القاهرة، 1979، 1983.

134- كمال المنوفي، بحث بعنوان "التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"، في مجلة السياسة الدولية، العدد (9)، الكويت، 1998.

135- كمال نور الله، مقومات نجاح نظام الإدارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، 1977.

136- لطفي حامد مغيث وآخرون، بحث في التمويل المحلي، أمانة الحكم المحلي، القاهرة، 1985.

137- ليلى شحاتة وآخرون، الإدارة العامة، القاهرة، جامعة عين شمس، 1995.

138- ماجدة أحمد شفيق، المشاركة السياسية للشباب المصري، المجلة العربية للدراسات الدولية، بيروت، 1993.

139- ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2008.

140- ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2008.

141- ماهر أبو المعاطي علي، الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية، بدون نشر، القـــاهرة، 1989.

142- ماهر أبو المعاطي، الدراسة كإحدى عمليات تخطيط الخـــدمات الاجتماعيـــة في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعيـــة، جامعـــة حلـــوان، القاهرة، 1980.

143- المجلس الشعبي لمحافظة الإسكندرية، قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية.

144- المجالس القومية المتخصصة، تقرر المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعيـــة، 2001.

145- مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار الشباب، قبرص، 1987.

146- محروس محمود خليفة، آراء في قضايا التخلف والتنمية، بدون نشر، 1993.

147- محروس محمود خليفة، التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

148- محروس محمود خليفة، التخطيط الاجتماعي، دراسة في المفهومات والقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

149- محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

150- محروس محمود خليفة، أنصاف عبد العزيز عوض، المدخل في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الجزء الأول، الرعاية الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

151- محروس محمود خليفة، قراءات نقدية في الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثالث، ممارسة الخدمة الاجتماعية، دراسات في التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

152- محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية، دراسات في التغيير المخطط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

153- محروس محمود خليفة، ممارسة الخدمة الاجتماعية، قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

154- محمد إبراهيم العزبي، المجتمع الريفي، الشنهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1993.

155- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

156- محمد أحمد عبد الهادي، بحث بعنوان "اتجاهات شباب الجامعة نحو المشاركة السياسية"، في المؤتمر العلمي الأول لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلد (1)، 1987

157- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.

158- محمد حافظ، الصناعات الصغيرة ومشكلات التوطن الصناعي والتنمية الإقليمية في مصر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية المحلية، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1987.

159- محمد حسين إسماعيل، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1986.

160- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

161- محمد دسوقي، ضبط أخصائي الجماعة لذاته وعلاقته لسلبيات الممارسة المهنية، المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003.

162- محمد دويدار، في اقتصاديات التخطيط، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1967.

163- محمد سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1970.

164- محمد سيد فهمي، العمل مع جماعات الشباب ودعم الانتماء الوطني في ظل العولمة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد العاشر، أبريل 2001.

165- محمد سيد فهمي، طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق، الجزء الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

166- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية الإسلامية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

167- محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

168- محمد صالح الحناوي، أحمد ماهر، الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصري، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

169- محمد صالح الحناوي، المال والأعمال، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000.

170- محمد طلعت عيسى، الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1965.

171- محمد عبد المؤمن حسين، سيكولوجية غير العاديين وتربيتهم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 1986.

172- محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

173- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

174- محمد عاطف غيث، محروس خليفة، التخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

175- محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1981.

176- محمد علي محمد، علي عبد المعطي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

177- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1983.

178- محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979.

179- محمد كامل بطريق، محمد جمال شديد، تنمية المجتمع المحلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969.

180- محمد محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع وقضايا الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

181- محمد محمود الإمام، التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، دار الجبل للطباعة، القاهرة، 1963.

182- محمد نور الدين عبد الرازق، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مكتبة الصفا، الإسكندرية، 1975.

183- محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

184- محمود الكردي، التحضر "دراسة اجتماعية"، دار المعارف، القاهرة، 1986.

185- محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977.

186- محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1986.

187- محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1963.

188- محي محمد مسعد، القطاع الأهلي المصري بين الواقع والمأمول، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.

189- مختار شعيب، الشباب والسياسة في مصر المحروسة، مكتبة الإسكندرية، 2004.

190- مدحت فؤاد فتوح حسين، الخدمة الاجتماعية المدخل التكاملي، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1992.

191- مديحة مصطفى فتحي، مهارات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في مجال الإعاقة الذهنية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000.

192- مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

193- مريم أحمد مصطفى، قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث، مع تحيل تاريخي للمجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

194- مسعد الفاروق حمودة، التنمية الاجتماعية، دور الخدمة الاجتماعية، مطبعة الأمان الحديثة، الإسكندرية، 1987.

195- مسعد الفاروق حمودة، محاضرات في تنظيم المجتمع، دار الابتكار الحديث، الإسكندرية، 1990.

196- مصطفى أحمد حسان، الخصخصة وآثارها على مهنة الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي التاسع، 2005.

197- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1986.

198- مصطفى رضا عبد الرحمن، الاستثمار في التنمية البشرية سلاح القرن القادم، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي لمركز تنمية الإدارة المحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1997.

199- مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.

200- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه (الكتاب الأول)، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1958.

201- مصطفى رزق مطر، تنظيم وإدارة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، مطبعة المليجي، الجيزة، 1961.

202- مصطفى محمد قاسم، استخدام الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي لمهارات عملية المساعدة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2002.

203- مصطفى محمد قاسم، دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي المرأة بالسلوك الصحي، المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003.

204- منال طلعت محمود، دور طريقة تنظيم المجتمع في برامج التأهيل المجتمعي بمؤسسات الإعاقة العقلية، المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2003.

205- منصور حسين، كرم حبيب، التخطيط للتنمية، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، 1970.

206- منصور حسين، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، الوعي العربي، القاهرة، 1978.

207- منصور حسين، كرم حبيب، التنمية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، (د.ت).

208- موسوعة الحكم المحلي، الأساسيات النظرية للحكم المحلي، الجزء الأول، المنظمة العربية للعلوم الإداري بجامعة الدول العربية، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، 1977.

209- ميشيل رمزي بولس، إعداد كوادر للعمل بالمنظمات غير الحكومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

210- ناجي رزق حنا، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون"، ورقة عمل مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية.

211- ناصر عويس عبد التواب، جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة من الأخصائيين الاجتماعيين في إطار عملية التثقيف الصحي، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، 2004.

212- ناهد عباس حلمي، نحو مدخل الممارسة في المجال الأسري، تدريب الأسرة على استخدام مهارات حل المشكلة في خدمة الفرد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثامن، القاهرة، جامعة حلوان، أبريل، 2000.

213- نبيل إبراهيم أحمد، العمليات المهنية في العمل مع الجماعات، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000.

214- نبيل صمويل، أطفال الشوارع- التداخلات، الندوة المصرية الفرنسية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، 1995.

215- نبيل محمد توفيق السمالوطي، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1989.

216- نبيل محمد توفيق السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978.

217- نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1990.

218- نبيل محمد صادق، محمد رفعت قاسم، مقدمة في الرعاية الاجتماعية، مطبعة البحيرة، بدون سنة نشر، 2000.

219- نديرز أسلوند، ترجمة محمد جمال إمام، كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1997.

220- نجوى عبد الله عبد العزيز سمك، إمكانية التحول إلى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في ج.م.ع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

221- نصر خليل محمد عمران، تحديات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الطبية والتخطيط لمواجهتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السادس، أبريل 1999.

222- نصيف فهمي منقريوس، أساسيات طريقة خدمة الجماعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2004.

223- نصيف فهمي، أساسيات طريقة خدمة الجماعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2004.

224- نظيمة أحمد محمود سرحان، اتجاهات أرباب الأسر نحو التنمية الاقتصادية في ضوء التوجهات الإسلامية، بحث منشور في المؤتمر الدولي السابع عشر للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته العلمية واجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، أبريل 1992.

225- نعمة مصطفى إبراهيم، تخطيط وتنفيذ وتقييم برنامج تدريبي في مجالات الاقتصاد المنزلي لأطفال متخلفين عقلياً، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1994.

226- هبة محمود حسين، دور مراكز رعاية الأمومة والطفولة في تنمية مفاهيم ومهارات الرعاية الوالدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان، 2003.

227- هشام سيد عبد المجيد: تقييم استخدامات التجريب في بحوث التدخل المهني مع الحالات الفردية نحو تصميمات تجريبية تتناسب وطبيعة بحوث التدخل المهني، المؤتمر العلمي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية،المجلد الأول،القاهرة،جامعة حلوان 31مارس2 أبريل 1998.

228- هناء حافظ بدوي، محمد عبد الفتاح محمد، أساسيات إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مطبعة سامي، الإسكندرية، 1992.

229- هناء محمد السيد عبد المجيد، متطلبات تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الطبية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثالث والعشرين، أكتوبر 2007.

230- هناء محمد عبد الجليل، فعالية تدريس العلوم باستخدام كل من خرائط السـلوك والبنائية الاجتماعية في تنمية التربية الأخلاقية ووعي طلاب المرحلة الإعدادية بالمشـكلات الصحية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

231- يحيى حسن درويش وآخرون، السياسة الاجتماعية، مكتبة القـاهرة الحديثـة، القاهرة، ط1، 1962.

232- يحيى حسن درويش، التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، المؤتمر الثـاني عشر للشئون الاجتماعية، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1988.

233- يسري سعيد حسنين، عبد المجيد بن طاش نيازي، مهارات العمل مع الجماعات في الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السـادس، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1999.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

234- A.P. Thirlwall, Growth and Development with Special Reference to Developing Economics, Printed in Great Britain by Unwin Brother Slimtted, 1985.

235- A.P. Thirlwall: Growth and Development: With Special Reference to Developing Economics, Printed in Great Britain by Unwin Brothers Limited, 1985.

236- Alan Wolker, Social Planning, Basil Blackwell Publish Ltd., 1984.

237- Ann Richardson, Participation, Routledgean Poul, London, 1983.

238- Arther Dunham, The New Community Organization, Crow Compony Inc, 1972.

239- Arthure Dunham, The New Community Organization, N.Y., The Free Press, 1970.

240- Australian Social Work, Volume 32, No.4, December 1979.

241- Bernard Ross, and S.K. Khinduka, Social Work in Practice, Fourth N.A.S.W. Symposium, October, 22-23, 1975.

242- Bottomore T Political Institution Sociology, London: Hutchinson, 1979.

243- Carel B Germainm Social Work Practice: People and Environments, New York, University Press, 1989.

244- Chrisl Clark, Social Work Ethics, Politics, Principles and Practice, Published by Palgrove, NY., 2000, PP.70-71.

245- David Wiggins, Needs, Values Truth, Aristotelian Society Series, Volume, Basil Blackwell, Oxford, 1984.

246- David Wiggins, Needs, Values, Truth, W.B.C., Print Ltd., Bristol, 1987.

247- Dian Borst, Patrick J. Montana, Managing Nonprofit Organizations, Adivision of American Management Associations, New York, 1977.

248- Diano M. Dinitto, Thomas R. Dye, Social Welfare: Politice and Public Policy, Prentice Hall Inc., Engle- Wood Ciffs, New Jersey, 1983, 1983.

249- Dun William Evaluation The Economic Feasibility of Small Business CU.S: American Demographic, 1994.

250- Edmund, Burke, Citizan Participation Strotygies, N.Y., The Free Press, 1975.

251- Elliott Joques and Stephen D. Clement, Executive Leadership, Casan Holl Co., Publishers, Britain, 1991.

252- Elizabeth Doroty, Health and Social Service Professionals Contact with High-Risk Children, Canada, The University of Regino, 2002.

253- Emile Leckman, Maternal Depression, Social Behavior, Contextual Risk and Child Behavior Problems Ph.D., Columbia University, 2004.

254- Encyclopedia of Social Work, N.A.S.W., Volume 2-18, The Edition , 1987.

255- Encyclopedia of Social Work, Volume 1, Eighteenth Edition, National Association of Social Workers Silver Spring, Margland, 1987.

256- Held Ring Margaret: Integrated Primary Health Care for Women, Washington, De U.S.A., 1998.

257- Hilary N. Weaver, Indigenous People in a Multicultural Society, Social, Social Work Volume: 43, Number 3, May, 1998.

258- H. Woyme, Jolnsin and Contributots, The Social Servicsan Introduction, FE., Peacok, 1986.

259- Hubbard. R. T. and Hailes Jr. W. D., Small Business Management, New York Delmar, 1988.

260- Hllp:110kimc.org/news wire-p.h.p?story-id=1428.

261- Jesse F. Meclure, Managing Human Services, International Diologue Press, California, 1979.

262- Johnortiz Smykla, Community Based Correction: Principles and Practices, Macmillan Publishing Co., Ink., New York, 1981.

263- John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, N.Y., 2001.

264- Join Ortiz Smykla, Community- Based Corrections: Principles and Practices Macmillan Publishing Co., Inc., 1981.

265- Journal for Social Work Education in Africa, Vol.5, December 1981.

266- Journal of the National Association of Social Workers, NASW, May, 1992, Volume 37, Number3.

267- Keith J. Mueller, Health Care Policy in The University of Nebraska Press.

268- Kennethh- Reid, Social Work Practice with Groups a Clinical Perspective, Into Books and Cale Publishing Company, 1997.

269- Kurt Finster Busch, Understanding, Social Impacts, Sage Publications, Inc., London, 1980.

270- Lewisa A., TheTheory of Economic Groth, London, Georg Allen, 1976.

271- Marc. J. Wollace & Rew D. Szilagyi, Managing Behavior in Organization, Scott Fore Sman Co., N.Y., 1982.

272- Malcolm Payne, Modern Social Work Theory, Consultant Edition, Published Macmillan, 1997.

273- Molly Andolina and Others, Searching for the Meaning of Youth Civic Engagement, Notes from the Filed, Applied Development of Science, 6(4), 2002.

274- Michael H. Mescan and Michael Albert and Franklin Khedouri: Management: Individual and Organizational Effectiveness, Harper & Row, Publishers, New York, 1985.

275- Michael Sherraden, Rethinking Social Welfare, Toward Assets, Magazine, Social Policy, Winter, 1988.

276- Neil Gilbert & Harry Specht: Plaqnning for Social Walfare, Peentice Hall, Inc, Emglewood Cliffs, New Jersey, 1977.

277- Norert Elias, What is Sociology? Columbia University Press, New York, 1978.

278- Parker, J., Sociolpolicy and Citizenship, London, Thomacmillan Press LTD, 1975.

279- Paul Thorne, The New General Manager, McGraw Hill Book, Company (UK) Limited, Maidenhed, Berkhire, England 1989.

280- Robert H. Haveman: Adecod of Federal Antipoverty Programs: Achieve-ments, Failwes and Lessons, Academic Press, Inc., New York, 1977.

281- Robert Perlman and Arnold Grin: Community Organization and Social Planning, John Wiley & Sans, Inc., New York, 1972.

282- Sauter, Jennifer, Franklin Cynthia, Assessing Post, Traumatic Stress, Disorder in Children, Diagnostic and Measurement Strategies, U.S.A., Texas, Journal of Research on Social Work Practice, Vol. 8, May 1998.

283- Schareiber Mayer, Association for the Help of Retarded Children, N.Y., Keen Coll of New Jersey, School of Social Work, 1983.

284- Seybold Diana: Investigating Stress Associated with Mobility for Aboriginals, Cando, 1992.

285- Social Work Inproctice, Fourth NASW, Symposium, Hollywood by the Sea Florida, October 22-25, 1975.

286- Social Work, Journal of the National Association of Social Workers, Volume 38, March 1993.

287- Social Work, journol of The National Association Social Workers, March- April 1988, V. 33, No.2.

288- Stevens M., Practical Problem Solving for Managers, British Institute of Management, 1983.

289- Statton William: Lay Mental Health Action in A Community, Journal of Individual Psychology, 1997.

290- Tobi Walker, Service as a Pathway to Political Participation what research tells us, Applied Development of Science, 6(4), 2002.

291- Titmuss, R.M., Social Policy (Ed., by B. Abel Smith & K. Titmuss), London: George Aleen & Unwin LTD, PP.21-25.

292- Tony Byrne and Colin, F. Pad Field, Social Services, Heineman, London, 1983.

293- Von Den Btink: Factors in Fluencing the Type of Health Problems Presented by Women in General Practice Inter-national Journal of Psychology in Medicine, 1996.

294- Wolker Alan: Social Planning Astrategy For Social Welfare Basil Black Well Publisher, Ltd, Oxford, 1984.

295- Wolter Fried Londet, and Robert Z. Aple, Introduction to SocialWelfare, Filth Eo, New Jersey, 1980.

الفهرس





ISBN 977- 43-8357-1

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com

design by : Rehab